
مذكراتي
١٨٨٩ - ١٩٥١



عبد الرحمن الرافعي

مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)

مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)

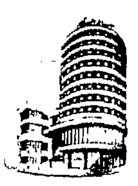


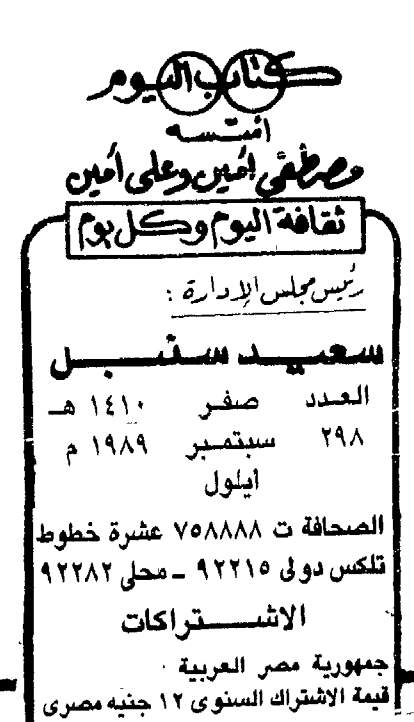
١٨٨٩ - ١٩٥١

الطّبعة الثّانية

مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)
مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١) مذكراتي (١٨٨٩ - ١٩٥١)

• العدد ٢٩٨ • سبتمبر ١٩٨٩ •





كتاب اليوم

أسسه

مصطفى أمين وعلى أمين

ثقافة اليوم وكل يوم

رئيس مجلس الإدارة :

سعيد سنبل

العدد	صفر	١٤١٠ هـ
٢٩٨	سبتمبر	١٩٨٩ م
	ايلول	

الصحافة ت ٧٥٨٨٨٨ عشرة خطوط
تلكس دولى ٩٢٢١٥ - محلى ٩٢٢٨٢

الاشــتراكات

جمهورية مصر العربية ·
قيمة الاشتراك السنوى ١٢ جنيه مصرى

دول اتحـاد البريـد العـربى والافـريقى ١٥ دولار امريكى اوما يعـادلـه باقى دول العالم واوربا والامريكتين واسيا واستراليا ٢٠ دولار امريكى اوما يعادله

● ويمكن قبول نصف القيمة عن ستة شـهور

● ترسل القيمة إلى الاشتراكات ١٣ ش الصحافة القـــاهرة ت ٧٤٨٨٤٤ (٥ خطـوط)

أسـعار
كتاب اليوم

المغـرب	٢٠	درهم
لبنـــان	٣٥٠	ليرة
الاردن	٧٥٠	فلس
العـراق	٤٠٠٠	فلس
الكـويت	٧٠٠	فلس
السعودية	٧	ريالات
السودان	٥٠٠	قرش

فى الخارج

ايطاليا	٢٠٠٠	ليرة
هولنـدا	٥	فلورن
باكستان	٣٥	روبية
سويسرا	٤	فرنـك
اليونان	١٠٠	دراخمة
النمسـا	٤٠	شلن
الدنمـارك	١٥	كرونات
السـويد	١٥	كـرون
الهنـد	٣٥٠	سنتا

تونس	١٤٠٠	مليما	سلطنة عمان	٧٠٠	بيسة	الامارات	٧	درهم	كندا امريكا	٣٠٠	سنت
الجزائر	١٧٥٠	سنتيما	غـزة	١٢٥	سنت	قطـر	٧	ريالات	البرازيل	٤٠٠	كروزيرو
سوريا	١٤٠٠	ق.س	اليمـن	٨	ريالات	انجلترا	١٥٠	بنى	نيويورك واشنطن	٣٥٠	سنتا
الحبشة	٦٠٠	سنت	الصومال نيجيريا	٨٠	بنى	فرنسـا	١٠	فرن	لوس انجلوس	٤٠٠	سنت
البحرين	٨٥٠	فلس	السنغال	٦٠	فرنك	المانيا	٥	مارك	استراليا	٤٠٠	سنت

● الغـــلاف : محمـــد عفـــت



مقدمة الطبعة الثانية

أخرجت دار الهلال الطبعة الأولى من كتاب مذكراتى للمغفور له والدنا الأستاذ عبد الرحمن الرافعى سنة ١٩٥٢ تشمل مشاهداته وخواطره ولمحات من تاريخ حياته منذ مولده سنة ١٨٨٩ حتى سنة ١٩٥١ ـ وهاهى دار أخبار اليوم مشكورة تخرج هذه الطبعة الثانية مطابقة تماما للطبعة الأولى ، وأنها لمناسبة طيبة حيث رأت الدولة تمجيد شخصيات ثلاثة من عظماء مصر . والدنا والأستاذين طه حسين وعباس العقاد إن هؤلاء المفكرين الثلاث مضى على ميلادهم مائة عام ولعل القارىء يرى فى هذا الكتاب ما يفيده . ويجعله قدوة له . والله المستعان .

كريمات المؤلف

عبد الرحمن الرافعى

راجع هذا الكتاب ..

المستشار

حلمى السباعى شاهين

تقديم الكتاب

كتاب أستاذنا المؤرخ الوطنى الكبير عبد الرحمن الرافعى ووالدى الروحى - مذكراتى عن مشاهداته وخواطره وجانب من حياته منذ مولده سنة ١٨٨٩ حتى نهاية سنة ١٩٥١ دفعه حياؤه وطبقا للتقاليد العلمية والتاريخية أن يخرج هذا الكتاب مستقلا دون أن يسجله فى مؤلفاته عن تاريخ مصر القومى . مع أن الرافعى هو جزء من هذا التاريخ ، ولم يكن ليلومه احد إذا ما جمع فى كتبه موضوعات كتاب - مذكراتى - خاصة وكما قال تحت عنوان هذه المذكرات ، إن آخرين سبقوه فى تسجيل تاريخ حياتهم فى مؤلفاتهم ، والكتاب يشمل كما جاء بالفهرس بنهايته ، نشأة عبد الرحمن الرافعى الأولى ، وحياته العملية ، وتكلم عن هل الحياة المثالية ممكنة لأن الرافعى كان يتحلى بمثل عليا ، وبالصدق والأمانة والنزاهة وحرية الرأى والوطنية والصفات الطيبة العديدة الأخرى . وتكلم عن ذكرياته عن ثورة سنة ١٩١٩ وكيف كان له دور فعال مؤثر اشترك فيها وإن رحلته النيلية التى قطعها خلال ايام من القاهرة حتى المنصورة والسكك الحديدية مقطوعة ، كل ذلك كى يلحق باخواته الثائرين بالمنصورة مقر مكتبه فى المحاماه . وإن هذه الواقعة التى تعرض حياة الرافعى للخطر بل للموت ، تدل على مدى شجاعته وإقدامه وحتى يتعهد الروح المعنوية الفياضة فى بلدة المنصورة ، ثم بعد هذا الحديث يتكلم عن زوجته ثم حديثه بين السياسة والاقتصاد عن النقابات الزراعية والجمعيات التعاونية الخيرية وقيامه على راس لجنة لتوزيع اسهم بنك مصر على المكتتبين من المساهمين باعتبار ان هذا عمل وطنى يتفق ومبادىء الرافعى وميوله واتجاهاته وتكلم عن حياته النيابية منذ البرلمان الأول سنة ١٩٢٤ ، وإنى انصح المثقفين وممن لهم إلمام بالحياة النيابية أن يراجعوا بإمعان كتاب الرافعى « أربعة عشر عاما فى البرلمان » يقع فى مئات من الصفحات يشمل تاريخ حياته البرلمانية فى مجلسى النواب والشيوخ وحتى يكون هديا ونبراسا امام اعضاء المجالس النيابية الحاليين ، ومن يفكر فى الاشتراك فى الحياة البرلمانية مستقبلا . وقد ظل الرافعى معارضا برلمانيا وطنيا من الطراز الأول طيلة فترات اشتراكه فى المجلسين لم يتغير عن خطته ، وصار فى طريق مستقيم لم يتزعزع عنه حتى آخر رمق من حياته ، ويتحدث الرافعى فى كتابه عن نواحى اخرى عن كيف بدأ فى كتابة تاريخ مصر

القومى ، بعد ان اخرج ثلاث كتب لا يعلم عنها شيئا كثير من المثقفين ، وهو فى صدر شبابه ، عن حقوق الشعب وعمره لا يتجاوز ٢١ عاما ثم الجمعيات الوطنية والحركات التحريرية فى بعض الدول ، كل ذلك يشعرك بميول الرافعى نحو الحرية والديموقراطية وحكم الشعب بنفسه وتمسكه بمبادىء الوطنية والاستقلال ووجوب التخلص من نير الاحتلال ، ثم كتابه ـ النقابات التعاونية الزراعية ـ وهو أول كتاب ظهر فى مصر عن التعاون الزراعى ويعتبر حتى الآن مرجعا هاما فى هذا الموضوع . ويتكلم الرافعى عن الأمير عمر طوسون ، ثم اختياره سكرتيرا للحزب الوطنى ، واشتراكه فى الجبهة الوطنية وأمثلة من نشاطه فى البرلمان وعلى سبيل المثال استجواباته عن المعتقلين السياسيين ، وعن الأهداف القومية وتحديدها ـ وحدة وادى النيل والجلاء ـ ثم مشروعه فى منع تملك الأجانب للأراضى الزراعية حتى صدر برقم ٣٧ سنة ١٩٥١ ، وقد اضافت عليه ثورة ٢٣ يوليو بعض ما كان الرافعى قد اقترحه عند تقديم المشروع ، وتكلم الرافعى عن دخوله الوزارة وكيف يبرر اشتراكه فى الحكم ثم عن مؤامرة إخراجه من مجلس الشيوخ . ويشرح الرافعى مذهبه السياسى ويعترف باعترافات تتعلق بأحواله وشخصه ، وغير ذلك من الجوانب الكبيرة ، ويختم الكتاب بنصائحه إلى الشباب .

وإنى اهيب بكل قارىء من الشباب والشيوخ من المثقفين والمتعلمين . من الباحثين والدارسين . كل من له إلمام ولو بسيط بالقراءة ، أن يقرأ هذا الكتاب الفريد من نوعه بتانى وتؤدة ويفهم معانيه ومراميه ، ويستجيب للنصائح التى تضمنها ، ويعمل فى محيط حياته وبين أسرته ومجتمعه ، لما كان ينادى به عبد الرحمن الرافعى ، جعل الله نعيم الجنات مثواه إزاء ماقدمه لأمته ، وبما اخرجه من مؤلفات فى الوطنية والأدب والشعر والتاريخ ونواحى اخرى ـ تلك التى رأيت ان أسجلها فى نهاية الكتاب « للمؤلف » وفقنا الله جميعا وبهدى من الله سبحانه وتعالى رعاية وعناية لنا ، ولشعب مصر

سبتمبر سنة ١٩٨٩

المستشـار / حلمى السباعى شاهين

هذه المذكرات

كنت معتزما ان اخصص فصلا من كتاب (فى اعقاب الثورة المصرية) لتدوين خواطرى ومذكراتي ، اتحدث فيها بشىء من التفصيل عن نفسى ، ومراحل حياتي ، ثم وجدت أن هذا الفصل قد يطول ، وليس من حقى وانا اؤرخ الحركة القومية فى مختلف عهودها الحديثة ان اقتحم فيها حديثا طويلا عن نفسى ، هذا حق لا ريب فيه ، ولكن اليس لى - بعد أن ترجمت لمئات من الشخصيات فى تلك الحقبة من الزمن التى ارختها والتي تزيد على مائة وخمسين عاما من تاريخ مصر الحديث - ان اترجم لنفسى ؟ لقد عمل المتقدمون مثل ذلك ، ففى « الخطط التوفيقية » فصل كتبه المرحوم على باشا مبارك عن تاريخ نفسه ، ولم يوجه إليه لوم او عتاب فى هذا الصدد ، حقا إن من اشق الأمور على الإنسان أن يترجم لنفسه ، فقد يحمل هذا على محمل المباهاة والانانية ، ولكنى ما قصدت إلى شىء من ذلك قط ، وإنما اقصد إلى ان مثل هذه المذكرات فيها من الحقائق والخواطر مالا تتسع له كتب التاريخ ، وهي مع ذلك قد تفيد لمن يريد ان يتفهم العصر الذى عشت فيه وشاهدت حوادثه وحقائقه ، ثم إنى ارى ان نشرها قد يكون مساهمة منى فى تكوين المواطن الصالح ، ربما اكون مصيبا فى هذا الظن او مخطئا ، ولكن هذا هو الغرض الذى انشده

لهذا القصد ، وبهذه الروح ، انشر هذه المذكرات ، وقد دونت فصولها ، بعضها فى حينها وبعضها بعد وقوع حوادثها ، وهى فى مجموعها تشتمل على مشاهداتي وخواطرى حتى نهاية العام الماضى (١٩٥١)

اما المستقبل فلا يعلمه إلا علام الغيوب ، وخواطرى ومشاهداتى عنه مرهونة بمشيئة الله .

اول فبراير سنة ١٩٥٢ .

عبد الرحمن الرافعي



النشـــأة الأولى

ولدت يوم ٨ فبراير سنة ١٨٨٩ بالقاهرة بمنزل جدى لأمى المرحوم الشيخ محمود رضوان ، بعطفة ابو داود رقم ٢ بشارع درب الحصر (قسم الخليفة)

والـــدتى

هى السيدة حميدة كريمة الشيخ محمود رضوان من صميم اهل القاهرة ، كان كاتباً بدائرة الحلمية[1] ، وقدم خدم رحمه الله هذه الدائرة ، وكان موضع ثقة القائمين عليها لصدقه وامانته . وعندما انشات الأميرة مهوش قادن وقفها ادخلته ضمن مستحقيه ، هو وذريته من بعده ، ولما توفى خلفه فى وظيفته نجله حسن افندى المعايرجي (خالى) الذى صار رئيساً لكتبة هذه الدائرة ، وكان ايضا رجلا مشهوراً بالتقوى والصدق والأمانة ، وسمى المعايرجي لأن جده الشيخ رضوان احمد كان يشغل وظيفة معايرجى دار الضرب بالقلعة .

فوالدتى مصرية صميمة ، وقد توفيت فى ٢١ يوليو سنة ١٨٩٣ غير متجاوزة الخامسة والثلاثين من العمر ، اثر التهاب رحمى بريتونى اصابها عقب الولادة ، وكنت لا أزال طفلا إذ كانت سنى لاتزيد على أربع سنوات وبضعة اشهر .

وبالرغم من صغر سنى إذ ذاك فإنى اذكر صورتها جيداً ، وأذكر حنانها علىّ وعلى إخوتى الأشقاء أمين واحمد وابراهيم ، وكانت سيدة كاملة الصفات والأخلاق ، عرفت بين افراد العائلة بطيبة القلب ، وصفاء النفس ، والخصال الحميدة ، وقد عشت بعدها يتيما من الأم ، ولم أجد بعدها من يحبونى بحنو الأمومة ، ولا أدرى ماذا كان تاثير حرمانى من هذا الحنو فى نشاتى ونفسيتى وحياتى ، على أن الذى استطيع أن ادركه من هذا الأثر أنى ظللت على حبى لها وتمجيدى لذكراها طوال السنين ، وتملكنى مع الزمن شعور بانى مدين لها بما حبانى الله من مواهب (بحسب ظنى) ، وزاد هذا الشعور رسوخاً فى نفسى مالاحظت من اجتماع هذه المزايا فى إخوتى لأمى ، فمنهم شقيقى احمد ، ثم شقيقى امين الذى كان يكبرنى بسنتين ، ثم شقيقى الاصغر ابراهيم .

---

(١) دائرة الأميرة مهوش قادن والدة الأمير إبراهيم إلهامى باشا ابن عباس باشا الأول ، وقد سميت دائرة الحلمية لأن مقرها كان بسراى الحلمية .

كان اخى احمد قد انتظم فى الأزهر وعرف بالذكاء والميل إلى الشعر والأدب ، ومات فى شرخ الشباب سنة ١٩٠٣ .

أما أخى أمين فلست فى حاجة إلى التنويه بمنزلته فى الجهاد ومكانته فى الصحافة ، وقد توفاه الله فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ فى سن مبكرة ، إذ لم يتجاوز الحادية والأربعين من العمر .

وكان ابراهيم من نوابغ مدرسة المهندسخانه واول خريجيها عام ١٩١٣ ، وقد حدثنى زملاؤه فى التلمذة والتخرج انه كان مشهودا له بينهم بالنبوغ والتفوق ، وقد عين معيدا فى المدرسة عام تخرجه منها ، وعندى منه خطابات تدل على ميله إلى الأدب منذ صباه ، ومنها كتاب أرسله إلىّ فى ٩ أبريل سنة ١٩١٠ وهو بعد طالب بالمهندسخانة لمناسبة اشتغالى بالمحاماة قال فيه

« خى العزيز سلام يتبعه تسليم ، مزاجه من تسنيم ، مضت مدة ليست بالقصيرة كنت أستطلع فيها أخبارك من السيد أمين فكنت أبتهج كلما علمت أنك سائر فى طريق النجاح غير هياب ولا وجل مع العلم بأن كثيرا ممن سلكوا سبيلكم هذا ما عتموا أن طرقوا بابه حتى ولوا على أعقابهم مدبرين فأساءوا إلى أنفسهم وأساءوا إلى غيرهم ، لأن كل من وصله خبرهم اتخذهم حجة دامغة وتقاعد•بل تقاعس هو عن العمل فيصبح الكل وهم عضو أبتر عضو أشل فى كيان هذه الأمة ، ولكنك أيها الأخ قد ألقيت علىّ وعلى كثير من اخوانى درساً من دروس المكافحة فى هذه الحياة فلتسر فى حياتك الجديدة ولتواصل المسير فى تلك المعمعة ولتستمر فى تتميم ذلك البناء الذى وضعت أول حجر فى أساسه من مدة وجيزة ، ولتكن على يقين من أنك ستحيى ميت رجاء كثير من الطلبة الذين استولى عليهم القنوط وظنوا أن أبواب الفوز والنجاح موصدة فى وجوههم معلقة دونهم ، ولكنك بإذن الله سبحانه وتعالى ستكون حجة على هؤلاء المتقاعدين فيحذون حذوك فيكون لك بذلك كمال الشرف وشرف الكمال ، فعليك منى السلام يوم دخلت فى ذلك الدور الجديد من الحياة ، وسلام عليك يوم تخرج منه وقد كللت أعمالك بالفوز والمنفعة لبلادنا المفتقرة إلى كثير ممن لا يبالون بما يصادفهم من العثرات ،بل يمرون عليها وهم شم الأنوف كأن لم تكن تلك الحوائل شيئاً مذكورا ، والسلام .

من المخلص

« أخيك إبراهيم »

ويبدو لى أن مستقبلا زاهراً كان ينتظر اخى ابراهيم لولا أن عاجلته منيته وهو فى ريعان الشباب ، فقد عين رحمه الله مهندساً للرى بمديرية الفيوم

ومحل إقامته في (طامية)، واصيب هناك بحمى التيفوئيد التى قضت على شبابه فى يوليه ١٩١٥ .

....

والـــدى

هو الشيخ عبد اللطيف الرافعي . ويرجع أصله البعيد إلى الحجاز إذ هو من سلالة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، ولذلك سمى الفاروقى . وهو من علماء الأزهر ، تولى مناصب القضاء الشرعى منذ سنة ١٨٧٧ ، وكان حين ولادتى قاضياً لمحكمة البحيرة الشرعية . ونقل قاضياً للشرقية فى يونيه سنة ١٨٨٩ ، ثم قاضياً للغربية فى سبتمبر سنة ١٨٩١ ، فقاضياً للشرقية سنة ١٨٩٥ ، فعضواً بحكمة مصر الشرعية سنة ١٨٩٧ ، فمفتياً لثغر الاسكندرية سنة ١٨٩٨ ، وبقى يتولى هذا المنصب إلى ان احيل إلى المعاش فى ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، واستقر بالاسكندرية منذ تعيينه مفتياً لها ، ومكث بها بعد إحالته على المعاش ، ولما مرض مرضه الأخير انتقل إلى القاهرة حيث توفى بها فى ٢٤ يناير سنة١٩١٨ .

كان رحمه الله عالماً تقياً ، تلقيت عنه نشأتى الدينية ، فكان يعودنى وإخوتى على الصلوات الخمس نؤديها فى أوقاتها ، ويرتل القرآن بحضورنا ، ويامرنا بالصلاة فى المسجد احيانا . واذكر انه كان يوقظنى قبل الفجر لأؤدى معه الصلاة في مسجد سيدى ياقوت العرش بالاسكندرية وكان قريبا من منزلنا بالأنفوشى ، وأعود معه إلى المنزل بعد أداء الصلاة . وتعودت الصوم على يده فى سن مبكرة ، وكنت اراه أمراً عادياً ومالوفاً ، وكان رحمه الله يعظنا ويامرنا بالمعروف وينهانا عن المنكر ويحبب إلينا التمسك بشعائر الدين وتعاليمه ، وكنت من ناحيتى مرهف الحس من الوجهة الدينية الروحية ، افهم من هذه الشعائر والتعاليم انها اتجاه من النفس إلى الله ، واستشعار بالخشوع له والعمل على اكتساب رضاه ، واطمئنان إلى عدله وقدرته ، وركون فى أوقات الشدة إلى لطفه ورحمته ، وهذه الأحاسيس كان لها دخل كبير فى تكوينى الروحى ، وفى حياتى الوطنية ، لأننى كنت ولا ازال أرى فى الالتجاء إلى الله والاعتماد عليه القوة الروحية التى تعود النفس الصمود للشدائد والعقبات .

فى التعليم الأولى والابتدائى

كان أول مكتب تلقيت فيه القراءة والكتابة كتاب الشيخ هلال[1] بشارع درب الحصر ، ومكثت به عدة أشهر ، ثم انتقلت منه إلى المدارس النظامية .

وصرت أنتقل مع والدى فى البلاد التى ولى فيها مناصب القضاء ، فدخلت مدرسة الزقازيق الابتدائية الأميرية سنة ١٨٩٥ ، ثم مدرسة القربية الابتدائية بالقاهرة ، ولما انتقل والدي إلى الاسكندرية سنة ١٨٩٨ انتقلت إلى مدرسة « رأس التين » الابتدائية

قضيت بالاسكندرية معظم سنى الدراسة وتلقيت فيها تعليمى الابتدائى والثانوى بمدرسة « راس التين » ، وكانت من أهم مدارس القطر ، وكان ناظرها طيلة هذه المدة المرحوم إسماعيل بك حسنين (باشا)

ونلت فيها الشهادة الابتدائية فى يوليه سنة ١٩٠١[2] وكنت لصغر سنى لا افقه كثيراً معنى الشهادات ، وأذكر أن احد اقرانى بالمدرسة حين علم بالنبا - وكنت أجهله - سارع إلى الحضور لمنزل والدى بالأنفوشى[3] ليبشرنى بالنجاح ، فالقانى فى حديقة المنزل الصغيرة يجرنى اخى أمين فى قفص من الجريد جعلنا منه شبه عربة صغيرة نتناوب ركوبها وجرها بحبل ، فنادانى فى لهفة ، فتركت القفص أساله عن الخبر ، فهنانى بالنجاح واطلعنى على نسخة اللواء التى فيها اسمى ضمن الناجحين فى الشهادة الابتدائية ، فضحكت مغتبطا ثم عدت إلى قفص الجريد لنتم أنا واخى امين عملية الجر واللعب ، وكان هو ايضا من الناجحين فى هذا العام .

. . . .

فى التعليم الثانوى

لم أكن - إلى أن نلت الشهادة الابتدائية - أعى من أمور الدنيا شيئاً ذا بال ، وكان جل اهتمامى أن اواظب على دروسى واستذكرها واحفظ ما يطلب من التلميذ حفظه .

دخلت القسم الثانوى (قسم فرنسى) بمدرسة راس التين ، ومكثت به ثلاث سنوات وهى مدة الدراسة الثانوية فى ذلك العهد ، وكنت فى معظم سنى الدراسة الثانوية لا أعى ايضاً شيئاً من الشئون العامة ، ولا اعرف غير منزل والدى ومدرستى .

---

(١) الآن مدرسة حسن كتخدا عربان رقم ٢٦ شارع درب الحصر

(٢) « اللواء » عدد ٢٨ يوليه سنة ١٩٠١

(٣) بشارع السلطان سليم (واسمه الآن شارع قصر راس التين) رقم ٥٨ وهو المنزل الدى نلت فيه الشهادة الابتدائية والثانوية وليسانس الحقوق .

وكنت أتردد قليلا على مكتبة بلدية الاسكندرية ، إذ كان أساتذتنا يذكرونها لنا كمكان يصح ان نقضى فيه أوقات الفراغ والتسلية ..

إلى ان كانت سنة ١٩٠٤ ، فبدأت اذهب إلى قهوة بلدية أنيقة بشارع رأس التين تجاه سراى محسن باشا ، وكنا نذهب إليها يوم الجمعة من كل أسبوع ، وكان صاحبها « الحاج أحمد » يقدم لنا شراب الليمون (الليمونادة) ويتقنه كل الاتقان ، حتى صار علماً على قهوته ، ويطلعنا على بعض الصحف اليومية التى كانت تصدر فى هذا العهد ، ومنها (اللواء) لصاحبه ومؤسسه الزعيم « مصطفى كامل » ، ولكن لم اتبين بعد منهجه ولا منهج الصحف الأخرى . ولم تكن فى ذهنى اية صورة عن « مصطفى كامل » ، إذ لم اكن رايته بعد أو سمعته ، وكنت وقتئذ فى الخامسة عشرة من عمرى ، على اننى أدركت من قراءة الصحف وقتئذ شيئا من الوعى الذى أخذ يتفتح ويتسع مداه فى مدرسة الحقوق ، وكنت أسمع أثناء دراستى الثانوية من استاذ لنا فى الرياضة وهو المرحوم عثمان بك لبيب ، احاديث يلقيها علينا بين حين و آخر عن حالة البلاد السياسية ، وكان رحمه الله من خريجى مدرسة المعلمين العليا القديمة (النورمال) وصار فيما بعد مدرساً بمدرسة المعلمين العليا الحديثة ، وكان وطنياً صميما ، لا يفتا يطعن فى سياسة الانجليز ويذكر لنا كيف احتلوا مصر غدراً وحيلة ، وكيف يعملون على إرساخ اقدامهم فى البلاد ، ويحاربون الروح الوطنية ، وكان يقول لنا خلال احاديثه . « افهموا يا أولاد كويس » ، فكنت استشعر معانى هذه الأحاديث ، وانس لها واعجب بها ، وأحببت من أجلها هذا الأستاذ ، وكنت ألاحظ انه حين يبدا بالحديث فى السياسة يقفل بنفسه باب الفصل لكى لا يسمع حديثه ناظر المدرسة عند مروره بين الفصول ، فكان إقفال الباب إشارة إلى بدء دروسه الوطنية ، وقد افدت منها كثيراً .

واذكر من اساتذتى فى القسم الثانوى بمدرسة راس التين الشيخ أحمد ابراهيم (بك) العالم الفقيه المشهور ، والشيخ عرفه على غراب ، والشيخ محمد عابدين ، والشيخ عبد الحكيم محمد ، ومن اساتذتى الأجانب المسيو هاى والمسيو توندور وكلاهما فرنسى .

....

البكالوريا

وقد نلت الشهادة الثانوية (البكالوريا) من مدرسة راس التين فى مايو سنة ١٩٠٤ ، وكان ترتيبى الثالث[1] فى الناجحين البالغ عددهم ١٣٦ .

(١) « اللواء » عدد ٢٤ مايو سنة ١٩٠٤

إخوتى الأشقاء



احمد الرافعى
من طلبة الأزهر
توفى سنة ١٩٠٢

امين بك الرافعى
فقيد الوطن والصحافة
١٨٨٦ - ١٩٢٧

إبراهيم الرافعى
اول خريجى المهندسخانة سنة ١٩١٣
توفى سنة ١٩١٥

أراد والدى أن يدخلنى الأزهر ..

وأراد والدى أن يدخلنى الأزهر .. ولكنى اعتذرت بصغر سنى وبانى تعودت على المدارس النظامية ولم آلف نظام الدراسة فى الأزهر ، وإذ كنت أخجل من مراجعة والدى فقد وسطت لديه بعض الأقارب لاقناعه بالعدول عن فكرته ، فأفهموه أن لا محل لتغيير منهجى فى الدراسة ، وما دام قداختار هو لى المدارس النظامية فمن الخير أن أستمر فيها ، وذكروا له ميلى إلى الدخول فى مدرسة الحقوق ، ورغبوا إليه أن يلحقنى بها ، فقال لهم أنه يريد أن يجعلنى عالما من علماء الأزهر ، كأبيه وعمومته ، فأجابوه أن الزمن قد تطور ، وما دام هو لايميل إلى الأزهر فلتختر له المدرسة التى يميل إليها ، فقال اتريدون ان يخرج منها قاضيا أهليا يحكم بغير الشرع ؟ فاجابوه هذه مسألة لايحين وقت البحث فيها إلا بعد تخرجه من مدرسة الحقوق ، وهل من المحتم ان يكون قاضيا ؟ فلم يقتنع بهذاالجواب ، وأراد أن يخلص من هذا الإحراج ، فأعرب عن رغبته فى أن يلحقنى بإحدى الوظائف بالبكالوريا - وكانت لها قيمة كبيرة فى ذلك العصر - فقالوا له إنه لا يميل الآن إلى التوظف وهو صغير السن ولا يصح أن يرهق بالوظيفة ، فقال لهم أنى اختار له وظيفة « معاون إدارة » وهى وظيفة سهلة لاتحتاج إلى عناء ، فعرضوا علىّ الأمر ، فاعتذرت ، وقلت لهم ولوالدى أنى صغير السن ولا احتمل أعباء الوظيفة ، وان الدراسة لاتتعبنى ، فدعونى أدخل المدرسة التى تميل إليها نفسى . وازاء هذا الإلحاح قبل والدى ما طلبت ، وأدخلنى مدرسة الحقوق .

....

فى مدرسة الحقـــوق

دخلت كلية الحقوق - وكان اسمها (مدرسة الحقوق الخديوية) - فى اكتوبر سنة ١٩٠٤ ، ومقرها وقتئذ بميدان عابدين فى المكان الذى به الآن ثكنات الحرس الملكى ، وكان ناظرها المسيو جرانمولان ، ووكيلها عمر بك لطفى ، واقتضى دخولى المدرسة انتقالى وإقامتى بالقاهرة فى شهور الدراسة .

متى تتلمذت لمصطفى كامل ؟

سنة ١٩٠٤

بدا وعيى السياسى يتقدم فى مدرسة الحقوق ، واخذت فى قرءاة الصحف قراءة فهم وإدراك ، وكان الطلبة يجتمعون فى أوقات الفراغ ويتحدثون عن السياسة وما وصلت إليه حالة البلاد تحت الاحتلال البريطانى ، واخترنا

لقضاء أوقات الفراغ والسمر قهوة راقية بشارع عابدين على ملتقاه بشارع الصنافيرى (على باشا ذو الفقار الآن) تدعى (قهوة الحقوق) لصاحبها الخواجة اندريا ، وقد أعجبنا اسم القهوة ، واخترناها لذلك منتدى لنا نقرا فيه الصحف على اختلاف ميولها ومذاهبها ، واهمها (اللواء) و (المؤيد) و (الأهرام)

انتقلت إذن من قهوة (الحاج احمد) بالاسكندرية ، إلى قهوة (الخواجة اندريا) بالقاهرة ، وكان لهاتين القهوتين اثر كبير فى اتجاهى الوطنى والسياسى . وبدأت اقرأ اللواء قراءة فهم وإدراك ، فتعجبنى روحه ومقالاته ، وقد تتلمذت لمصطفى كامل (صاحب اللواء) منذ اواخر تلك السنة ، قبل أن أراه ، وصار لى (اللواء) بمثابة المدرسة التى تلقيت عنها مبادىء الوطنية ، كما أنها كان مدرسة الوطنية للجيل كله .

اما أول مرة قابلت فيها « مصطفى كامل » ففى فبراير سنة ١٩٠٦ ، اثناء إضراب طلبة الحقوق ، فقد تاقت نفسى إلى رؤيته ، وكان (اللواء) يناصر الطلبة فى مطالبهم الحقة ، فذهبت مع لفيف من زملائى إلى دار اللواء بشارع الدواوين - نوبار باشا الآن - تجاه وزارة العدل ، وكان اسمها وزارة الحقانية ، وقابلت الزعيم لأول مرة ، وسمعت حديثه ، وشعرت بتأثيره الروحى ينفذ إلى أعماق قلبى ، وصار لى بمثابة أبى الروحى فى المبادىء ، وأكثرت من التردد على دار اللواء لكى أقابله وأراه وأسمع صوته ، فكان يفيض علينا من الأحاديث التى غرست فى نفسى مبادىء الوطنية ، ولعله رحمه الله قد توسم فىّ أن أكون من تلاميذه الحافظين لعهده ، فعرض على سنة ١٩٠٧ أن يوفدنى فى بعثة صحفية إلى باريس للتخصص فى الصحافة بعد حصولى على إجازة الحقوق ، فقبلت هذه الثقة شاكراً ، ولكن المنية عاجلته فى فبراير سنة ١٩٠٨ قبل تخرجى من المدرسة

. . . .

نادى المدارس العليا

كانت مدرسة الحقوق أول بيئة للشباب ظهرت فيها روح اليقظة الوطنية ولبت دعوة الزعيم مصطفى كامل ، إذ كانت الغالبية العظمى من طلبة الحقوق قد استجابت إلى ندائه

وإذ كان الشعور الوطنى الصادق يستتبع النشاط الاجتماعى والعلمى ، فقد ظهرت بيننا روح التكتل ، وتنظيم الكفاح ، وكان تأسيس نادى المدارس العليا أول مظهر لهذه الروح ، ولقد عبرت عن هذا التطور بقولى فى كتاب (مصطفى كامل) « تفتحت فى قلوب الشباب زهرة الوطنية التى انبتتها دعوة

مصطفى كامل واخذت تجيش بالشعور الوطنى وتتحرك نحو أغراضه وأهدافه ، وبدات علائم اليقظة والحياة تظهر فيهم بشكل عملى سنة ١٩٠٥ . وكان اول مظهر لهذه الحياة الجديدة أن فكر طائفة منهم فى إنشاء ناد للمدارس العليا يجمع بين طلبة هذه المدارس وخريجيها .

فكر طلبة الحقوق فى إنشاء هذا النادى سنة ١٩٠٥ وشاركهم فى الفكرة طلبة المدارس العليا الأخرى ، واجتمعت اول جمعية عمومية له ـ الجمعية التاسيسية ـ يوم الجمعة ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٥ بإحدى قاعات مدرسة الطب لانتخاب مجلس الإدارة . وبلغ عدد الحاضرين من الطلبة مائتى طالب من مختلف المدارس العليا ، وحضره كذلك لفيف من المتخرجين ، وكان اشتراكهم فى ناد للطلبة دليلا واضحاً على تقديرهم للشباب المثقف وما نالوه من ثقة اسلافهم من الخريجين ، فانهم لم يجدوا غضاضة فى أن يجتمعوا وإياهم فى ناد واحد ، وفى الحق إنهم كانوا رجالا فى شبابهم واخلاقهم وأساليبهم ، فنالوا بذلك تقدير مواطنيهم ممن كانوا يكبرونهم سناً ، بل كان بعضهم أساتذة لهم .

اشتركت فى الجمعية العمومية التاسيسية لنادى المدارس العليا ، إذ كنت طالباً فى مدرسة الحقوق ومن المشتركين فى تاسيسه ، واسفرت عملية الانتخاب عن اختيار المرحوم عمر بك لطفى ـ وكان وكيلا لمدرسة الحقوق ـ رئيساً للنادى ، وكان من خاصة أصدقاء مصطفى كامل وأنصاره هو وشقيقه المرحوم احمد بك لطفى .

كملت معدات تاسيس النادى ، واتخذ داراً له بالمنزل رقم ٤ بشارع قصر النيل بالقرب من سافواى أو تيل القديمة ، وافتتح يوم الخميس ٥ أبريل سنة ١٩٠٦ . وقد حضرت حفلة الافتتاح مع إخوانى المشتركين فيه من طلبة الحقوق . وكان هذا الاحتفال يوماً مشهوداً ، واخذنا نجتمع بالنادى ، وبذلك انتقلنا من (قهوة الخواجا أندريا) ، إلى نادى المدارس العليا ، وبدا لنا الفرق كبيراً بين القهوة والنادى ، فلقد كان بناءً فخماً تحيط به حديقة غناء ، وبه غرف واسعة مؤثثة تاثيثاً فاخراً ، الأمر الذى لم نعهده من قبل ، لا فى قهوة الخواجة اندريا ، ولا فى قهوة الحاج أحمد بالاسكندرية .

وكان اجتماعنا بالخريجين مما زاد فى نضجنا العلمى والثقافى ، وتعددت المحاضرات والاجتماعات فى النادى ، فكان لنا شبه معهد علمى عال اكملنا فيه دراستنا وزدنا من ثقافتنا ، وقد أفدت منه كثيرا ، وكانت به مكتبة غنية بالكتب والصحف والمجلات ساعدتنى على توسيع مداركى وترقية أفكارى ، ولم تفتنى محاضرة ألقيت فيه ، وظللت عضواً به إلى ان اقفل بأمر السلطة

العسكرية البريطانية سنة ١٩١٤ فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، وكان مقره حين اقفل بميدان حليم باشا بعمارة الخاصة الخديوية على ملتقى شارع بولاق (فؤاد) بشارع كامل (ابراهيم باشا) .

....

إضراب سنة ١٩٠٦

كان لهذا الإضراب تاثير كبير فى نفسى ، يعدل تاثير نادى المدارس العليا ، إذ كان بداية اتصالى الروحى الوثيق بالزعيم مصطفى كامل .

فى يناير سنة ١٩٠٦ وضعت وزارة المعارف نظاماً لمدرسة الحقوق كان الغرض منه استفزاز شعور الطلبة ، والتضييق عليهم ، ومعاملتهم بنظام المدارس الابتدائية ، وقد يكون لتظاهرهم بالشعور الوطنى دخل فى وضع هذا النظام ، إذلالا لهم وكبحاً لجماحهم ، فما إن عملنا به حتى قررنا الاضراب احتجاجاً عليه . واضربنا فعلا عن الدراسة فى فبراير ، وكانت طلباتنا العدول عن النظام الذى وضعته الوزارة والرجوع إلى النظام القديم .

لم يكن إضرابنا خروجاً على النظام ، ولا رغبة فى التعطل عن الدراسة ، أو التسكع فى الشوارع ، أو سعيا لمطالب مادية شخصية ، بل كان مظهراً من مظاهر المقاومة الوطنية لسياسة الاحتلال فى التعليم .

كان هذا الاضراب هو الأول من نوعه فى مصر ، لانه شمل مدرسة عالية باسرها ، وكان موجهاً ضد سياسة التعليم التى وضعها الاحتلال ، وقد تدخل اللورد كرومر (المعتمد البريطانى) فى شانه ، وامر وزارة المعارف بان تاخذ الطلبة بالشدة ، فاعلنت تعطيل الدروس فى المدرسة من يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٦ حتى يوم السبت ٣ مارس ، وانذرتنا بان من يتاخر عن الحضور فى ذلك اليوم يفصل من سلك التلاميذ . وكان للاضراب لجنة تقوم على تنظيمه ، فاجتمعت على عجل للنظر فى هذا الانذار ، وتدخل المستشار القضائى البريطانى السير مالكولم ما كلريث فى الأمر وكان يعطف على الطلبة (بعكس المستر دنلوب) فوعدهم بالنظر فى طلباتهم على شرط ان يعودوا إلى الدراسة ، فاتفق الطلبة رايا على الرجوع إلى المدرسة يوم السبت ٣ مارس سنة ١٩٠٦ ، وكان لهذه العودة اثرها فى نفوسنا ، وكان فيها معنى الرضوخ والاذعان ، فزادتنا سخطاً على الاحتلال وسياسته . واراد اللورد كرومر تثبيت مركز المستر دنلوب – وكان إلى ذلك الحين سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف ، وعليه تقع مسئولية الاخلال بنظام التعليم الذى ادى إلى الإضراب – فرقى مستشاراً للوزارة فى مارس سنة ١٩٠٦ مكافاة له على اخذه الطلبة بالشدة .

وكتبت مقالة عن هذا الاضراب ، ذهبت بها إلى مصطفى كامل يوم رجوعنا إلى الدراسة ، وكانت لهجتها شديدة ضد الاحتلال ، فقرأها الزعيم ، واثنى على ، ولكن فهمت من حديثه أنه لايرى نشرها ، حرصاً على مستقبلى ، وكانت هذه المقالة (التى لم تنشر) بدء مراسلتى للصحف .

حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦

وقعت حادثة دنشواى فى ١٣ يونيه سنة ١٩٠٦ ، فزادتنى سخطاً على الاحتلال وتعلقاً بالحركة الوطنية .

كنت عام وقوعها طالباً بالسنة الثانية بمدرسة الحقوق ، وكنت أطالع انباءها فى (اللواء)، فادهش لمخالفة منهج التحقيق والمحاكمة فيها لما كنا نتلقاه من أصول المحاكمات الجنائية التى تقضى بها القوانين ، وتساءلت مافائدة ما نتلقاه من الدروس والقواعد القانونية إذا كانت لا تنطبق على الناس كافة . ولما تلوت وصف تنفيذ الحكم فى (اللواء) بقلم الأستاذ أحمد حلمى احد محرريه ، اقشعر بدنى من هول ما قرات ، وأدركت مبلغ هوان المصرى فى نظر الاحتلال ، وتحققت أن لا كرامة لأمة ولا لأى فرد من أبنائها بغير الاستقلال ، وحفزتنى هذه الحادثة إلى أن اخصص حياتى للجهاد فى سبيل الاستقلال .

....

وفاة مصطفى كامل سنة ١٩٠٨

كنت فى السنة النهائية لمدرسة الحقوق لما فجعنا بوفاة مصطفى كامل يوم الإثنين ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ، ويالها من لحظة رهيبة حين فوجئنا بنعيه ونحن فى المدرسة ، فقابلناه بالذهول والوجوم ، وفاضت دموعنا حزناً واسى على الزعيم الذى كان لنا أماما وطنياً ، وابا روحيا ، وفى غمرة الذهول الذى أصابنا من هول الكارثة تباحثنا فيما يجب علينا عمله إظهاراً لشعورنا ، فقررنا بالإجماع اعتبار يوم تشييع جنازة الزعيم يوم حداد عام ، تعطل فيه المدارس جميعها ويشترك طلبتها فى تشييع الجنازة ، واتصلنا بالمدارس العليا والثانوية فرأينا من طلبتها نفس هذا الشعور ، ونفس هذا الاجماع ، واتخذوا نفس القرار الذى اتخذناه ، واشتركنا فى الجنازة ، وكنت ممن حملوا النعش ضمن طلبة الحقوق الذين ندبوا لذلك من قبل جميع طلبة المدارسة العليا ، وكان لهذا اليوم فى نفسى اثر لم تمحه الأيام والأعوام ، فلقد طبع فى قلبى مبادىء الزعيم فصارت عقيدتى الوطنية . وإلى هذه الصلة الروحية اشرت فى كتابى عن « مصطفى كامل » سنة ١٩٣٩ ، إذ قلت فى

إهدائي الكتاب إليه : « إلى من كانت حياته للأمة بعثاً وطنياً ، من كان لى ابا روحياً ، وسابقى له تلميذاً وفياً ، من علمنى ان الحياة بغير المثل العليا عرض زائل ، وعبث ضائع ، إلى مصطفى كامل اهدى كتاب « مصطفى كامل » هدية الوفاء إلى روحه العظيمة »

....

صلتى بمحمد فريد

إنى إذ أعد نفسى تلميذا لمصطفى كامل ، فإنى كذلك تلميذ لمحمد فريد ، بل ان صلتى بفريد كانت اطول مدى من صلتى بمصطفى ، فإنى لم ادرك مصطفى كامل إلا فى أوقات محدودة حين كنت استمع لبعض خطبه او اقابله فى « اللواء » منذ سنة ١٩٠٦ مرات معدودة ، اما فريد فقد اتصلت به عن كثب وعملت معه تحت لوائه سنين عديدة .

كنت سنة ١٩٠٨ لم اتخرج بعد من مدرسة الحقوق حين تولى فريد بك زعامة الحركة الوطنية ، وكنت اتردد عليه كثيرا فى (اللواء) ، وتلقيت عنه مبادى الوطنية كما تلقيتها من قبل عن مصطفى ، فصادفت من نفسى موضع العقيدة والإيمان ، واتخذته بعد مصطفى استاذا وإماما لى فى الوطنية ، وبدأت اكتب فى اللواء على عهده وانا طالب بمدرسة الحقوق

....

أول مقالة لى فى الصحف سنة ١٩٠٨

واذكر أن أول مقالة لى نشرت بالعدد الصادر فى ٩ مارس سنة ١٩٠٨ تحت عنوان (تبدد الشعور الوطنى وتجمعه) بإمضاء (حقوقى) ، كتبتها بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل بشهر ، ووصفت فيها خواطرى وامالى فى الجهاد ، وكانما رسمت لنفسي في هذه المقالة خطتى فى الحياة ، لذلك اود ان انشر فقرات منها لأنها صورة من شعورى وتفكيرى فى مستهل حياتى السياسية ، قلت

« للحوادث العظيمة على حياة الامم تاثير كبير بما تحرك فى القلوب من الشعور وتستفز فيها من العواطف ، فلربما كانت حادثة مبدا حياة امة او سببا فى خلاصها من استبداد ظالم وإذا عدت الحوادث الكبيرة التى لها يد فى تكوين الشعور الوطنى عندنا لجعلنا فى مقدمتها وفاة فقيدنا العظيم مصطفى كامل . فلقد كانت وفاته كشعلة من نار مست الشعور الوطنى واصابت منه موضع الاحساس والتاثر ، فانفجر وظهر بمظهر لم يكن احد منا يتنبأ به ، ولا يزال فى نمو وازدياد » .

« هذا الشعور الشريف هو رأس مال الاستقلال ، إذا تعهده الرجال العاملون منا زادوه قوة وشدة وحفظوه من دواعي الفتور والخمود ، وساروا به في خطة منتظمة محددة ، وانحصر في تيار يجرى رأساً إلى غايتنا وهى التخلص من سلطة الاحتلال » .

« إن الشعور بالحاجة إذا لم يدفع المرء إلى العمل لنيل تلك الحاجة فلا فائدة منه البتة ، فليس مجرد الشعور إلا معنى في النفس لا وجود له مالم يظهر أثره في الخارج ، الشعور قوة ولكن بشرط أن ينبعث في طريق واحد فيامن شر التبدد والتلاشى .

إلى أن قلت : « مات مصطفى كامل فهاج موته شعور الاستقلال في النفوس ، وكان اول من احس بوقع المصاب النابغون منا في العلم والفكر ، فبكوه مع الباكين ورثوه مع الراثين ، ولكن مارأينا أحدا منهم دفعه الشعور إلى أن ينزل في ميدان الحياة الوطنية فيعمل مع العاملين في تعهد الشعور الوطني وابلاغه الغاية التي ذكرناها . كل منا يعلم حاجتنا إلى رؤوس مفكرة عاملة تنير لنا سبيل تلك النهضة ، ولكنا نرى نابغينا في معزل عنها مع انهم هم أبناء بجدتها ، والشعور الصحيح هو الذى يدفع صاحبه إلى البدء في محاربة رأس مال الاحتلال أفراداً وجماعات ، حتى يقوى الشعور العام في كافة الطبقات وترسخ عاطفة الحرية في القلوب فلا يكون أمامنا سوى أمرين الاستقلال أو الموت . حينذاك يقال : هذه أمة محال استعبادهاحيث تؤثر الموت على الرضوخ ، فخير لمن يريد منها نفعاً أن يعاملها معاملة صديق مهاب .

« ليس من الصعب علينا أن نصل بالشعور الوطني إلى هذه الدرجة مادمنا نعمل على خطة منظمة ، فالاساس الذى يبنى عليه الاحتلال صرحه نحن مقيموه بانفسنا ، السنا راضين بان نعيش في كنفه ؟ هل يعقل أن إرادة الملايين من النفوس إذا قويت وتوجهت بصدق نحو غرض واحد ، هل يعقل أن تصدها وتكبح جماحها إرادة أفراد معدودين ؟ رأس مال الاحتلال في قلوبنا ، ان شئنا استبقيناه وان شئنا نزعناه من بين جوانحنا ، فلا يعود له مقام بين ظهرانينا ، فصرح الاحتلال قائم على عمادين : حسن الظن به من جهة ، والوهم من جهة أخرى . فبحسن الظن ترضى الملايين من البشر بتحكم الأجنبي فيهم فيثبتون سلطانه ، وبالوهم يعطون له قوة لم يكن يحلم بها فيخافون من شيء هم خالقوه .

« على هذين الأساسين أمكن لبضعة آلاف أن يسودوا على مئات الملايين في بقاع متباعدة . فلا عجب أن كانت سياسة الاستعمار الآن هى تخدير

اعصاب الامم باستجلاب حبهم من جهة وبالقاء الهيبة والرعب من سطوتهم من جهة اخرى ، فإذا نحن عملنا على هدم هذا الأساس من قلوبنا كنا مقيمين بعملنا بناء الاستقلال ، وقد دلنا التاريخ على ان الامة التى يشتد المها من الاستبداد وتتخلص من آثار الوهم من سلطانه تصبح على ابواب الحرية ، ولم تستطع قوة ما الثبات إزاء سلطان عاطفة الاستقلال .

« هذا هو الطريق الذى سلكه غيرنا فافلحوا ، إذا شعروا بحاجة قاموا ودفعهم الشعور إلى التكاتف سراً وعلانية على العمل لنيل ما يريدون ، فوضعوا غايتهم امامهم ، ورسموا لها الخطة العملية ، واعدوا لها معداتها ، فعملوا على النظام الذى وضعوه ، وكانوا بذلك من الناجحين »

* * *

الحيـــاة العمليـة

فى المحـــامـاة

نلت شهادة الليسانس فى يونية سنة ١٩٠٨[١] وقيدت اسمى بجدول المحاماة فى ١٩ يوليه من تلك السنة ، وكنت لم أبلغ العشرين بعد ، واشتغلت محاميا بأسيوط شهرا واحدا « تحت التمرين » بمكتب الأستاذ محمد بك علي علوبة (باشا) ، وكان وقت التحاقي بمكتبه على أهبة القيام بالأجازة ، فتركنى لوكيل المكتب أتلقى عنه الإرشادات والتعليمات التى تلزم « المحامى المبتدىء » ، فلم أرتح كثيرا لإرشاداته ولا لطريقته فى تفهيمى القضايا ، وبدا لى فى أول عهدى بالمحاماة أنها لا تعجبنى ، وانى لا آنس لها كثيرا . فضلا عن أنى تساءلت فى خاصة نفسي وما مصيرى فى المحاماة إلى جانب نظراتى فى الحياة وآمالى فى الجهاد ؟ فقضيت هذا الشهر قلقا أتطلع إلى الأفق لعلى اهتدى إلى طريق آخر يتفق وخواطرى وآمالى .

... ...

فى الصحـــافـة

فما إن دعانى فريد بك إلى أن اشتغل بالصحافة محررا باللواء حتى قبلت دعوته ، وبدأت حياتى الصحفية فى أكتوبر سنة ١٩٠٨ على عهده ، ومن يومئذ ازدادت صلتى به ، إذ كان يشرف على سياسة (اللواء) وتحريره ويكتب فيه كثيرا ويتردد عليه يوميا ، وكنت أسمع منه ثناء على ما أكتب ، واذكر أنى كنت أترجم إلى اللغة العربية مقالات المرحوم إسماعيل شيمى بك ، أحد أعلام الحركة الوطنية ، وكان يكتبها بالفرنسية ، إذ كان يتقنها دون اللغة العربية ، وكانت آية فى البلاغة ، فجهدت نفسى فى أن أبرزها إلى

---

(١) ممن نالوا معى ليسانس الحقوق سنة ١٩٠٨ أحمد ماهر (باشا) ، عبد الحميد بدوى (باشا) ، محمد نجيب سالم (باشا) ، حسن نشأت (باشا) ، عبد الملك حمزة (بك) ، منصور إسماعيل (باشا) ، كامل الوكيل (باشا) ، محمود محمد سبع (بك) ، محمد لطفى محمود (بك) ، محمد نجيب الغرابلى (باشا) ، كامل يوسف صالح (بك) ، الأستاذ أحمد وجدى ، الدكتور سيد كامل ، محمد نبيه سلام (بك) ، حبيب دوس (بك) ، طاهر محمد (باشا) ، أحمد مختار بخيت (بك) ، إلخ . وكان أول الناجحين عبد الحميد بدوى (باشا) . وكنت الثانى والعشرين .

اللغة العربية فى مستوى لا يقل عن بلاغتها الأصلية ، ولعلى وفقت إلى بعض ما كنت أرجو ، وكان فريد بك يراجع ترجمتى لمعظم هذه المقالات ويبدى لى إعجابه بها ، فشجعنى ذلك على الكتابة والترجمة .

وكنت اميل إلى كتابة المقالات المتسلسلة فى موضوع واحد ، ومن هنا نشا ميلى إلى التاليف ، إذ وجدت أن المقالة الواحدة فى الصحف لا تتسع للموضوع الذى كنت أفكر فيه .

وأذكر أن أولى سلسلة مقالاتى كانت فى موضوع الدستور ، وعنوانها (آمالنا فى الدستور) بلغت عدتها سبع مقالات نشرت باللواء فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وتوليت الرد على تقرير السير إلدون جورست المعتمد البريطانى عن سنة ١٩٠٨ ، فكتبت فى ذلك تسع عشرة مقالة نشرت فى شهر مايو سنة ١٩٠٩ تضمنت عرضا تحليليا للحركة الوطنية وموقف الاحتلال والحكومة حيالها

وكتبت عدة مقالات عن حياتنا الاقتصادية وما يتهددها من خطر ، وعن الاحتلالين السياسى والاقتصادى ، والانقلابات الاقتصادية (اللواء ١١ و ١٤ و ٢١ يناير و ٢٨ فبراير و ٧ مارس سنة ١٩٠٩) .

مدارس الشعب

وجه الحزب الوطنى الشباب إلى المساهمة فى بناء النهضة القومية فى مختلف نواحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن اعماله فى الناحية الاجتماعية إنشاؤه مدارس الشعب الليلية فى أواخر سنة ١٩٠٨ ، وكان الغرض منها تعليم الفقراء والعمال مجانا ، وقد تطوعت مع لفيف من الشباب للتدريس فى هذه المدارس ، ووضع الحزب برنامجا ، لها يتناول المواد الآتية : القراءة والكتابة ـ دروس الدين ـ قانون الصحة والاحتياطات الصحية ـ العناية بتربية الأطفال ـ القوانين الخاصة بالمعاملات اليومية ـ الشئون الاجتماعية ـ دروس الأشياء ـ الحساب ـ تاريخ مصر والتاريخ الإسلامى ـ جغرافية مصر ـ اخلاق واداب

وبلغ عدد المدارس التى أنشأها الحزب فى القاهرة سنة ١٩٠٩ أربع مدارس فى أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية . تحوى كل منها نحو مائة وعشرين تلميذا من مختلف الحرف ، وقد القيت بعض الدروس فى مدرسة الخليفة ، وسمعت محمد بك فريد يلقى فيها درسا ، وسمعت ايضا أحمد بك لطفى يلقى درسا فى مدرسة بولاق .

وانشأ نادى المدارس العليا عدة مدارس أخرى على غرار هذه المدارس .

كان لمدارس الشعب فضل كبير عليّ ، فهى التى ألهمتنى الفكرة الأولى لتاليف كتابى (حقوق الشعب) فان هذا الكتاب هو سلسلة دروس محاضرات لتفهيم الشعب حقوقه وواجباته ، وكانت دروسى فى مدرسة الشعب بالخليفة نموذجا مصغرا للأسلوب الذى انتهجته فى هذا الكتاب

.. ..

عودتى إلى المحاماة

حدث تحول فى حياتى العملية فى أواخر سنة ١٩٠٩ ، ذلك ان زميلى وصديقى المرحوم الأستاذ احمد وجدى الذى كنت أعزه وأنزله من نفسى منزلة الأخ الشقيق ، رغب إلىّ ان أترك الصحافة ، وكان هو ايضا يعمل فيها رئيسا لتحرير جريدة الدستور التى كان شقيقه الأستاذ محمد فريد وجدى بك يتولى إصدارها ، وقال لى إننا يمكننا أن نشتغل بالمحاماة مستقلين ، وأن نكتب فى الصحف ما نشاء من الآراء والمقالات ، وان ذلك اولى من الانقطاع للصحافة ، مما قد يفقدنا ميزة الاستقلال فى حياتنا العملية ، وقد ترددت فى قبول هذه الفكرة إذ كنت منصرفا عنها ، وما زال يقنعنى بها حتى قبلت نصيحته بعد أن امعنت النظر فيها ورايتها فى جملتها أصوب من انقطاعى للصحافة ، وأدركت مع الزمن أنه اسدى لى أعظم نصيحة ، وساءلت صديقى حين تبادلنا الراى فى تحقيق فكرته · كيف نشتغل بالمحاماة مستقلين وأنا لم اتمرن عليها إلا شهرا واحدا وهو ايضا لم يقض مدة كافية فى المران عليها ؟ وانتهينا إلى ان الحياة يجب أن تنطوى على شىء كثير من المجازفة ، فعولتُ وإياه على الانقطاع عن مهنة الصحافة ، وعملنا معا فى المحاماة بمدينة الزقازيق منذ يناير سنة ١٩١٠ ، وفتحنا فى تلك السنة مكتبا آخر لنا بالمنصورة كنت أتولى مباشرة قضاياه ، ثم انتقلت بمفردى إلى المنصورة واستقر بى المقام فيها منذ اكتوبر سنة ١٩١٣ حين أنشئت بها المحكمة الابتدائية ، وظللت بها نحو عشرين سنة ، إلى أن انتقلت نهائيا إلى القاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ .

وقد ارتحت كثيرا إلى التحول من الصحافة إلى المحاماة ، لأننى رأيتنى قد بدأت حياتى فى المحاماة هذه المرة (سنة ١٩١٠) بداية حسنة ، ولم اجد فيها الصعوبة التى كنت أتخيلها ، بل شعرت كأنى متمرن عليها ، فأحببتها واجببتها ، وأدركت أنها هى المهنة التى يجب أن أختارها لأؤدى واجبى الوطنى ، إلى جانب واجباتى الشخصية ، وأخذت أكتب المقالات من آن لآخر وابعث بها إلى جريدة (العلم) ، لسان حال الحزب الوطنى ، وظهرت أول مقالة لى وأنا محام فى عدد ١٣ مارس سنة ١٩١٠ تحت عنوان (قوة الرأى



عبد الرحمن الرافعى سنة ١٩٠٨
عام تخرجى من مدرسة الحقوق



CARTE POSTALE

الخطاب الذى أرسله فريد بك إلىّ فى ٥ ديسمبر سنه ١٩١٢

العام والحكومة) ، وكتبت فى عدد ٣٠ مارس من تلك السنة مقالة مطو عنوانها (الشدائد خير مرب للأمم) ، هنانى عليها فريد بك ، إذ جاءت مطابقة للظروف التى نشرت فيه مطابقة عجيبة ، فقد أرسلتها إلى جريدة العلم فى الوقت الذى صدر فيه قرار وزارة الداخلية بإيقافها شهرين ، ولم اكن اعلم بصدور هذا القرار ، فنشرها الحزب فى أول عدد من جريدة (الاعتدال) التى اتخذها لسان حاله مدة إيقاف العلم ، فهونت على القراء أمر الإيقاف ، إذ دعوت فيها إلى مقابلة الاضطهاد بالصبر والثبات ، وكانها كتبت ردا على قرار وزارة الداخلية ، فكان لها ضجة استحسان كبيرة ، وصارت حديث الناس فى مجالسهم ، وبخاصة حين علموا أنى كتبتها دون أن اعلم بقرار إيقاف (العلم) ، واستبشروا خيرا بما أكتب ، وطلب منى فريد بك المزيد من الكتابة ، فكان ذلك التشجيع حافزا لى على توكيد صلتى بالصحافة ، وزاد فى توطيدها أن أخى « أمين » كان محررا مقيما بصحيفة الحزب الوطنى ، ثم رئيسا لتحريرها .

وفى سبتمبر سنة ١٩١٠ انقطعت مؤقتا عن مكتبى وتوليت رئاسة تحرير العلم فى غيبة شقيقى أمين الذى سافر إلى اوربا لحضور جلسات المؤتمر الوطنى الذى انعقد ببروكسل فى ذلك العام وموافاة العلم برسائل المؤتمر ، وكان الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس التحرير يقضى مدة السجن المحكوم بها عليه من محكمة جنايات مصر فى قضية (وطنيتى) ، وكانت إدارة العلم بشارع محمد على بالمنزل رقم ١١٦ .

فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠

ساهمت فى مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠ ، وكان موضوع خطبتى فيه (مركز الصحافة فى مصر والأدوار التى تعاقبت عليها فى عهد الاحتلال)[1] بالفرنسية ، وقد القاها عنى فؤاد بك حسيب بجلسة ٢٤ سبتمبر ولم أحضر المؤتمر بنفسى إذ كنت مشغولا بالإشراف على تحرير العلم وقت انعقاده ، وقد نوهت مدام جولييت آدم إلى هذه الخطبة فى كتابها (انجلترا فى مصر) الذى ظهر سنة ١٩٢٢ فى فصل (الصحافة) ، واثنت على الخطبة وصاحبها ، ونقلت منها صحائف باكملها محبذة مؤيدة لمحتوياتها

ولما رجع المرحوم امين من بروكسل عدت إلى عملى فى المحاماة .

---

(١) نشرت ترجمتها فى « العلم » عدد ٢٥ اكتوبر سنة ١٩١٠ .

فى المؤتمرات الوطنية

كان الحزب الوطنى يعقد مؤتمرات سنوية تجتمع فيها الجمعية ال
للحزب ويستعرض فيها فريد بك تطور الحركة الوطنية فى العام المن
وكانت هذه الاجتماعات تسمى المؤتمرات الوطنية . واهمها مؤتمر سنة
و ١٩١٠ و ١٩١١ .

وكنت أحضر هذه المؤتمرات كعضو فى الحزب الوطنى . وقد ا
عضوا فى اللجنه الإدارية للحزب فى مؤتمر سنة ١٩٢١ الذى انعق
العلم بشارع الصنافيرى (على باشا ذو الفقار الآن) وانتخب فيه فر
رئيسا مدى الحياة

....

مع فريد فى أوربا

فى سبتمبر سنة ١٩١١ صحبت فريد بك فى رحلته إلى اوربا لحضور
السلام الذى كان مزمعا اجتماعه بروما فى اواخر ذلك الشهر .
لمصاحبتى إياه فى هذه الرحلة اثر كبير فى نفسى وزادت صلتى الروحي
إذ رايت من عطفه وحنانه الابوى ، ودماثة اخلاقه ، ورقة شمائله ، ما
إلى نفسى ، وصحبنا فى هذه الرحلة الأستاذ احمد وفيق ، وقد افدنا
منها ، لأن فريدا كان يعرف اوربا من قبل معرفة تامة ، فكان يرشدن
ما يجب ان نتعلمه ونعرفه ونشاهده فى البلاد التى زرناها ، وصحبنا فى
من الرحلة الدكتور منصور رفعت ، واخذت لنا صورة بباريس ت
لسياحتنا مع الفقيد .

وفى هذه الرحلة زرنا إيطاليا وفرنسا والمانيا والنمسا ، و
بالأستانة ، وعدنا منها إلى مصر ، وكتبت خلال سفرى عدة مقالات
مشاهداتى وخواطرى فى السفر ، منها مقالة بعنوان (الامم سيف واخ
ارسلتها من تورينو بإيطاليا ونشرت فى عدد ٦ اكتوبر سنة ١٩١١ من ال
ومقالة عن (الإسلام فى افريقية ـ مسالة طرابلس والغرب والم
المراكشية) ارسلتها من باريس ونشرت فى عدد ١٦ اكتوبر ، ومقالة
(الوطنية والإنسانية وكيف يفهمونهما فى اوروبا) نشرت فى عدد
اكتوبر ، ومقالة عنوانها (يومان فى مجلس المبعوثان) ارسلتها من الأس
ونشرت فى عدد اول نوفمبر سنة ١٩١١ .

* * *

الحيــاة المثـاليـة

وهـل هى ممكنـة ؟

كنت وأنا طالب بمدرسة الحقوق اعد نفسى للجهاد والمساهمة فى سبيل تحرير البلاد والنهوض بها ، رسخ فى نفسى هذا الاتجاه حتى صار (فيما اظن) عقيدة كان ولم يزل لها أثرها فى حياتى السياسية والاجتماعية ، فمن الوجهة السياسية اعتنقت المبدأ الذى يتفق مع هذا الاتجاه ، وهو مبدأ الجلاء ، وانضويت تحت لواء الزعيمين اللذين رأيت فيهما المثل العليا للوطنية الحقة ، وفهمت الوطنية على أنها إخلاص للوطن ، وسعى متواصل لتحقيق اهدافه واستمساك بحقوقه ، وتغلب لمصالحه العليا على مصالح الإنسان الشخصية ، ومن الوجهة الاجتماعية جعلتنى هذه العقيدة أرى أن الوطنية تتطلب من المواطن أن يحيى حياة مثالية ، لأن الحياة المثالية هى الأساس الوطيد للحياة الوطنية ، فتاقت نفسى عندما تخرجت من مدرسة الحقوق وانتظمت فى سلك الحياة العملية أن أنشد المثالية فى حياتى الشخصية والعائلية والاجتماعية ، وأن انشدها فى الحياة السياسية أيضا ، ولم اكن اخفى على نفسى أن الحياة المثالية ليست من اليسر ولا من السهولة بحيث تغرى شابا مثلى فى مقتبل العمر أن يسلك سبيلها ، ولكن هكذا شاءت الأقدار أن أنشدها لنفسى ، ولست أدرى مبلغ ما حققت منها ، وإلى أى مدى كنت مثاليا او غير مثالى ، وهل الحياة المثالية ممكنة أم لا ، نافعة أم ضارة ، وهل هى ـ بوجه خاص ـ ممكنة فى الحياة السياسية أم لا ، وهل أخطأت أم أصبت فى نشدانى لها ؟

كل هذه أمور لست استطيع بعد طول السنين أن أجيب عنها ، وما فائدة البحث فيها الآن ؟

لكن الذى يمكننى الافضاء به انى اجتهدت ان آخذ من الحياة المثالية اقصى ما استطيع ، ويمكننى أن اقول إن نصيب الإنسان منها يتبع مبدئيا الوسط والبيئة التى يعيش فيها ، فالمجتمع الذى يؤمن بها يساعد بداهة على ان يحياها المواطن الصالح ، والمجتمع الذى لا يؤمن بها يخذلها ويباعد بين الإنسان وما ينشده منها ، على ان الإرادة الشخصية لها دخل فى توجيه المواطن إليها ، وهى على اى حال تحتاج إلى ذخيرة من الصبر ، ومن

الصوفية الوطنية ، تجعل المرء غير مكترث لما يلقاه من العقبات والمتاعب
او ليست الوطنية نضالا فى سبيل المثل العليا ؟ وهذا النضال يقتضى توطين النفس على احتمال الأذى فى سبيل محبة الوطن ؟ هكذا قالوا ! فهل هى مجرد اقوال ، وخيالات وأحلام ؟ أو اقوال تؤيدها الأعمال ؟ وكيف يمكننا ان نبث روح الوطنية فى نفوس الجيل إذا لم نكن مثاليين فى وطنيتنا ؟
على اى حال قد سعيت فى أن اجعل لهذه الخيالات نصيبا من الحقائق ولست ادرى هل حققت شيئا منها ، أم كنت واهما فى تفكيرى ومسعاى ؟
ومما رغبنى فى الحياة المثالية اعتقادى أنها من اقوم السبل إلى النهوض بالأمة وتحريرها من قيود النقص والضعف التى تتعثر فيها من الوجهة الوطنية والأخلاقية والاجتماعية ، وهذا التحرير الوطنى هو السبيل إلى التحرير السياسى ، وليس من الميسور أن تحرر الأمة من عيوبها ومواطن الضعف فيها بالقول والكتابة ، بل يجب أن تكون القدوة الصالحة هى أولى السبل فى هذا الجهاد ، فعلى الإنسان أن يكون مواطنا صالحا ، ومواطنا مثاليا ، قدر ما يستطيع ، فانه بذلك يقيم لبنة فى صرح النهضة القومية .
ولقد كنت قبل أن أتخرج من مدرسة الحقوق انتقد الصفوة المتعلمة من الأمة فى تقاعدها عن أداء واجباتها الوطنية ، وأعربت عن هذا الشعور فى مقالتى الأولى باللواء ، ومن ثم أخذت نفسى بأن انشد الجانب المستطاع من الحياة المثالية ، إذ كيف اعد الماخذ على غيرى دون أن آخذ نفسى بما يجب أن يفعلوه ؟

حقا ان طريق الحياة المثالية ليس معبدا ولا مفروشا بالأزهار والرياحين ، بل هو طريق قد يكون شائكا ، كثير المتاعب والعقبات ، وربما جر على صاحبه بعض العنت والخذلان ، وجعله عرضة لكثير من صنوف العداوة ، وضروب التجهم والتنكر ، ولكن على الإنسان أن يكون له هدف فى الحياة ، فإذا كان هذا الهدف شريفا ، فليتذرع بالشجاعة والإيمان ، والقناعة والإقدام ، فانه بالغ بفضل الله غايته أو نصفها أو ربعها ، أو القليل منها ، ولكنه سائر على اى حال فى الطريق القويم ، والأمم لا تنهض إلا بهذا النوع من الحياة إنها لا تنهض بالحياة النفعية الفردية ، وإنما تنهض بالحياة الوطنية ، ان الحياة النفعية تفيد صاحبها ، ولكنها إذا اصطبغت بالأنانية وعمت المواطنين ، كانت الامة مجموعة من الأفراد المتخاذلين لا يعتمد عليهم فى النهوض بالوطن والبذل فى سبيله ودفع الأذى عنه .

كان لى صديق فى الدراسة ارتبطت وإياه برباط الود والإخلاص ، تخرجنا معا من مدرسة الحقوق ، ومع طيبة أخلاقه واستقامته وحسن سريرته ، فانه يرى خدمة البلاد بغير الطريقة التى كنت انشدها . كان قليل الثقة فى

المجتمع وفي المواطنين ، ونظريته أن على الإنسان أن يكون قويما في ذاته ومسلكه فحسب ، اما أن ينشد الحياة المثالية فانه بذلك يعرض نفسه للأذى بغير نتيجة .. وكانت تدور بيننا من حين لآخر مناقشات ومحاورات في مختلف الرايين ، وكان يحذرني دائما مغبة الحياة التي كنت أنشدها ، وكنت اخالفه في الراي ، واقول له إن امتنا لم تلق من بنيها الخدمات الصادقة الصحيحة ، ولو هي وجدت منهم هذه الخدمات لكانت حالها خيرا مما هي عليه ، فإذا لم تجد من الطبقة المتعلمة المثقفة مثل هذه الخدمات فممن تنتظرها ؟ أما هو فكان يقول لي : وهل يضحي الإنسان بنفسه في وسط لا يقدر التضحية بل يخذل صاحبها ؟ وأين الوسط الذي يقدر الأخلاق والمثل العليا ؟

وكثيرا ما كان يقول لي : إنك تعيش في جو من الأوهام ، وستصدمك الحقائق العملية في الحياة وسترى أن المجتمع لا يقدر المثاليين بل يقدر النفعيين والوصوليين بأكثر مما تتوهم انه يقدر المثاليين ، وينصر أولئك بمقدار ما يخذل هؤلاء ! وكنا نفترق مختلفين في الراي والحجة ، دون أن يؤثر هذا الخلاف في صداقتنا ، ولكل وجهة .

لست ادرى على وجه التحقيق من كان منا على حق ومن كان منا مخطئا ـ على الأقل في حق نفسه ـ كل هذا لم يصرفني عن التمسك برأيي ، وقد يكون تمسكي بهذا الراي أمرا غير إرادي ، ولكن هكذا اتجهت نفسي هذه الوجهة ، ولقد كان لها اثرها في مختلف مراحل حياتي .

اخترت المحاماة ، وآثرتها على الوظيفة متأثرا بالنظرية المثالية .

اخترت المحاماة ، ثم الصحافة ، ثم عدت إلى المحاماة ، وبقيت فيها على تعاقب السنين ، إذ رايت أنها اقرب إلى أن اجد فيها الحياة المثالية لمن يريد أن يحياها ، رأيت فيها المجال فسيحا لأساهم بنصيبي في الكفاح الوطني ، وكنت أرى في الوظائف مجالا ضيقا لهذا الكفاح ، ومن هنا آثرت المحاماة على الوظائف ، ورأيت في المحاماة أيضا الحرية التي كنت أنشدها ، فلا يحد من عملي فيها رئيس أو رقيب . وكنت اتخير من القضايا ما أراه سليما ، فأجد من حرية الاختيار مالا أجده لو كنت موظفا ، فان على الموظف مهما كان مستقل الراي حي الضمير ، ان يعمل بما يؤمر به من الرؤساء ، ولو خالف ضميره في بعض المواطن ، والنظام الحكومي بل الاجتماعي يقتضي ذلك . حقا ان المناصب القضائية التي كانت تؤهلني لها اجازة الحقوق هي أبعد مناصب الدولة عن التأثر باوامر الرؤساء ، واكثرها استقلالا ، ولكني مع ذلك رأيتني في المحاماة أكثر حرية واستقلالا ، واقرب إلى ميدان الكفاح الوطني مما لو اخترت الوظيفة .

أول مؤلفاتي ـ حقوق الشعب
سـنة ١٩١٢

اتجهت نفسي منذ سنة ١٩١٠ إلى الجمع بين المحاماة والتاليف ، فقضيت أوقات فراغي من المحاماة سنة ١٩١١ وانا بالزقازيق فى تاليف أول كتاب لى وهو (حقوق الشعب) ، وقد تم طبعه وظهوره فى مارس سنة ١٩١٢[(١)] ، وعنوانه يدل على موضوعه ومعناه . ضمنته شرحا للمبادىء الدستورية ، ووضعته لتأييدها ، وتدريسها وتعميمها ، عبرت فيه عن الحكام بأنهم « وكلاء الأمة » ، واهبت بالأمة ان تناضل عن كيانها بكل ما أوتيت من حول وقوة ، وجعلت شعار الكتاب « تبتدىء القوة حيث ينتهى الضعف » ، وقلت فى مقدمته تعريفا بالغرض من تاليفه : « القوة والعلم ، هذان العاملان هما الدعامتان اللتان تضمنان للأمم حياتها وحقوقها ، جئت فى هذا الكتاب أخاطب فئتين من الأمة كانوا دائما جنود الحرية فى كل البلاد ، وهما : رجال الغد ، وجمهور الشعب ، جئت اخاطب إخوانى الشبان رجال الغد الذين اعد نفسى واحدا منهم واعتقد ان عليهم واجبا كبيرا هم مدينون به نحو الله ونحو الأمة وهو واجب العمل لتحرير بلادنا ، فكل شاب منا ، سواء كان لا يزال فى مهد التعليم يتلقى العلوم ويتغذى بلبان المعارف في المدارس ، أو دخل فى معترك الحياة ، كثيرا ما يتساءل : « كيف أقوم بالواجب ؟ » ويطلق لنفسه عنان البحث للجواب على هذا السؤال ، لانه سؤال لا يكفي للجواب عنه تفكير لحظة واحدة او يوم واحد ، بل يحتاج إلى إطالة فى البحث والتفكير ، هذا السؤال الذى يجدر بكل إنسان أن يجعله وجهته فى الحياة والذى يجب ان لا نعد الرجل رجلا إلا إذا عرف كيف يجيب عنه قولا وفكرا وعملا ، هذا السؤال قد جعلت غرضى من وضع الكتاب أن أجيب عنه » إلى أن قلت : « أردت فى هذا الكتاب ـ من جهة ـ أن أطرح بين يدى إخوانى نموذجا مختصرا للعمل على اداء واجبهم نحو الأمة ، ثم تخيرت من جهة أخرى فى وضعه طريقة أغلب المؤلفين الغربيين الذين وضعوا الكتب والمؤلفات لتعميم حقوق الشعب ونشر النظريات الدستورية ، وقصدت من ذلك أن يكون هذا الكتاب كمجموعة دروس لمبادىء الحقوق العمومية وبسط العلاقات بين الشعوب والحكومات حتى لا يحرم عامة القارئين من عرفان تلك المبادىء الضرورية لكل مجتمع يريد أن يكون حرا » .

---

(١) « العلم » عدد ١٩ و٢٠ و٢١ و٢٥ مارس وأول ابريل سنة ١٩١٢

وجعلت الكتاب فى قالب محاورات واجتماعات بين فريق من الشباب وجمهرة من القرويين يدور فيها الحديث حول هذه المواضيع .

وقد اعجب فريد بك بهذا الكتاب وهنانى بتاليفه وقال لى : « فى البلاد صحافة وطنية ، وينقصها التاليف الوطني ، وقد سلكت هذا السبيل فاستمر فيه وفقك الله » ، وقد عملت بنصيحته جهد المستطاع .

....

صلتى بفريد بك

فى منفاه

هاجر محمد فريد من مصر فى تلك السنة (١٩١٢) ، فاستمرت صلتى به فى منفاه ، وكنت أراسله واعرب له فى رسائلى عن إخلاصى له وثباتى على عهده ، وزرته فى منفاه بالآستانة فى أغسطس سنة ١٩١٢ ، وشعرت بغبطة كبيرة إذ رأيته فى صحة موفورة ، ونفسية مطمئنة ، وقد سافر يوم ٢٠ أغسطس قاصدا باريس فجنيف وودعته على المحطة مع من ودعوه من المصريين ، وكانت هذه آخر مرة رأيته فيها ، ثم بادلته المراسلة فى منفاه ، وجاءتنى منه عدة رسائل تفيض عطفا علىّ وتقديرا لى ، فزادت صلتى به توثيقا وتوكيدا ، منها رسالة بعث بها إلىّ فى بطاقة بريد (كرت بوستال) من جنيف بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ قال فيها :

« حضرة ولدنا الفاضل :

« سلاما وتحية . وبعد فاخبر الاخ انى فى غاية الصحة رغما عن البرد الشديد الذى نزل اليوم إلى ما تحت الصفر ، وعن الثلج الشديد الذى كسا الأرض اول أمس حلة بيضاء نقية ، وغطى جميع الجبال المحيطة بنا ، ثم ارجو تبليغ سلامى لحضرة الشقيق الأمين وباقى الاخوان وفقكم الله وإيانا لخير العمل وعمل الخير » .

« محمد فريد »

وارسل إلى بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ الكتاب الآتى من جنيف .

« جنيف فى ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ » .

«اخى الصادق رفع الله مقامه » .

« استلمت بيد السرور جوابك رقم ١٤ الجارى ، واثلج صدرى ما به من العبارات الدالة على الصدق والإخلاص للوطن الأسيف ، لدى الآن مسألة مهمة جدا احب ان تهتم بها انت والاخوان وهى اننا كنا معتادين على مساعدة جريدة (اجيبت) التى تصدر بلوندرة بمائتى جنيه سنويا دفعناها تماما فى

سنة ١٩١١ ودفعنا جزءا منها في اوائل سنة ١٩١٢ وهو ٤٠ جنيها فقط ، فقام مستر بلنت وإخوانه بمصروفها إلى آخر عدد ظهر منها (ووصلني صباح اليوم) بمساعدة بعض الطلبة بانجلترا ، واليوم كتب لي المستر بلنت بعدم إمكان اللجنة القيام بنشرها مالم ندفع لها إعانة سنوية قدرها مائتا جنيه ، وفي نظرى أن بقاء هذه المجلة في عالم الوجود ضرورى لنا الآن خصوصا وقد أصبحنا بلا لسان يعبر عن أفكارنا في مصر إلا (الشعب) وطبعا هو قصير العمر ما دامت الوزارة الحالية موجودة »

« فأرجوك التكلم في هذه المسالة مع الاخوان لجمع هذا المبلغ ولو على قسطين يدفع الأول في شهر يناير والثاني في أبريل مثلا ، لأنه لا يصعب على الأمة التي تجود بمئات الآلاف من الجنيهات الا تبخل بمائتي جنيه فقط لمثل هذا العمل المفيد . إني اشتغل الآن في وضع رسالة صغيرة بالفرنساوية اشرح فيها الأسباب التي أوصلت الدولة العلية لهذه النقطة الخطرة وهذا المركز الحرج ، وربما ظهرت هذه الرسالة في بحر يناير » .

« وفي الختام أهديك أنت وجميع الاخوان مزيد سلامي ووافر تحيتي . دمت لأخيك او والدك المخلص » .

« محمد فريد »

لم أر في الجرائد ذكرا لعيد راس السنة الهجرية ، هل لم يحتفل به نادى المدارس العليا كالمعتاد ؟

إذا أمكنك أن ترسل لي كتاب مصطفى الرافعي « حديث القمر » أكون لك من الشاكرين عنواني الحالي :

«7 bis Boulevard du Pont d'Arve, Genève»

وقد شهدت في سنة ١٩١٣ وما بعدها انفضاض بعض انصار الفقيد البارزين من حوله ، وكأن وجوده في المنفى قد انساهم عهده ، وزاد في انصرافهم عنه غضب الخديو عليه ، إلى غضب الاحتلال ، وكنت افضى إليه في بعض رسائلي بالمي من تقاعس الكثيرين عن القيام بواجبهم الوطني ، فارسل إلى من الآستانة في مارس سنة ١٩١٣ خطابا يحثني فيه على عدم اليأس وعدم التأثر للذين تخلفوا وتركوا الصفوف ، ويرغب إليّ وإلى الاخوان العمل في نشر الدعوة إلى الاستقلال الاقتصادى لكي تستمر الحركة الوطنية في نموها ونشاطها ، قال :

« الآستانة في ٢٥ مارس سنة ١٩١٣ »

« حضرة الأستاذ الفاضل والوطني المخلص » :

« عزيزى : وصلني جوابك المؤرخ ٩ الجارى المرسل إلى جنيف وعلمت

منه عدم وصول اعداد رسالتى إليك وهذا غير مستغرب فقد اتصل بى أن الطرد المرسل إليكم حجز وصودر بجمرك الاسكندرية مع طردين آخرين مرسل احدهما إلى ديمر الكتبى والآخر إلى السخاوى ، ولم يفلت إلا الطرد المرسل إلى الأخ عبد الملك ، ولا أدرى إذا كانت أعداد المجلة وصلتك ، إذ ربما تحجز هى أيضا .

« هذا وقد ساءنى ما جاء بجوابكم المذكور من العبارات التى تشف عن اليأس من مستقبل الأمة بسبب ما ظهر من بعض أبنائها من الخور والضعف ، تلك الحالة التى ادت إلى تلبية العموم لدعوة عميد أعداء البلاد ، وما كنت لانتظر هذا (الشبه اليأس) منك لما أعهده فيك من قوة الإرادة وشدة الوطنية ، فإذا كان الخوف من رجال السلطة حدا بالكثيرين إلى عدم إظهار إحساسهم الوطنى ، فما يمنعهم من صرف همتهم إلى المشروعات الاقتصادية ، كالنقابات وشركات التعاون المنزلى والمالى ، وقد برهن ما أسس منها عن نجاح عظيم وعلى استعداد الأمة للإقبال على مثل هذه المشروعات ، هذا ميدان واسع للجميع ، فادخلوا فيه بهمة ونشاط ، فاستقلال مصر الاقتصادى مقدمة لاستقلالها السياسى .

« على انى لم ازل أرى من الضرورى تقوية لجنة الحزب الإدارية وتتميم أعضائها بانتخاب المخلصين وضمهم إليها ، وإتيان بعض الأعمال التى تبرهن على وجودها .

« أرجوكم الاجتهاد فى إدخال أعضاء عاملين فى جمعية ترقى الإسلام وأن تكون أنت فى مقدمة المشتركين (والاشتراك عشرون فرنكا فى السنة) فان هذه الجمعية سيكون لها مستقبل عظيم واثر فعال فى جميع جهات الإسلام ، لو وجدت أقل مساعدة .

« وفى الختام أهديكم أنت والاخوان مزيد السلام .

« محمد فريد »

....

كتابى عن التعاون

سنة ١٩١٤

وقد عملت بنصيحته وضاعفت جهودى فى خدمة الحركة التعاونية والحركة الاقتصادية ، وصرفت سنة ١٩١٣ فى وضع كتابى عن (التعاون) والمساهمة فى تأليف بعض النقابات الزراعية ودراسة بعض الشئون الاقتصادية ، فكتبت فى (الشعب) سلسلة مقالات عن ميزان مصر الاقتصادى

(اعداد ٢٣ سبتمبر وأول و ٢ و ٥ و ١٠ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٣ (وعن الكماليات فى مصر وخسارتها منها (عدد ٢٤ إكتوبر سنة ١٩١٣) وعوائق الصناعة الوطنية (عدد ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٣) .

ولما علم الفقيد بانشغالى بوضع كتابى عن التعاون آرسل إلىّ فى ٢٢ ابريل سنة ١٩١٣ الخطاب الآتى :

« الأستانة البلد فى ٢٢ أبريل سنة ١٩١٣ .

« حضرة عزيزى الفاضل عبد الرحمن افندى الرافعى .

« وصلنى عزيز خطابك الرقيم ٤ الجارى وقد سرنى اشتغالكم بهذا المؤلف الاقتصادى ، كما سرنى خبر انصراف همة احمد بك لطفى لهذه الغاية المفيدة ، خصوصا وقد علمت من مطالعة الجرائد ان كتشنر سيشتغل بها استجلابا للأمة نحوه ونحو الاحتلال ، فيجب عليكم أن تسبقوه لهذا العمل ، حتى لا تغش الأمة ولا تنصرف إليه ، على انى لم اسمع من مدة بتشكيل نقابات جديدة أو شركات تعاون او شىء آخر من هذا القبيل ، مع انكم لو قام كل فرد منكم بتأسيس جمعية اقتصادية فى دائرته ، لبلغ عددها فى وقت قليل العشرات بل المئات ، ولذلك ارى ان اشتغالك بالتاليف لا يجب أن يمنعك من الاشتغال عمليا فى تاسيس النقابات مع إخوانك ، وما هذا بعزيز عليكم لو اردتم ، ولعلنى أسمع قريبا باخبار ما تؤسسونه من الشركات والجمعيات الجديدة .

« سرنى كذلك ما قررته اللجنة من عقد مؤتمر وطنى بجنيف ، وقد رايت ان يكون فى ٢٢ سبتمبر اى تاريخ انعقاد المؤتمر الأول . وانى اقترح عليك أن تكتب تقريرا عن حالة النقابات بمصر وتاريخها وبعض إحصائيات عنها وعن أعمالها ، لنظهر للعالم شيئا من اعمالنا العملية ونبرهن على ان حزبنا حزب تعمير لا حزب تخريب كما يتهمونه به .

« إنى بانتظار نتيجة أعمالك لصالح جمعية ترقى الإسلام .

« ماذا تقصد عمله فى الأجازة المقبلة ؟ هل تحضر لأوربا أو تنتظر انعقاد المؤتمر ؟ إنى اكون سعيدا جدا لو رايتك بين خطباء المؤتمر . وفقك الله لخدمة البلاد آمين .

« سلامى لك ولجميع الاخوان . وبالأخص للأخ أمين حفظه الله لك ولنا .

« المخلص : محمد فريد »

وجاءنى منه فى يونيه سنة ١٩١٣ الخطاب الآتى :

« جنيف فى ٦ يونيه سنة ١٩١٣ .

« ولدى المحترم الفاضل عبد الرحمن افندى الرافعى :

« السلام عليكم ورحمة الله وبعد فقد وصلنى جوابكم المؤرخ ١٠ الماضى من مدة . ولم يمنعنى عن الرد عليه إلا الكسل من جهة ، واشتغالى بمجلة ترقى الإسلام من جهة أخرى . فقد أصدرت العدد الثانى منها عقب عودتى من الآستانة . وأرسلت لك نسخة منها . لعلها وصلت ولم تصادرها حكومتنا الأبوية الرحيمة

« من ٧ مايو لم يصلنى إلا جريدة أخرى مصرية . ولا أدرى لذلك من سبب ، مع أنى كتبت للإدارة قبل سفرى من الآستانة بعنوانى الجديد . وها قد كتبت من عشرة أيام للإدارة مجددا . فارجوك التحرير لأخيك أمين بالتنبيه على من يلزم بإرسال النسخ المتأخرة جميعها ابتداء من ٨ مايو وعدم قطع الشعب أو أى جريدة تقوم مقامه[1] . أرجوك أن ترسل لى نسخة من تقرير كتشنر بالعربية وأخرى بالفرنسية إن كان طبع بها . لأن وجوده بين يدى ضرورى للكتابة والمناقشة .

« كيف حال نادى المدارس ؟ وهل سكتت عنه الحكومة ؟ وما هى الحالة العمومية بالإجمال ؟ أرجوك ان تكتبها مطولا . وأن يكون الجواب (مسوكرا) .

« بلغ سلامى لجميع الاخوان وبالأخص للأخ وفيق . واخبره بأنى فى اشتياق زائد لجواباته وأخباره . هل أؤمل ان أراكم فى هذه السنة بأوروبا ، ومن من الاخوان عزم على السفر فى هذا الصيف إلى ربوع سويسره ؟

« محمد فـريد »

وفى يونيه سنة ١٩١٤ اهديته كتابى عن التعاون . فجاءنى منه الخطاب الآتى

« جنيف فى ٢٣ يوليه سنة ١٩١٤ .

« حضرة ولدنا الفاضل عبد الرحمن بك الرافعى حفظه الله .

« السلام عليكم ورحمة الله . وبعد فقد وصلنى كتابكم فى تاريخ النقابات ومستقبلها فى مصر . وقراته من أوله لآخره . فالفيته أحسن كتاب أخرج للأمة المصرية فى هذا العام . فشكرا على هذه الخدمة الوطنية التى لا تقدر . وفقكم الله للاستمرار فى هذا الطريق المفيد . وأفاد البلاد بآرائكم . والأمل الآن أن كل النقابات التى تؤسس تنشأ حرة بحيث يسقط قانون الحكومة من نفسه أو تضطر هى لتعديله .

---

(١) كانت مصلحة البريد تصادر بعض الرسائل والمطبوعات التى ترسل للفقيد وتعطل بعضها ، ومن هنا تأخر وصول أعداد « الشعب » إليه ولم يصله كثير منها

« مؤتمر الشبيبة ينعقد بعد باكر ، والمنظور أن سيكون شاملا لمندوبين عن جميع الجمعيات ، فقد حضر للآن مندوبو لندرة وبرلين وباريس وبلچيكا والآستانة وسنجمع أعماله ونرسلها للشعب ، عله يوفق وتساعده الظروف السياسية على نشرها كلها أو بعضها

« أؤمل » أن أكون بالآستانة حوالى ٢٠ أغسطس لأحضر عيد الفطر بها ، فلعلى أراك بها بخير وصحة وعافية . والسلام عليكم ورحمة الله .

«محمد فريد »

وقد نشبت الحرب العالمية الأولى فى أغسطس سنة ١٩١٤ ، وانقطعت المواصلات بين مصر وأوربا ، فلم يتح لى أن أرى فريدا ، على شدة رغبتى فى أن أسعد برؤيته ، وانقضت أعوام الحرب ، ثم أعلنت الهدنة فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وقامت الثورة فى مصر .

وترقبت أن تعود الفرصة فتتاح لى لكى أسافر إلى حيث التقى بإمامى فى الوطنية ، ولكن الموت عاجله فى نوفمبر سنة ١٩١٩ وحال بينى وبين أن أراه ، وغاب عنى شخصه ولكن لم تغب عنى قط ذكراه ، ولن تغيب مادمت حيا .

اعتقالى ١٩١٥ - ١٩١٦

شبت الحرب العالمية الأولى فى يوليه - أغسطس سنة ١٩١٤ ، وأعلنت السلطة العسكرية البريطانية الأحكام العرفية فى مصر ابتداء من ٢ نوفمبر من تلك السنة ، على أثر دخول تركيا الحرب ضد الحلفاء .

وفى ديسمبر سنة ١٩١٤ وقع الانقلاب المشئوم الذى أعلنت فيه الحماية البريطانية الباطلة على مصر ، وخلع الخديو عباس حلمى الثانى ، وعين الأمير حسين كامل سلطانا .

وقد احتجبت جريدة (الشعب) - وكان يتولى رئاسة تحريرها المرحوم أمين الرافعى - عن الظهور احتجاجا على إعلان الحماية ، وتولت السلطة العسكرية حكم البلاد فى خلال الحرب ، فكان أول عمل لها اضطهاد الحزب الوطنى ومطاردة رجاله ، فضبطت أوراقه ودفاتره وسجلاته ، وشتتت شمل أعضائه أو الذين اشتبهت فى أنهم من أعضائه أو أنصاره ، واعتقلت الكثيرين منهم ، ووزعتهم على سجن الاستئناف بالقاهرة ، وسجن الحدرة بالاسكندرية ، والمعتقلات التى أنشأتها لهم خصيصا فى درب الجماميز وطره والجيزة وسيدى بشر ، ونفت بعضهم إلى مالطة وأوربا ، وكنت ممن أصابهم الاعتقال ، وأذكر من أسماء المعتقلين وقتئذ : أحمد بك لطفى . على فهمى

كامل بك ، عبد الله بك طلعت . عبد اللطيف بك الصوفانى وقد وضع تحت المراقبة فى دمنهور . عبد اللطيف بك المكباتى . الأساتذة عبد المقصود متولى . محمد زكى على . أحمد وفيق . امين الرافعى . عبد الرحمن الرافعى . مصطفى الشوربجى . إسماعيل حافظ صهر محمد بك فريد . محمد فؤاد حمدى . إبراهيم رياض . الدكتور عبد الحليم متولى . الدكتور عبد الفتاح يوسف . الدكتور شفيق منصور . أحمد افندى رمضان زيان . اليوزباشى حافظ محمود قبودان . اليوزباشى أحمد حمودة . محمد افندى الشافعى . مصطفى افندى حمدى . يعقوب افندى صبرى . اليوزباشى احمد نبيه قبودان . إسماعيل افندى حسين . الشيخ إبراهيم مرونى إلخ إلخ .

وممن نفوا إلى أوربا . الدكتور نصر فريد بك وإلى مالطة الدكتور عبد الغفار متولى . الأستاذ الدكتور محمد عوض محمد . الأستاذ محمود إبراهيم الدسوقى . الأستاذ محمد عوض جبريل . حامد بك العلايلى . سلامة افندى الخولى الأستاذ علي فهمى خليل . الأمير أفندى العطار وغيرهم وغيرهم ، وقد لبثوا فى المعتقلات أو فى المنفى مددا طويلة ، ومنهم من لبث فى السجن أو المنفى إلى ما بعد الهدنة سنة ١٩١٨ ، اما من افرج عنهم فقد قيدت حريتهم ووضعوا تحت المراقبة .

....

إلى السجن

كان اعتقالى بالمنصورة يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩١٥ ، وفى نفس هذا اليوم اعتقل لفيف من خاصة اهل المنصورة ممن عرفوا بميولهم الوطنية ، ورحلونا معتقلين إلى القاهرة حيث أودعونا سجن الاستئناف بباب الخلق ، وهناك التقيت بأخى امين وبفوج آخر من الوطنيين ، اعتقلوهم بمصر يوم اعتقالنا ، وكان نظام الاعتقال بسجن الاستئناف أن تخصص كل غرفة من الغرف الانفرادية لاثنين من المعتقلين ، وقد نسقوا اختيار كل اثنين بحسب مراكز المعتقلين وشخصياتهم ، وإذ كنت قد اعتقلت بالمنصورة ، فقد وضعونى أنا والمرحوم عبد اللطيف بك المكباتى عضو الجمعية التشريعية (وعضو الوفد المصرى فيما بعد) فى غرفة واحدة وهى الغرفة رقم ١٥ من العنبر رقم ٥ . وكنا صديقين حميمين ، ومنزله بالمنصورة تجاه منزلى بها وقتئذ ، وكنا قبل الاعتقال نتبادل الزيارات والأحاديث ، وله ميول نحو مبادىء الحزب الوطنى ، وكنت اقدر فيه وطنيته وشجاعته الأدبية ، واحتفاظه بكرامته ، واعتزازه بشخصيته ، وكفاءته الممتازة ، فلما علم كلانا انه زميل

لصاحبه فى « الزنزانة » ، اطمانت نفسنا إلى هذه الزمالة ، وخففت عن كلينا غضاضة السجن ، وقد استقبلنا موظفو السجن وعماله بالاحترام والتقدير ، لأنهم عرفونا وعرفوا سبب اعتقالنا ، وعرفوا على الأخص اننا لسنا من طراز ضيوفهم الآخرين نزلاء سجن الاستئناف ، فاكرموا وفادتنا وبذلوا لنا كل ما امكنهم بذله من التسهيلات ، ولكن فى حدود اللوائح ، لأن عليهم رقباء من رؤسائهم فى المحافظة .

....

فى الزنزانة

ولما التقينا - انا والمكباتى بك - أول مرة فى « الزنزانة » واقفلوا علينا بابها و « تمموا » علينا طبقا للتعليمات ، نظر كل منا إلى صاحبه نظرة دهشة واستغراب ، واخذنا نتامل فى تصاريف الأقدار ، ثم ما لبثنا ان مزجنا الدهشة بشىء من الفكاهة والسخرية من سياسة الحكومة التى تعتقل الناس جزافا وفى غير حدود العدل والقانون ، دون ان توجه إلينا اى تهمة ، وقد رأيت من المكباتى جلدا وصبرا اعجبت بهما ، وزادا من تقديرى له ، إذ كنت اظن انه قد يتسخط على مسلكه الوطنى الذى ادى به إلى الاعتقال ، ولكنى على العكس رأيته فخورا به معتزا بشخصيته ، عالى الراس كعادته ، واخذنا نقطع الوقت بالأحاديث نتناولها فى شتى المواضيع ، فكانت خير سلوى لنا فى هذه الأوقات العصيبة .

وفى ٣٠ اغسطس جاءنا الفرج ، لا بإطلاق سراحنا ، بل بنقلنا إلى معتقل اعدوه لنا بدرب الجماميز ، فى مبنى مخازن وزارة المعارف ، ذلك أن اعتقالنا فى سجن اعد لاستقبال المحكوم عليهم او المنتظر أن يحكم عليهم فى الجرائم ، قد قوبل من مختلف الطبقات بالسخط والاستنكار ، وابديت رغبة فى معاملتنا كمعتقلين سياسيين لهم على كل حال حق الرعاية والمعاملة الإنسانية ، فاعدوا لنا المعتقل الجديد بدرب الجماميز ، وقد شعرنا فيه بشىء من الراحة النسبية إذا قورن بسجن الاستئناف ، وسمح لنا فيه على الاقل أن نجتمع معا فى اى وقت نشاء ، وان نختار من الغرف الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ما نشاء ، وان يختار كل منا زملاءه ، فاخترت مع أخى امين غرفة واحدة كان بابها مفتوحا فى كل وقت ، ولا رقابة علينا فى خروجنا منها ، وكتبت لأهلى خطابا أبشرهم فيه بأننا انتقلنا من سجن الاستئناف إلى المكان الجديد ، وأن دواعى الراحة متوفرة فيه .

على انه قد كتب علىّ أن انتقل وقتا ما إلى سجن انفرادى آخر يشبه من

بعض الوجوه سجن الاستئناف ، وهو سجن « الحدرة » العمومى بالاسكندرية ، إذ نقلونى إليه وابقونى فيه مدة أسبوعين مع لفيف من معتقلى المنصورة للتحقيق معنا فى بلاغ كاذب عن تهمة باطلة تبين من التحقيق كذبها وتلفيقها ، وقد صحبنى ايضا المكباتى بك فى سجن الحدرة وافرج عنه هناك ، ثم عدنا إلى معتقل درب الجماميز ، فرحب بنا الاخوان والزملاء ، وهناونى على بطلان التهمة التى وجهت إلينا .

فى رحاب ليمان طره

وفى شهر سبتمبر سنة ١٩١٥ نقلونا إلى معتقل آخر أعدوه لنا فى بلدة طره بجوار ليمان طره المشهور ، ويبدو لى أن سبب نقلنا إلى هذا المعتقل الجديد أن السلطة العسكرية رأته أبعد عن أنظار الناس وعن الزيارات العائلية من معتقل درب الجماميز ، فضلا عما يوحى به اعتقالنا فى طره ـ حيث الليمان المشهور ـ من الرهبة والفزع لمن كانوا مطلقى السراح من الوطنيين وربما كان من اسباب هذا النقل ايضا أن معتقل درب الجماميز ضاق بمن فيه ، إذ زاد علينا بعض طلبة الحقوق الذين اتهموا بتحريض زملائهم على الإضراب يوم زيارة السلطان حسين كامل لمدرستهم .

ثم نقلونا فى فبراير سنة ١٩١٦ إلى معتقل آخر أعدوه لنا بالجيزة فى مبنى سجن قديم مهجور كان يعرف بالسجن الأسود ، وقد تحول بعد ذلك إلى عدة مبان حكومية باول شارع الهرم بالقرب من كوبرى عباس .

ومكثنا به إلى ان افرج عنا يوم ١٧ يونيه سنة ١٩١٦ ، اى اننا مكثنا معتقلين عشرة اشهر ، وكان الإفراج عنى مع أخى أمين بك وعبد الله بك طلعت فى يوم واحد .

وقد ذهبوا بنا نحن الثلاثة إلى الاسكندرية ، حيث أعدوا لنا عدة زيارات اقترنت بإطلاق سراحنا ، فقابلنا حسين رشدى باشا رئيس الوزارة فى منزله بالرمل بمحطة كارلتون (الآن محطة رشدى باشا) ، فاحسن استقبالنا [illegible] ضرورات الحرب وعن مساعيه لدى السلطة العسكرية البريطانية لإطلاق سراحنا حتى [illegible] اخيرا بالنجاح ، فشكرناه على حسن مسعاه ، وطلب إلينا ان نذهب لمقابلة السير رونلد جراهم [illegible] مستشار وزارة الداخلية وقال عنه إنه هو أيضا سعى فى الإفراج عنا ، فذهبنا إليه بدار الوزارة ببولكى وقابلناه وأبدى نحونا شعورا طيبا .

....

فى حضرة السلطان

ثم ذهبنا إلى سراى راس التين حيث قابلنا المغفور له السلطان حسين ، وقد استقبلنا بعطف وحفاوة ، وأخذ يدافع عن سياسته منذ إعلان الحرب العالمية وقبوله عرش السلطنة ، وقال إنه قصد خدمة مصر والأسرة العلوية ، والتفت فى ختام الحديث إلى أخى أمين وقال له « وطلّه الغازيته يا أمين بك » ، ووعده بالمساعدة المالية لإصدار الغازيته (صحيفة الشعب وكانت محتجبة احتجابا على أعلان الحماية) ، فشكره أمين وانتهت المقابلة بالتحيات المقرونة بالدعوات ، على أن أمينا رحمه الله لم يفكر فى إعادة صحيفة الشعب طيلة مدة الحرب .

● ● ●

ذكرياتى عن ثورة ١٩١٩ [١]

كنت سنة ١٩١٩ لا أزال فى الثلاثين من عمرى ، أزاول مهنتى (المحاماة) فى « المنصورة » ، وكانت تغلب علىّ نزعة الشباب واتوق إلى ان تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها ، أما الآن فإنى أميل إلى مبدا عدم العنف ، وأراه أقوم السبل واقربها الى النجاح والتقدم ، وبعبارة أخرى لست من دعاة الثورة rèvolution ، وأوثر عليها التطور فى النهضة èvolution، ومع ذلك لم تتغير وجهة نظرى فى الجهاد ، فإنى أشعر والحمد لله بأن الشعلة التى تضطرم فى نفسى لا تزال كما كانت ، لم تهبط لها حرارة ولم يضعف لها أوار ، فالمقاومة هى سبيلى فى الحياة ، وهى هى السبيل التى أدعو إليها ، وانشد للوطن المزيد منها ، والثبات عليها ، وهى سبيل كل أمة تريد المحافظة على كيانها فى خضم هذا المعترك العالمى ، إذ لا بد لها من ذخيرة من المناعة تدافع بها الحادثات ، على ان المقاومة أو المناعة شىء ، والعنف شىء آخر ، وقد يكون عدم العنف أدعى أحياناً لدوام المقاومة واستمرارها ، وأجدى عليها من عنف يعقبه فتور ، ثم تراجع وخمود .

تتبعت منذ نوفمبر سنة ١٩١٨ حركة تاليف الوفد المصرى ، وسعيت جهدى مع الساعين فى التوفيق بين الوفد والحزب الوطنى ، على أن يمثل الحزب فى هيئة الوفد ، وجرت مفاوضات بينهما فى هذا الصدد ، وذهبت يوماً لمقابلة المغفور له سعد باشا للتحدث إليه فى هذا الشان ، يصحبنى الأستاذ عبد المقصود متولى ، والأستاذ عبد الفتاح رجائى ، والمرحوم محمد بك رمضان القاضى السابق ، بغية الاتفاق على هذا الأساس ، وقبل الحزب مبدأ تمثيله فى هيئة الوفد ، ولكن وقع الخلاف بينه وبين الوفد على أشخاص الأعضاء الذين يمثلونه ، وانتهى الأمر إلى عدم الاتفاق على اشخاصهم ، واختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس بك (باشا) وحافظ عفيفى بك (باشا) باعتبار أنهما يمثلان مبادىء الحزب الوطنى .

وكنت منذ اشتداد الحركة اقضى معظم الأيام بالعاصمة ، وشهدت وقائع الثورة الأولى ، وامتدادها إلى الأقاليم ، فرأيت بعثاً جديداً للأمة ، رايت روح الاخلاص والتضحية تعم طبقاتها ، بعد أن كانت من قبل محصورة فى دائرة ضيقة .

حدث الاضراب في المدارس يوم ٩ مارس سن ١٩١٩ على اثر اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه ، وخرج الطلبة من معاهدهم متظاهرين محتجين ، منادين بالحرية والاستقلال ، فانتعشت لذلك نفوسنا ، إذ راينا في هذا الشباب طليعة جيش الإخلاص الذي يغضب لمصر ويثور من أجلها .

حقاً لم يكن هذا أول إضراب من نوعه ، فلقد شهدت من قبل إضراب طلبة الحقوق في فبراير ١٩٠٦ كما تقدم بيانه ، ولكنه اقتصر على طلبة الحقوق ولم يشاركهم فيه طلبة المدارس الأخرى ، الذين اكتفوا باظهار العطف عليهم ، وانتهى برجوع طلبة الحقوق الى مدارسهم في مارس من تلك السنة .

وشهدت بعد ذلك وقف الدراسة في جميع المدارس يوم تشييع رفات الزعيم « مصطفى كامل » وخروج الطلبة جميعاً من معاهدهم في ذلك اليوم المشهود (١١ فبراير سنة ١٩٠٨)، إظهاراً لشعورهم ، فكان أول إضراب عام حدث في مدارس العاصمة جميعها ، وكان جزءاً من المظاهرة الهائلة التي تجلت في موكب الجنازة ، واشتركت فيها طبقات الشعب كافة ، توديعاً وتقديراً لزعيم الوطنية الأول

وقد رأيت في إضراب ٩ مارس سنة ١٩١٩ صورةمصغرة من إضراب ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ ، فكأن شباب سنة ١٩١٩ قد تلقى وحي الوطنية من مشهد ذلك اليوم العظيم !

عادت بي الذكرى إلى مظاهرات اشتركت فيها ، وأخرى شهدتها ، منذ سنة ١٩٠٨ ، مظاهرة طلبة الحقوق سنة ١٩٠٨ لمناسبة عرض جيش الاحتلال في ميدان عابدين ، وموكب الذكرى الأولى لوفاة مصطفى كامل (١١ فبراير سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات (مارس - ١٩٠٩) ، ومظاهرات الاحتجاج على تقييد حرية الصحافة وإعادة قانون المطبوعات (مارس - ابريل سنة ١٩٠٩) ، ومظاهرات المعارضة في مشروع مد امتياز قناة السويس (يناير - ابريل سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الاحتجاج على الكولونيل تيودور روزفلت الرئيس الاسبق للولايات المتحدة لمناسبة خطبته في مناصرة الاحتلال (مارس سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات الشباب تكريماً للمرحوم فريد بك (ديسمبر سنة ١٩١٠) ، ومظاهرات المطالبة بالدستور سنة ١٩١٠ وسنة ١٩١١ ، ومواكب الذكريات السنوية لوفاة مصطفى كامل ، وغير ذلك من المظاهرات الوطنية ، واخذت اقارن بينها وبين مظاهرات سنة ١٩١٩ ، فرأيت أن غرس الوطنية قد نما واشتد على تعاقب السنين ، إذ ان مظاهرات سنة ١٩١٩ وإن كانت استمراراً لمظاهرات السنين السابقة ، إلا انها في

٢٨٢

PRISONERS CARD
تذكرة مسجون

Antecedents
عدد سوابقه

Dossier No	Offence	General Register No.
نمرة الدوسيه	التهمه	نمرة الدفتر العمومى
		٤٤٨٥

Village	Merkez	Mudiria	Name
بلد	مركز	مديريه	الاسم

Period
Year Months Days
ايام شهور سنه
المده

sentence
الحكم

Nature of
النوع

Date of discharge
تاريخ الافراج

Date of imprisonment
تاريخ السجن

ACCOMMODATION محال السجن

Signature of the mamur	Date	Cell	Block
امضا المأمور	تاريخ	اوده	عنبر
	٩١٥/٨/١٨	١٥	٥

Signature of the mamur	Description of work
امضاء المأمور	نوع الشغل

R 185-1915-10000 ex.

تذكرة المعتقل عبد الرحمن الرافعى سنة ١٩١٥
وفيها تاريخ الاعتقال – ١٩١٥/٨/١٨ – والاسم، وعباره (يفرج عنه و يرسل للمحافظه – ٣٠ اغسطس سنه ١٩١٥) لا تدل على الافراج بل الارسال الى معتقل درب الجماميز.

مجموعها اضخم منها ، واكثر جموعاً وجنوداً ، ولم تقتصر على العاصمة ، بل عمت مدن الوادى وقراه ، وبدا لى فيها أن روح التضحية والفداء قد تلغلغت فى نفوس الشعب ، اكثر مما كانت من قبل ، وكان هذا دليلا على تطور الروح الوطنية ، واتساع مداها ، وكان الذين يسيئون الظن فى وطنية هذه الأمة يعتقدون أن الارهاب كفيل باخماد الحركة فى مهدها ، واخذوا فى صحفهم المناصرة للاحتلال يزجون إلى الشباب نصائح معكوسة بحثهم على الخضوع والاستسلام ، تحت ستار الاشفاق على مستقبلهم ، ولكن هذه الظنون قد تلاشت امام استمرار الاضراب واتساع المظاهرات ، واستمرارها فى الأيام التالية ، بالرغم من أن السلطة العسكرية قد تصدت لها باطلاق الرصاص على المتظاهرين منذ يوم ١٠ مارس ، فلم يرهب الناس القتل ، وأخذوا يالفون رؤية الدم المسفوك فى الشوارع ، وتقبل الشعب ، شبابه وسائر طبقاته ، التضحية بلا خوف ولا تراجع ، فكان لهذه التضحية وهذا الاجماع الرائع اثرهما فى رفع صوت مصر عاليا مدوياً فى أرجاء العالم ، بعد ان كان خافتاً طيلة سنى الحرب ، واخذت الصحف التى كانت تمالىء الاحتلال ، وتزدرى بالأمة طوال السنين ، تغير اسلوبها وتتملق الشعب ، وتكتب عنه وعن مطالبه الوطنية بلهجة جديدة ، ملؤها التقدير والإعجاب .

رأيت الجماهير يشتركون فى المظاهرات ، ولا يبالون ما يستهدفون له من الأخطار ، كانوا يواجهون رصاص البنادق والمدافع الرشاشة (المتراليوزات) بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجند فى ميادين القتال ، وسقط كثيرون منهم قتلى اثناء المظاهرات .

كان إذا سقط رافع العلم فى موكب المظاهرة مضرجاً بدمائه ، تقدم غيره ورفع العلم بدله ، منادياً بحياة الوطن ، فيردد إخوانه نداءه .

كان الجرحى منهم لاينفكون ينادون بحياة مصر والدم ينزف منهم ، وكثيراً ما شاهد المارة مركبات الاسعاف تحمل جريحاً فى مظاهرة يسيل دمه ، ومع ذلك يرفع ستار المركبة وهى تسير إلى مركز الاسعاف ، ويطل على الناس وينادى (نموت ويحيا الوطن !) .

تبدلت حالة الشعب النفسية بتاثير الثورة ، وحاكى فى التضحية ارقى الأمم وطنية وإخلاصاً .

ويتصل بهذا السياق أن رجال البوليس قبضوا فى إحدى المظاهرات على جماعة من الطلبة المتظاهرين وساقوهم إلى القسم واعتقلوهم به ، فلم يكد إخوانهم يرون هذا المشهد حتى تقدموا جميعاً إلى القسم ، وطلبوا أن يقبض عليهم كلهم ، لأنهم قد اشتركوا مع إخوانهم المعتقلين فيما يسميه البوليس

جريمة ، وأنهم شركاء معهم فيها ولا يريدون أن يختص زملاؤهم بشرف التضحية والألم فى سبيل الوطن ، فكان لهذا التضامن البديع وهذه التضحية اثر بالغ فى نفوس الشعب .

كانت هذه المشاهد وغيرها دليلا ناهضاً على أن الحركة الوطنية قد خطت خطوات واسعة إلى الأمام ، وقوى فيها عنصر الإخلاص الذى هو أساس الوطنية الحقة ، فإن هؤلاء الذين استهدفوا للأذى والقتل لم يكونوا ينتظرون جزاء ولا مكافاة على جهادهم ، بل كانوا يشعرون وهم يجودون بحياتهم أنهم يؤدون واجباً نحو بلادهم فحسب ، وتلك لعمرى أقصى درجات الإخلاص والبطولة .

ومن المشاهد التى آثرت فى نفسى مناظر جنازات الشهداء ، فقد كانت هائلة حقاً ، كانت الجموع تسير فيها دون أن تعرف شخصية الشهيد او الشهداء الذين تشيع جنازاتهم ، بل دون أن يعرف المشيعون بعضهم بعضاً ، كان يكفى أن يذاع أن جنازة أحد الشهداء ستشيع فى ساعة ما . من مكان ما ، حتى يجتمع الألوف من الناس من مختلف الأوساط والطبقات يسيرون فيها ، يعلوهم الحزن العميق . لم نكن نسمع فيها عويلا أو نحيباً ، بل كنا نرى جلالا وخشوعاً ، وحزناً رهيباً ، يتخلله الهتاف بين آونة وأخرى بحياة ذكرى الشهداء والتضحية وضحايا الحرية فكانت هذه الجنازات مظاهر رائعة لتقدير الشعب معانى التضحية والبطولة ، كانت بعثاً جديداً لحياة جديدة .

كان الظن عندما وقعت الحوادث الأولى فى ثورة سنة ١٩١٩ انها مقصورة على العاصمة ، ولكن لم تلبث أن غمرتنا الأنباء من مختلف الأقاليم ، بأن مظاهرات قامت فيها على غرار مظاهرات القاهرة ، وزاد عليها قطع السكك الحديدية ، وشهدنا باعيننا انقطاع المواصلات بين العاصمة والأقاليم ، كما انقطعت بين احياء القاهرة نفسها ، فأدركنا أننا أمام ثورة عامة ، شملت البلاد من أدناها إلى اقصاها ، وفى الحق إنى [illegible] ما اشعر به من ميل دائم إلى التفاؤل - لم أكن اتوقع أن تقوم فى البلاد ثورة فى مثل هذه [illegible] ومثل هذا الاتساع ، وبتلك السرعة والقوة والروعة التى تجلت فى سنة ١٩١٩ ، ولم أكن أنا وحدى فى هذا الشعور ، بل إن فريداً رحمه الله ، حين بلغته وهو فى منفاه أنباء الثورة ، عدها من الحوادث المفاجئة ، وقال عنها فى مذكراته : « من الامور التى كانت غير منتظرة ما حصل بمصر فى شهرى مارس وابريل من هذه السنة (١٩١٩) وهو قيام ثورة عامة اشتركت فيها الأمة بجميع طبقاتها » ، وقال عنها ايضاً : « إن هذه الحركة لم تكن فى الحسبان ، وإن ما أظهره المصريون من التضامن والاتفاق ما كان أحد ليحلم به » .

تتابعت حوادث الثورة ، وارتسمت في ذهني صورة واضحةعنها ، وأدركت مع الأيام عظم مداها .

• شعرت أمام هذه المشاهد بغبطة كبيرة تتملكني ، إذ أدركت أن روح الحياة قد سرت في الأمة ، وأنها أخذت تنفض عنها أكفان الخضوع والاستسلام ، ورأيت في اتساع الحركة ، واتحاد الصفوف تحت لوائها ، تحقيقاً للوحدة التي طالما كنا ننشدها ونتمناها ، كما رأيت في تعدد مظاهر التضحية نجاحاً لدعوة الاخلاص في الجهاد ، تلك الدعوة التي هي أساس كل نهضة قومية ، وسبيل النجاح لكل امة تريد لنفسها الحياة والعزة

....

رحلة نيلية في إبان الثورة

مارس سنة ١٩١٩

في ١٨ مارس سنة ١٩١٩ وقعت مظاهرة بالمنصورة قتل فيها تسعة عشر من المتظاهرين ، وكنت وقتئذ في القاهرة ، وعلمت وانا بها ان قائد القوة العسكرية البريطانية في تلك المنطقة انذر سكان المدينة بانه إذا حدثت مظاهرة أخرى ، فإنه سيلقي مسئوليتها على عاتق اربعة منهم عينهم باسمائهم وهم : محمود بك نصير ، والدكتور محمود سامي ، والاستاذ عبد الوهاب البرعي، وانا ، وأنه سيامر بضربنا بالرصاص في حالة قيام أية مظاهرة .

وكانت المواصلات منقطعة ، وكنت معتزماً العودة إلى المنصورة لأتعهد الروح المعنوية فيها ، فقابلني صديق لي قدم منها ، وأفضى إليّ بامر هذا الإنذار ، ورغب إلي أن أبقى في العاصمة ، كي لا أستهدف لتنفيذ ما توعدونا به ، فرأيت في نفسي شعوراً قوياً ، لم اعرف مصدره أو سببه يدفعني إلى العودة إلى المنصورة ، بالرغم من تحذير إخواني والاقربين ، فاخذت أبحث عن سبيل للعودة وكانت السكك الحديدية مقطوعة ، وما اصلح منها كان السفر عليه ممتنعاً إلا بترخيص من القيادة البريطانية بالعاصمة ، وكانت ترفض كل طلبات السفر التي يتقدم بها المصريون غير الموظفين ، وكذلك شان السفر بالسيارات ، فضلا عن حدوث فجوات في الطرق الزراعية تمنع مواصلة السير فيها ، ولم يبق سوى السفن الشراعية (المراكب) تنقل الناس بطريق النيل وفروعه إلى الجهات التي يقصدونها ، وقد شاعت هذه الطريقة في تلك الأيام ، وارتفعت لذلك أجور السفن ارتفاعاً كبيراً ، فطفقت ابحث عن رفقاء لي يقصدون المنصورة أو البلاد التي في طريقها ، فاجتمعت

إلى نخبة من الأصدقاء والمعارف كانوا أيضاً يبحثون عن سفينة يقصدون بها بلادهم فى مديرية الدقهلية ، واهتدينا إلى صاحب سفينة شراعية كان قادماً من المنصورة ، ويسره العودة إليها ، فيربح ذهاباً وإياباً ، وطلب منا سبعة جنيهات أجرة الرحلة فقبلناها عن طيب خاطر ، لأنها كانت أجرة زهيدة بالنسبة لما كان يطلبه أصحاب المراكب فى ذلك الوقت ، وكانت فى ذاتها يسيرة إذ وزعناها على المقتدرين منا .

وتواعدنا على أن نلتقى بمرسى روض الفرج يوم ٢٦ مارس سنة ١٩١٩ فى الساعة الأولى بعد الظهر ، فالتقينا فى الميعاد المحدد ، وركبنا السفينة بعد أن اشترينا ما يلزمنا من المئونة لمدة ثلاثة أيام ، إذ قدر ربان المركب (الريس) أنها المدة التى تكفى لقطع المسافة بحراً بين القاهرة والمنصورة ، وكنا سبعة عشر راكباً عدا الريس وزميله ، أذكر منهم : محمود بك عبد النبى ، والوجيه بكير الجندى . وكريمته الآنسة لطيفة الجندى (الآن زوجة الاستاذ حسين مطاوع) ، وكريمة أخيه الآنسة سنية محمود الجندى (الآن زوجة الاستاذ رياض الجندى) ، وعبد اللطيف بك غنام ، والشيخ محمد انخشاب قاضى محكمة أجا الشرعية ، والدكتور صديق أبو النجا (وكان طالباً بالطب) ، وأخاه محمود افندى أبو النجا ، وبعض الطلبة الذين لا تحضرنى الآن أسماؤهم .

أقلعت بنا السفينة فى نحو الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم إلى القناطر الخيرية ، وفى أثناء الطريق قابلتنا باخرة حربية من بواخر الدوريات البريطانية التى كانت تجوب النيل لتعاون القوات المسلحة على قمع الثورة ، فخشينا أن تمنعنا عن متابعة السير ، ولكنها لم تتعرض لنا بسوء ، وتابعنا السير ، فوصلنا إلى القناطر الخيرية قبيل غروب الشمس ، وأجتزنا هاويس الرياح التوفيقى فى نحو ساعة ، وتابعنا السفر ليلا إلى بنها ، وكان الجو بارداً ، فقد كنا فى فصل الشتاء ، والليل غير مقمر ، والسماء مقنعة بالسحب ، فأخذت السفينة تسير الهوينا ، فى بطء وعلى حذر ، لأن مياه الرياح التوفيقى كانت منخفضة ، وشواطئه مرتفعة ، مما يزيد فى ظلمة الليل ، فلما قاربنا الوصول إلى بنها فى نحو منتصف الليل ، أشار علينا النوتى أن لابد من رسو السفينة على بعد كيلو متر من كوبرى بنها ، وأن لا نجتاز هذه المنطقة ، وإلا استهدفت لاطلاق النار عليها من الدوريات البريطانية ، فبتنا الليلة فى السفينة ، وهى راسية على الشاطىء ، وشعرت ببرودة الجو ، إذ كان مبيتنا فى العراء تقريباً ، ولم نستعد بغطاء كاف ، ولم يكن مما يتفق والحالة النفسية للثورة أن نعنى بغطاء أو فراش ، وقضينا مع ذلك ليلة هادئة ، لم نشعر فيها باى تعب أو عناء ، واستيقظنا يوم ٢٧ مارس أكثر ما نكون نشاطاً

وابتهاجاً ، وتناولنا طعام الفطور ، وكان طعاماً بسيطاً ، فأكلنا منشرحين ، واستأنفت السفينة سيرها على طول الرياح التوفيقى ، وشاهدنا على الجانبين معالم الثورة ومظاهرها وما احدثته من تغيير في نفسية الشعب ، فكنا نرى الأهلين في كل ناحية ، نساء ورجالا ، شيباً وشباناً ، يحيوننا على الجانبين دون أن يعرفوا أشخاصنا ، وينادون بهتافات لم نعهدها من قبل في الطرق الزراعية وعلى شواطىء الترع ، فكنا نسمع نداء : لتحى مصر . ليحى الاستقلال . لتحى الثورة . واسترعى سمعي بوجه خاص نداء كنت أسمعه بين حين إلى آخر : « ليحيي العدل » ، وقد تساءلت أولا عما يقصد القوم من هذا النداء ، وهل ظنونا قضاة جئنا لنحكم بينهم بالعدل ، ثم أدركت شعورهم الحقيقي ، وانهم لايطلبون العدل لأنفسهم ، بل يطلبونه لمصر ، فإن مصر لم تكن تطالب إلا بالعدل والمساواة بينها وبين الأمم الحرة المستقلة ، وليس من العدل في شيء أن تهدر حريتها ، وتسلب حقوقها فأكبرت هذا الشعور تفيض به نفوس القرويين ، ويدل على فطرتهم السليمة .

هذه الروح التى شاهدناها على طول الطريق ، هي غرس الثورة ونتيجتها ، وهي من ناحية أخرى عتادها وعدتها ، وهي علامة الحياة في شعب نهض نهضة قوية يطالب بحقوقه المهضومة .

كانت نفوسنا تفيض بشراً وفرحاً ، إذ شاهدنا هذا التبدل فى نفسية الشعب ، وشعرت بان آمالا قديمة كانت تجول فى نفسى قد بدأت تتحقق ، وانه لا يجوز لنا ان نياس من هذه الأمة ، بل هي من أكثر الأمم استعداداً للرقي ، إنما ينقصها أن توجه دائماً توجيهاً صادقاً ، نحو المثل العليا ، وهي مستعدة لتلبية كل دعوة صالحة صادقة ، والعيب الذى نشكو منه أحياناً لا يرجع إلى جمهرة الشعب ، بل هو عيب الخاصة احيانا ، والعامة ايضاً ، في انصرافهم في كثير من المواطن عن المثل العليا إلى الأغراض الشخصية ، وهذا العيب يزول بالقدوة الصالحة ، يبدأ بها الخاصة أولا ، ثم يقلدهم فيها العامة ، فالخاصة هم أول المسئولين عن حالة الأمة ، وعلى الخاصة أن ترفع من مستواها الأخلاقي وان تصلح نفسها ثم تعمل على إصلاح أخلاق الشعب وتهذيبه وترقيته ، فإنهم المطالبون بهذا الإصلاح .

تابعت السفينة سيرها ، وسط هذه المشاهد الرائعة ، حتى وصلت إلى « طنامل » في نحو الساعة السادسة مساء ، فغادرنا بكير الجندى والآنستان كريمته وكريمة أخيه ، ثم وصلنا ليلا إلى منشاة عبد النبى ، حيث نزل محمود بك عبد النبي ، وقضينا الليلة بمنزله ، وفى صباح اليوم الثالث من الرحلة (٢٨ مارس) اقلعت بنا السفينة ، حتى إذا وصلنا إلى « نوسا

الغيط » نزل بها الدكتور صديق أبو النجا واخوه ، وتابعت سيرها حتى وصلنا المنصورة عصر ذلك اليوم .

كانت هذه اطول رحلة لى من القاهرة إلى المنصورة ، إذ أن المسافة تقطع عادة بين المدينتين سواء بالقطار او بالسيارة فى نحو ثلاث ساعات بل دون ذلك ، وقد قطعناها هذه المرة فى ثلاثة أيام ، وتذكرت ما كان يتحدث به أسلافنا من انهم قبل إنشاء السكك الحديدية كانوا يقطعون المسافات بين مختلف العواصم فى عدة أيام ، إما بطريق المراكب فى النيل وفروعه ، أو على ظهور الإبل والدواب ، فازددت شعوراً بما كانوا يعانون من المشاق فى قطع المسافات بهذه الوسائل ، وبما أحدثه العمران والاكتشافات العصرية من التيسير على الناس فى سفرهم وإقامتهم ، وريفهم وحضرهم .

وصلت المنصورة عصر يوم ٢٨ مارس سنة ١٩١٩ بالبحر الصغير ، وما أن علم أهل المدينة بحضورى فى تلك الملابسات العصيبة حتى دهشوا ، وكان ظنهم أن ابقى بالقاهرة ، ولا تثريب علىّ فى ذلك ، وعدوها لى عملا قالوا عنه إنه شجاعة ، وقلت لهم إنه عمل عادى ، ولا حظت انهم وأهل البلدان المجاورة من مركز المنصورة لم ينسوا لى هذا الموقف ، وكان له اثر فى نجاحى بعد هذه الحوادث بنيف واربع سنوات ، فى انتخابات سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ، إذ على الرغم من ترشيح نفسى للبرلمان عن مركز المنصورة ، معارضاً لمرشح الوفد ، فقد فزت عليه ، ونلت النيابة عن المركز فى البرلمان الأول ، فى حين ليست لى به عصبية عائلية او حزبية ، وقد دلنى هذا الفوز على أن الشعب ، بالرغم من تاثره من مختلف الدعايات ، يقدر « احيانا » اعمال الناس ، حقاً أنه قد يضل حيناً ، وقد يضل كثيراً ، ولكن يجدر بمن يتصدى لخدمته - وخدمته واجب محتم على كل فرد - أن لاينقم من الشعب خطأه فى التقدير ، ولا يثور عليه لمجرد أن يتنكر له فى بعض المواقف او يتخطاه فى تقديره مرة او مرات .. فإذا كانت الجماهير تتنكر احياناً لمن يخدمها ، فإن هذا العيب لا يقتصر عليها ، وما اكثر ما يقع فيه المثقفون والممتازون ، بله اقرب الناس إلى الإنسان ، وأعرفهم بفضله ، واكثرهم علماً باخلاصه وخدماته ، وقد تعذر الجماهير لجهلها ، أو عجزها عن إدراك الحقائق ، ولكن ماعذر الخاصة والمثقفين ، والأصدقاء والأقربين ، فى تنكبهم سبيل الحق وهم له عارفون ؟

فعلينا أن نعالج الشعب فى رفق وهوادة ، فإن الشعب معذور ، وهوسهل الرجوع إلى الحق ، ولا ينقصه فى ذلك إلا النصح والزمن الكافى ، وصدق الارشاد ، واستمساك مرشديه بالمثل العليا ، واتباعهم الآية الكريمة « فذكر

إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر » فعلى من يتطوعون لارشاده وقيادته ان يكونوا له دعاة للهدى ، وأن يظلوا له ناصحين مرشدين ، لاطغاة مستبدين ، ولا حكاماً متجبرين .

وقفت على تفاصيل الحوادث الدامية التى وقعت بالمنصورة فى يوم ١٨ مارس وما يليه ، وعرفت اسماء الشهداء الذين قتلوا فى تلك الأيام العصيبة ، وأدركت ان اهلهم ، على الرغم من الحزن الذى تملكهم ، لفقد أعز الناس لديهم ، فإنهم قابلوا مصابهم بالصبر والجلد ، وبروح من الاعتزاز بأنهم ساهموا بأشخاص شهدائهم فى التضحية فى سبيل الوطن ، فاكبرت فيهم هذه الروح العالية ، التى كانت مظهراً من مظاهر التبدل فى الروح العامة للشعب .

* * *

زوجــــتى

هى « عائشة » بنت خالى محمد المعايرجى . تزوجت بها سنة ١٩٢٠ ، فى ابان الثورة ، وكنت فى الحادية والثلاثين من عمرى . وكان لزواجى بها قصة .. فقد كنت مترددا بين الزواج والعزوبة .. هل اتزوج ام لا اتزوج ؟ واخيراً رجحت عندى فكرة الزواج ، لأنه الحالة الطبيعية العادية للانسان فى المجتمع . ولم ار ما يدعونى إلى ان اشذ عن هذه الحالة الطبيعية . ثم جاءت المرحلة الثانية ، وهى التفكير فى اى البيئات اختار منها زوجتى .

وكان لى صديق صدوق يخلص لى النصح ، ويسدى إلى نصائحه بين آن وآخر . فقال لى يوما دون ان يعلم بتفكيرى فى الزواج : « لى راى أود أن ابديه لك » قلت : « وما هو ؟ » قال : « إنك فى حاجة إلى نقطة ارتكاز فى حياتك السياسية » . قلت : « وما هى ؟ » فقال على الفور : « زوجة غنية ! » ، فصدمتنى هذه النصيحة ولم تقبلها نفسى . وشعر صديقى ان تعبيره لم يكن رقيقاً ولا موفقاً ، واراد ان يعبر عن رأيه بصيغة اخرى مخففة ومفسرة . فابيت ان استمع إلى نصيحته ، ومضيت فى سبيلى .

وكان حبى لأمى ـ وقد توفيت وانا صغير السن وعشت بعدها يتيما من الأم « ومعذرة للغويين عن هذا التعبير » ـ قد مال بى مبدئياً إلى اقرب البيئات إليها .

فلما شبت ثورة سنة ١٩١٩ ، كنت فى زيارتى لعائلات خؤولتى الاحظ على « عائشة » تطوراً عجيباً فى نفسيتها وتفكيرها وإحساساتها . كانت ثائرة ، واشتركت فى مظاهرة السيدات والآنسات (١٦ مارس سنة ١٩١٩) ، وكانت تتدفق فى احاديثها عن الحالة السياسية ، وعن تطور الأمة واعجبنى منها ذكاؤها ، وجاذبيتها ، وإخلاصها ، وروحها الوطنية ، فعقدت النية على الزواج بها . ولم افاتحها فى الأمر ، لأن ذلك لم يكن مالوفاً فى هذا العصر ، وخاصة فى البيئات المحافظة ، ولأنى كنت واثقاً من رضاها بأن تكون زوجتى . إلى ان تم عقد زواجى بها فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٠ .

ولما علم صديقى الصدوق بزواجى هنانى بحرارة . ثم سالنى فى تطلف وفى غير فضول : « هل بنت خالك غنية ؟ ؟ » ، فقلت له : « إن لها إيراداً يسيراً فى وقف استحق انا ايضاً فيه بنصيب يماثل نصيبها .. أىّ انها ليست

غنية ولا ذات ثراء » ، فكرر لي التهنئة ، ثم سكت ولم يتكلم . وقطعت سكوته بقولي : « وأنا ايضاً لست غنياً ولا ذا ثراء ، وهذا في نظرى أدعى للانسجام بيننا . ثم أن الغنى مسألة نسبية لا عددية كما يتوهم كثير من الناس . فالأغنياء ماذا يصنعون بما يزيد عن مطالبهم المعقولة والمحتملة ؟ لا شيء .. وما دام الإنسان في غير حاجة إلى الناس فهو لايقل غنى عن أغنى الأغنياء »

وقد اقتنع صديقي بهذه الآراء ووافقني عليها قائلا : « ان ما تقوله هو الحق .. ولكننا كثيراً ما ننساق وراء أوهام أو أكاذيب اجتماعية يصطلح عليها الناس . ومهما اختلفت الآراء في هذا الصدد ، فالأمر الجوهرى في الحياة الزوجية ليس في الغنى او قلة الغنى ، بل هو التوفيق بين الزوجين ، فارجو لك التوفيق في حياتك الزوجية ، وأود لك ياصديقي أطيب التمنيات » .

وأستطيع أن اقول عن زوجتي في صدق وتوكيد : انى وجدت فيها ـ والحمد لله شريكة حياتى التى عاونتنى على توفير الحياة المنزلية السعيدة ، وتيسير الهدوء العائلى الذى ساعدنى على العمل والانتاج .

واخص صفاتها الإخلاص ، والعناية بصحتي وراحتي . وأنا من ناحيتي ابادلها حباً بحب ، وإخلاصاً بإخلاص .

ويتجلى اخلاصها اكثر ما يتجلى عندما امرض أو احزن .. فإذا أصابني مرض تتمنى حقاً لو أنها مرضت بدلا عني ، وتعتنى بى فى مرضى اكثر من عنايتها بنفسها ومن عنايتى انا بها إذا هى مرضت ، وعندما الاحظ ذلك تقول لي : « أن حياتك أنفع للبلاد من حياتي » ـ هكذا تقول ـ فأكبر منها هذا الشعور .

وهي تتشدد معي في اتباع تعليمات الطبيب ، وأحياناً تلزمنى الزاما باتباعها .

وعندما مرضت بالتيفوئيد سنة ١٩٢٣ ولزمت الفراش نحو شهرين ، واشتد بي الخطر .. كان الأطباء الذين يعالجونني يقرأون على ملامح وجهها درجة حرارتي قبل أن يقيسوها بميزانهم ، ويقولون ان وجهها هو الترمومتر الصادق لحالتي الصحية .

ولما توفيت والدتها سنة ١٩٣٤ ـ وكنت في رحلة بأوربا ـ عدت أثر أعقاب الوفاة ، فأبت أن تقابلنى بملابس الحداد ، وقابلتنى بملابس بيضاء ، وتظاهرت باطراح الحزن وكتمته بين جوانحها . على الرغم من انى حزنت لوفاة أمها الحنون ، وعاتبتها على كتمان حزنها .

وهى تطالع كتبى بامعان ، وتقرا كل ما اقول واكتب . وتبدى لى أحيانا ملاحظات سديدة ، وتستمع إلى كل احاديثى بالراديو ، وتعجب بها ، ومرة او مرتين قالت لى : حديثك هذه المرة ضعيف » ، فقلت مبتسما : « كيف ذلك والناس قالوا لى غير هذا ؟ » . فقالت : « لعلهم يجاملونك ، ولكن الحديث ضعيف » ، وذكرت الأسباب ، فاغتبطت كثيراً لملاحظاتها . وحمدت الله على انها تراقبنى إلى هذا الحد .

وهى تشاركنى فى اتجاهاتى الوطنية ، وتشجعنى عليها . ولم أرها مرة تتبرم بالسبيل التى سلكتها فى الحياة ، ولا رغبتنى يوما فى أن الحق بركب « الحياة العملية » كما يصفونها .

انها زوجة مثالية وكفى .. وانى لمدين لها إلى حد كبير بتوافرى على العمل والانتاج ، وبالراحة والسعادة فى حياتى العائلية .

* * *

بين السياسة والاقتصاد

كنت ولا أزال اعتقد ان السياسة والاقتصاد بينهما ارتباط متين ، وصلات ووشائج وثيقة ، وان الجانب الاقتصادى للحركة الوطنية لايقل اهمية عن الجانب السياسى منها ، وان البعث الوطنى كما يحفز النفوس إلى تحرير البلاد سياسياً ، فإنه يهيب بها فى الوقت نفسه إلى تحريرها مالياً وتحقيق استقلالها الاقتصادى ، وقد لاحظت ان زعامة « الوفد » للثورة قد اهملت الجانب الاقتصادى ، وهنا تبدو ناحية من نواحي النقص فى تلك الزعامة ، إذا قورنت بالزعامة الوطنية قبل الثورة ، فإن زعامة قبل الثورة - زعامة الحزب الوطنى - تفضل زعامة الوفد فى توجيه الامة إلى البعث الاقتصادى ، مما بدا اثره فى تاسيس البنوك التعاونية منذ سنة ۱۹۰۹ ، ومنشات التعاون عامة ، والمؤسسات النقابية والعمالية ، كما ان « غاندى » وانصاره فى الهند قد جعلوا ايضاً لدعوتهم جانباً اقتصادياً واسع المدى ، كان له الأثر الفعال فى زيادة الثروة الأهلية ، وفى قوة الحركة الوطنية عامة فى الهند ، اما زعامة الوفد فلم توجه الأمة إلى البعث الاقتصادى .

على أن منطق الثورة السليم قد اتجه من تلقاء نفسه إلى بعث النهضة الاقتصادية ، وقد ساهمت فى هذا البعث قدر ما استطعت .

جمعية تعميم النقابات الزراعية

سنة ۱۹۱۹

ففي يوليه سنة ۱۹۱۹ اسست مع لفيف من اصدقائي بالمنصورة جمعية لتعميم النقابات الزراعية (جمعيات التعاون الزراعية) بمديرية الدقهلية ، ووضعنا لها قانوناً طبعناه ووزعناه ، وجعلنا من اهم اغراضها نشر الجمعيات التعاونية فى انحاء المديرية ومساعدتها فى تحقيق اغراضها ، ووجدت أن الفرصة سانحة لاحياء الحركة التعاونية التى ركدت فى خلال الحرب العالمية الأولى ، واذعت نداء للانضمام إلى هذه الجمعية ، وقعه معي كل من : الدكتور محمد حسين هيكل (باشا) . ابراهيم الطاهرى بك . حسين بك هلال . الأستاذ عبد الوهاب البرعي . الدكتور ابراهيم الوكيل .

محمود بك نصير . عبد الفتاح بك نور . الاستاذ محمود موسى .
ووضعنا نموذجاً لقانون جمعية تعاونية زراعية تنشا الجمعيات على اساسه ، ووزعناه فى ارجاء المديرية ، وكان له صداه فى تاسيس بعض الجمعيات التعاونية بها .

....

جمعيات التعاون الخيرية

سنة ١٩٢٠

وفى أوائل سنة ١٩٢٠ فكرت فى الاستعانة بالتعاون على مكافحة الغلاء ، واتجهنا بالتعاون إلى ناحية اقتصادية وخيرية معا ، بانشاء جمعيات اسميناها جمعيات التموين الخيرية ، وكتبت فى صحيفة (الاخبار) التى اصدرها اخى امين بك الرافعى منذ فبراير سنة ١٩٢٠ عدة مقالات بعنوان (تطبيق مبادىء التعاون لمكافحة الغلاء وجمعيات التموين الخيرية) [١]، والقيت كلمة فى اجتماع عقد بدار الاوبرا فى الدعوة إلى إنشاء هذه الجمعيات يوم ٥ مارس سنة ١٩٢٠ ، وكان صاحب الدعوة إلى إنشاء هذا الاجتماع وخطيبه صديقى المرحوم الاستاذ محمد امين يوسف بك .

وهذه الجمعيات هى تنويع وتفريع للجمعيات التعاونية ، وقد ادخلنا فيها هذا التنويع للجمع بين قواعد التعاون وقواعد البر بالفقراء ، ومساعدتهم على مكافحة الغلاء ، لأن أساس التعاون أن تكون فائدته الجوهرية والأساسية لأعضاء الجمعيات التعاونية ، ولكن الحالة التى واجهناها سنة ١٩٢٠ اضطرتنا ان نعفى جمهور المستهلكين من الفقراء ومتوسطى الحال من عضوية جمعيات التعاون ، وعلى هذا الأساس انشانا جمعية التموين الخيرية بالمنصورة ، والغرض منها مشترى المواد الغذائية والحاجات الضرورية وبيعها لأعضاء الجمعية ولطبقة صغار المستخدمين والعمال والفقراء بدون ربح ، بقصد تخفيف وطاة الغلاء عنهم ومساعدتهم على الحصول على حاجاتهم بارخص الأسعار الممكنة ، وجعلنا راس مال الجمعية مقسما إلى حصص قيمة الحصة الواحدة خمسون جنيها ، توزع على الموسرين من اهل المدينة ، وجعلنا مهمة مجلس إدارة الشركة شراء الأصناف بالجملة وقت نزول اسعارها ، وعليه ان يسعى لدى الخيرين من اصحاب المزارع والمتاجر من اعضاء الجمعية أو من غيرهم فى مديرية

---

(١) « الاخبار » أول و٣ و١١ و١٨ مارس سنة ١٩٢٠ .

الدقهلية أو غيرها للحصول على تعهدات منهم بتوريد بعض الأصناف الضرورية للتموين بأسعار تقل عن الأسعار التى يبيعون بها فى الأسواق ، مساعدة منهم لصغار المستهلكين التى انشئت الجمعية لدفع الضر عنهم ، وعلى مجلس الإدارة ايضا ان يجتهد فى الحصول من جهات الحكومة على توريد بعض الأصناف للجمعية باسعار مخفضة ، واعددنا كشوفا باسماء صغار المستهلكين فى اقسام المدينة ، وعهدنا إلى لجان من اعضاء الجمعية حصر اسمائهم فى كل قسم ، وتقدير حاجات كل منهم وعائلته ، واتفقنا على أن تباع الأصناف لصغار المستهلكين بالثمن الأصلى ، ولمجلس الإدارة ان يأخذ فى بعض الأصناف ربحاً لايزيد عن الخمسة فى المائة ، وان تباع هذه الأصناف للجمهور من غير المقيدة أسماؤهم فى كشوفها بالثمن المناسب لأسعار السوق ، وكل ماتربحه الجمعية من هذا الباب تخفض بمقداره اسعار البيع لصغار المستهلكين ، وجعلنا مجلس الإدارة ضامناً لحملة الحصص قيمة حصصهم .

اسست جمعية التعاون للتموين الخيرى بالمنصورة فى فبراير سنة ١٩٢٠ ، واسست جمعيات اخرى على هذا الغرار فى بعض المدن ، وقد اقبل بعض الموسرين على الاكتتاب فى حصصها ، وكان الاكتتاب بمثابة قرض يرد إلى صاحبه بعد انتهاء مهمة الجمعية ، وقد دفع هؤلاء الموسرين إلى الاكتتاب فى حصصها حبهم للخير من جهة ولأنهم هم ايضا كانوا من المستفيدين بالشراء من الجمعية بالأسعار المخفضة ، هذا إلى ما فى عملهم من الحدب على الفقراء والمحتاجين .

وقد ادت هذه الجمعيات خدمات جليلة لصغار المستهلكين ، وانخفضت بفضلها أسعار الحاجات والأصناف الضرورية ، فكانت من خير الوسائل لمكافحة الغلاء .

....

لجنة لتوزيع أسهم بنك مصر

وفى أواخر سنة ١٩٢١ أسست فى المنصورة ايضا لجنة لتوزيع أسهم بنك مصر فى الدقهلية ، جعلت اسمها (لجنة الدقهلية للاكتتاب فى اسهم بنك مصر) كانت بمثابة دعاية للاكتتاب فى أسهم البنك ، وكان المرحوم طلعت حرب بك (باشا) يرسل إلىّ خطابات بايصالات سداد مبالغ الاكتتاب ، واغلب هذه الخطابات فى سنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٢ ، كان ذلك سنة ١٩٢١ ، حيث كان البنك فى حاجة إلى مثل هذه الدعاية ، أما الآن فهو والحمد لله فى غير حاجة

إليها ولا إلى مثلها بعد أن أصبح النواة المالية لنهضة مصر الاقتصادية .
وكتبت عدة مقالات في (الأخبار) تحت عنوان (بنك مصر وبنوك بولونيا)[1] جعلتها بمثابة دعوة للاقبال على أسهم البنك .

....

ظهور كتابى فى الجمعيات الوطنية

سنة ١٩٢٢

إن حوادث سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ ، والتواء السياسة الانجليزية تجاه مصر ، وتصريحات اقطابها ، ومناوراتهم ودسائسهم ، ودراستي السابقة للمسألة المصرية ، كل أولئك قد اقنعني بانه لا يزال امام مصر نضال طويل لتحقيق اهدافها ، وان ما كان يظنه البعض من أن حل القضية المصرية على اساس سليم أمر قريب المنال ، إنما هو وهم من الأوهام ، وأن معنويات الأمة فى حاجة إلى ان يلم المشتغلون بالحركة الوطنية او من يودون الاشتغال بها بجهاد الأمم فى سبيل حريتها واستقلالها ، فاتجهت فى سنة ١٩٢١ إلى عرض صفحات من هذا الجهاد على انظار المواطنين وإبراز ما تحتويه من مثابرة وثبات وصدق واخلاص ، ليترسموا الخطوات الصحيحة للجهاد الصحيح ، نشرت هذه المقالات تباعا فى صحيفة (الأخبار) ، ثم جمعتها فى كتاب واحد عنوانه (الجمعيات الوطنية ـ صحيفة من تاريخ النهضات القومية) دعوت الأمة فيه إلى التمسك باهداب المقاومة الوطنية وتدعيمها بالاخلاص وانكار الذات ، قلت فى هذا الصدد فى مقدمة الكتاب :

« إن الأمم تختلف في وسائل جهادها وطرائقه باختلاف احوالها وظروفها وميراثها القومي ، على أن هناك حقيقة ثابتة لاتتبدل ولا تتغير ، وهي أن قوام الجهاد الصحيح المثمر في كل أمة هو تنظيم المقاومة الوطنية المرتكزة على إرادة الشعب وقوته القائمة على مبدأ الإخلاص وإنكار الذات .

«هذا هو الأساس الثابت الذى تبنى عليه النهضات القومية ، هذه هى الدعامة التى ترتكز عليها حياة الأمم العاملة لاستقلالها ، هذه هى السبيل التى تكفل للأمم تحقيق آمالها ولو بعدحين .

« وما من أمة تتنكب هذه السبيل وتستسلم للأماني والأحلام او تسير وراء الأهواء وتتراخى فى خطة المقاومة الوطنية إلا وتصاب حركتها بالشلل فتصبح حركة عرجاء تتعثر فى سيرها ولا تلبث أن ترجع بها إلى الوراء ، وفى

---

(١) « الأخبار » ١٧ و ٢٠ و ٢٤ مايو سنة ١٩٢٠ .

هذا الرجوع هدم لصرح الوطنية وتقويض لبناء الجهاد الوطني الذى أسس على مجهودات الأمة ومتاعبها وأحزانها وآلامها وضحاياها .

« إن سياسة المقاومة الوطنية هي سياج الأمم المهضومة الحقوق ، وسبيلها لاستقلالها ، فهي مناط الفضائل ومصدر الأخلاق ، وقوام الشجاعة والنبل ، هي روح الاتحاد الوطني ، هي كلمة الأمة التي تجمعها وتحث ابناءها على العمل ، هي الوقاية الكبرى من انحلال العزائم وفتور الهمم وفساد النفوس وتفرق الكلمة ، هي المدرسة الكبرى التي يكتسب فيها أبناء البلاد فضائل الاخلاص والصدق والمثابرة وإنكار الذات وتذليل العقبات ، هي مصدر القوى المعنوية للشعب ، هي عماد نهضة الأمم وقوام تربيتها السياسية ، فبفضلها تكونت الأمم وغالبت اليأس وقاومت عوامل الفناء وحققت آمالها ووصلت إلى أسمى درجات الرقي السياسي والأخلاقي والاجتماعي .

« إن العالم لايستقر على وتيرة واحدة ، واحواله دائمة التبدل والتحول ، فلا يجوز أن نيأس من طول الجهاد أو ننثني امام العقبات ، فإن الانسانية سائرة حتما نحو الكمال ، والأمم لاتذعن لحكم القوة ، والأرض لايستقر فيها سلام ولا وئام حتى تشرق فى أرجائها شمس الحرية وتعيش الأمم في ظل الاستقلال .

« حاول انصار الفتح والاستعمار ان يطوقوا الامم بسلاسل الاسر والاستعباد بعد أن تم لهم النصر في ميادين الحرب العالمية (الأولى) . وظنوا أن العالم في قبضة يدهم والأمم سلع تباع وتشترى في سوق الأطماع والأهواء ، ولكن إذا كان للسيف والمدافع في الدنيا أحكام ، فلعزم الأمم وحزمها وجدها وإخلاص بنيها أحكام وآثار ، فالقوة الغشوم لاسلطان لها على الأرواح والمبادىء والعقول والأفكار ، وليس في مقدورها أن تقف نهضة امة تسير إلى الأمام نحو المطمح الأسمى .

« برهنت الحوادث التي تعاقبت بعد انتهاء الحرب العالمية على أن العالم قد دخل دوراً جديداً من ادواره التاريخية ، وهو دور حرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها ، ومهما يبذل دعاة الفتح والاستعمار من الجهود في مقاومة هذا الحق المقدس فإن الشعوب تأبى ان تعيش مستعبدة تسوقها إرادة المستعمرين ، لأن من أعظم نتائج الحرب العامة ارتقاء القوى المعنوية في الأمم وإدراكها أن تلك القوى الكامنة فيها إذا اتحدت وعملت فلا سبيل للقوة أن تتغلب عليها .

« لقد رفعت الغشاوة القديمة عن ابصار الشعوب ، وقرأت مبادىء الحرية ومعاني الحياة الصحيحة على ضوء النار التي اشتعلت في ميادين القتال

اربع سنوات طوال ، فإن التاريخ قد خطها باحرف لاتمحي من دماء الملايين من بني الإنسان ، فسمع الناس في سائر أرجاء الدنيا نداء الحلفاء في كل آونة أن تلك الدماء والضحايا تبذل دفاعاً عن حرية الشعوب ، فالناس في مختلف الأرجاء قد سمعوا هذا النداء ووعوه ، وهيهات ان ينسوه ، وما من قوة في العالم تستطيع ان تغير سير التاريخ او تصد امواج الحرية التي تتدفق في مشارق الارض ومغاربها .

« إن المؤتمرات والمعاهدات لم تعد تملك البت في مصير الامم ، وقد ايدت حوادث التاريخ تلك الحقيقة الأزلية : « الحكومات تمر وتزول والامم تبقى وتدوم » .

« فقديماً انعقد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ بعد ان خرجت الدول الأوروبية فائزة من حروب نابليون ، وظن الملوك والسياسيون انهم قادرون على التصرف في اقدار الامم بعد أن تخلصوا من خصمهم القوى العنيد ، فوضعوا في فيينا اساس « المحالفة المقدسة » التي تعاهد الملوك فيها على ان يحكموا الشعوب حكما لا راى فيه للأمم ولا قيمة فيه للحقوق الوطنية ، ولكن الحوادث خيبت آمالهم ، فإن الشعوب اخذت تعمل على استرداد حقوقها المشروعة في الحرية والحياة ، وأخذت أركان معاهدة فيينا تتداعى تحت تاثير مبادىء الحرية التي انتشرت بين الشعوب الغربية في اثناء حروب نابليون ، ولم تكد تمضي اعوام معدودات حتى انفرط عقد المحالفة المقدسة وتغلبت إرادة الشعوب على قوة السياسيين المتآمرين على حرية العالم ، وتحطمت القواعد والأركان التي شيدتها الأهواء السياسية والمطامع الاستبدادية في مؤتمر فيينا .

« فالتاريخ يعيد نفسه بعد مائة عام ، مع فرق عظيم في مبلغ ارتقاء الشعوب وانتشار مبادىء الحرية التي عمت الدنيا باسرها شرقا وغربا ، ولاغرو فليس في التاريخ حرب أمكنها أن تهز أعصاب الإنسانية كلها وتنبه الأمم التي كانت غارقة في بحار الخمول والجمود مثل الحرب الأخيرة ، فلا عجب ان يسير العالم الآن إلى الأمام بخطوات سريعة لم يخطها من قبل ، وإن آثار ذلك لماثلة للعيان في تطور الحركات الوطنية والنهضات القومية بين الأمم المهضومة الحقوق ، فالأمم التي تصرفت مؤتمرات الحلفاء في مصيرها لا يمكن أن تستسلم لأحكام الهوى ولا أن تذعن لقرارات تلك المؤتمرات ، لأن الشعوب اقوى وكلمتها هي العليا ، والانسانية الجديدة ، وليدة الأجيال المتعاقبة ، وليدة الأحزان والآلام ، وثمرة التجارب والمصائب والمتاعب ، تابى أن تعيش الآن في ظلام العبودية ، فحسبها ما تحملته الأمم

من المصائب لتنفر من كل نظام يحول بينها وبين حريتها واستقلالها ، وليس في استطاعة العابثين بأقدار الشعوب مهما أوتوا من بطش وقوة أن يحرموا الأمم من رحمة الله ونعمة الحرية .

« فالدور الذى دخلته الإنسانية بعد الحرب العامة هو دور حرية الشعوب والأمم ، هو دور الأمل والعمل ، فيجب أن نعمل ونور الأمل يضيء لنا السبيل ، يجب أن نعمل لجهاد طويل تشترك فيه طبقات الأمة وتنظمه إرادتها العامة

« يجب أن نمضى فى سبيلنا دون أن نرجع إلى الوراء أو نقف فى منتصف الطريق أو نتعب من طول الجهاد » ـ ٢٢ يناير سنة ١٩٢٢ » .

* * *

الحيـــاة النيابية

فى البرلمان الأول

سنة ١٩٢٤

صدر الدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ،وقانون الانتخاب الأول فى ٣٠ من هذا الشهر ، واستعدت الأمة للانتخابات العامة عقب صدور الدستور مباشرة ، وإذ كان الانتخاب وقتئذ على درجتين فقد حدد لانتخاب المندوبين الثلاثينيين يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ ، ولانتخاب النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ ، ولاعادة الانتخاب يوم ١٧ منه عند عدم حصول المرشح فى اليوم الأول على الأغلبية المطلقة ، اى النصف زائداً واحداً من اصوات المندوبين الحاضرين .

واهتمت الأمة بالانتخابات بدرجتيها إهتماما عظيما دل على ارتقاء النضج السياسى فى البلاد ، وتتبع الناس بلهفة إجراءات التمهيد للانتخابات ، وتألفت اللجان الشعبية فى مختلف المدن والقرى ، وكان معظمها من لجان « الوفد » .

- وكانت الدلائل تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة فى الانتخابات (وقتئذ) ، فشخصية سعد زغلول ، وزعامته للأمة ، والمنزلة التى نالها فى نفوس المصريين ، كانت وحدها كفيلة بهذا الفوز ، ولا غرو فقد تركزت فيه الثورة ، لأنه كان زعيمها ، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقاً به والتفافاً حوله وتلبية لندائه فى الترشيح للانتخابات ، وبخاصة لأن عودته الثانية من المنفى كانت قبيل الانتخابات بمدة وجيزة ، فكان ترشيح الوفد (وقتئذ) يضمن فى الغالب فوز كل من يتقدم للانتخابات .

ظهر فوز الوفد أول ما ظهر فى الانتخابات الثلاثينية ، فإن معظم المندوبين الثلاثينيين كانوا من أنصاره ، وممن تعاهدوا على انتخاب مرشحيه للبرلمان ، فكان ذلك إيذاناً بفوز الوفد فى انتخابات النواب والشيوخ .

ولم يكن يزاحم الوفد فى الانتخابات سوى عدد قليل من مرشحى الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين ، وبعض المستقلين ، إذ لم تكن قد كثرت الأحزاب بعد فى البلد كما حدث بعد ذلك ، وكان مرشحو الحزب الوطنى

يعتمدون على مبادئهم وماضيهم فى الجهاد ، اما مرشحو الأحرار الدستوريين والمستقلون فكانوا يعتمدون فى مناطقهم على عصبياتهم العائلية ونفوذهم الشخصى .

لمست تيار الوفد-الجارف فى هذه الانتخابات ، فقد رشحت نفسى فى دائرة مركز المنصورة معتمداً على الله ، ومستنداً إلى مبادئى وشخصيتى وماضىّ فى الحركة الوطنية ، وكان الوفد قد رشح ضدى على بك عبد الرازق من اعيان المنصورة .

وقد تالفت لجنة وطنية لتاييد ترشيحى اخذت تجوب الدائرة وتوزع المنشورات على المندوبين والناخبين للدعوة إلى انتخابى . ويطيب لى ، وقد مضى اكثر من ربع قرن على تلك الحوادث ، ان ادون اسماء من اذكرهم من اعضاء هذه اللجنة ، اعترافاً بما لهم على من فضل فى نجاحى فى هذه المعركة الهائلة ، وهم : الحاج محمد عبد البر . سيد افندى على . الاستاذ عبد المجيد البيومى . صالح افندى الطنطاوى . الاستاذ محمود السيد عقل (بك المستشار بمحكمة الاستئناف الآن). الاستاذ حسين فهمى الصباغ . الاستاذ محمد عبد الرحمن . الاستاذ عبد الحميد الطوبجى . الحسينى افندى العسقلانى . الاستاذ على عبد الله . الشيخ ابراهيم جمعة . مصطفى افندى ابو الوفا . الشيخ احمد السعيد الجمل . اسماعيل افندى هواش . صالح افندى رمزى . حامد افندى عبد المجيد . شكرى افندى صادق . إلخ ، وفى الحق انهم عانوا متاعب كثيرة فى الطواف بالدائرة والمرور على كل مندوب او ذى مكانة فى بلده ، وإقناعهم بانتخابى ، وكنت امر انا ايضا معهم ، مجتمعين أو منفردين . والقى أحيانا ترحيباً واحيانا إعراضاً ، ولم يحصل لى اذى بفضل الله ، فإن مخالفىّ فى الراى كانوا فى الجملة يحترموننى شخصياً ، وقد وزعت على جميع مندوبى الدائرة وذوى الراى والمكانة فيها مؤلفاتى التى ظهرت إلى ذلك الحين وهى : « حقوق الشعب » و « نقابات التعاون الزراعية » و « الجمعيات الوطنية » ، فكان لها اثر كبير فى تزكيتى وتقدير المندوبين والناخبين لى .

وكان لطلبة الدقهلية لجنة تسمى (لجنة الطلبة العامة بالدقهلية) ساهمت فى المعركة الانتخابية ، وكان اعضاؤها يزكون مرشحى الوفد فى دائرة المديرية ، ولكنهم استثنوا دائرة مركز المنصورة ، فمع انهم كانوا فى الغالب وفديين ، آثرونى على مرشح الوفد ، وعملوا ذلك بوازع من ضميرهم ووجدانهم ، وكان لانضمامهم إلى جانبى اثر محمود فى نجاحى ، وحفظت لهم هذا الجميل على مدى السنين ، وقد صاروا الآن من رجالات القضاء

او المحاماة او الطب ، اذكر منهم : الأستاذ احمد كمال (بك المستشار بمحكمة الاستئناف). الاستاذ حسين حسنى المحامى . الاستاذ على السعدنى (القاضى الآن) . الاستاذ عبد الحميد خلاف (القاضى) . الاستاذ محمود البحيرى (رئيس النيابة) . الدكتور زكى منتصر . الاستاذ بدوى حمودة (بك المستشار بمجلس الدولة الآن) . الاستاذ محمد عاشور سكرتير عام شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، الاستاذ عبد الخالق الطنطاوى المفتش بالأوقاف . الأستاذ عباس رمزى وكيل النيابة . إلخ .

وبدات المعركة الانتخابية تقريباً منذ ابريل سنة ١٩٢٣ ، اى من يوم صدور الدستور وقانون الانتخابات ، واستمرت إلى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ اى يوم الانتخابات ، فكانت معركة طويلة المدى ، حامية الوطيس ، عانيت فيها متاعب جسيمة ، إذ كان مطلوبا منى ان امر على المندوبين فى بلادهم وإقناعهم شخصياً باستحقاقى لثقتهم ، وقد اصبت اثناء الحملة بمرض التيفوئيد فى يونيه سنة ١٩٢٣ ، ولزمت الفراش نحو شهرين ، اشتد بى خطر المرض فى خلالهما ، حتى اذن الله لى بالشفاء . كتب اخى المرحوم امين بك فى جريدة (الأخبار) بالعدد الصادر يوم ٢٧ يوليه سنة ١٩٢٣ النبذة الآتية تحت عنوان (شفاه الله) : « لزم الاستاذ عبد الرحمن بك الرافعى المحامى بالمنصورة الفراش منذ ايام لمرض انتابه ويسرنا ان نعلن بأن الأطباء قرروا زوال الخطر عنه وان صحته آخذة فى التحسن فنحمد الله على لطفه فى قضائه وقدره ونساله الشفاء التام » .

وقامت اللجنة اثناء مرضى بالطواف بدلا عنى فى الدائرة .

وفى الحق أن ضمير الشعب لم يتاثر إلى الحد الأقصى من الانقسام الذى حدث سنة ١٩٢١ ، فعلى الرغم من انى لم اعتمد فى حملتى الانتخابية على عصبية عائلية او نفوذ شخصى او قوة حزبية ، فإن ما عرفه الناس عنى من ماض وصفوه بالوطنية ، قد اوجد شيئاً من التوازن بينى وبين منافسى مرشح الوفد .

نجحت بصوت واحد

فزت على منافسى بصوت واحد ، إذ نلت ١٧١ صوتا ونال هو ١٧٠ صوتا ، وكان عدد المندوبين الذين اعطوا اصواتهم ٣٤١ مندوبا كان هذا الصوت الواحد حديث الناس فى مجالسهم ، وقال الذين شهدوا إعطاء الأصوات أن احد المندوبين ، وكان متقدما فى السن ، دخل ليعطى

صوته ، فسأله رئيس اللجنة (المرحوم بيومى بك مكرم القاضى بمحكمة مصر الابتدائية وقتئذ) عمن ينتخبه ، فأجاب على الفور : عبد الرحمن الرافعى ، ثم سكت هنيهة ، وتلعثم قائلا . بل أريد على عبد الرازق ، فرفض رئيس اللجنة عدوله عن رأيه واعتمد صوته لى ، وأخبرنى الذين شهدوا هذا الحادث أنهم سألوا الرجل بعد ذلك عما دعاه إلى العدول ، فاعترف لهم بأنه كان يريد إعطاء صوته لعلى بك عبد الرازق ، ولكن اسمى جرى على لسانه عفوا ، دون تفكير منه ، ولما فطن إلى خطئه (كذا تعبيره) أراد أن يتدارك الخطأ فصارح رئيس اللجنة بأنه إنما يقصد انتخاب على عبد الرازق لاعبد الرحمن الرافعى ، فرفض منه هذا العدول ، وقال إن هذا تلاعب لايجوز وأنه استنفد حقه فى الانتخاب باعطائه صوته أول مرة .

وتحدث الناس كثيراً عن نجاحى بصوت واحد وقال لى بعض الصوفية إنه صوت الله ، فحمدت لهم هذا التعبير ، وقلت لهم إننى فعلا كنت ومازلت (ولا أزال) معتمداً على الله .

وقد طعن فى انتخابى أمام مجلس النواب ، واكتنف الطعن بحوث فقهية طويلة فى نصاب الأغلبية ، مدلولها ، وفى قيمة هذا الصوت الذى رجح كفتى فى الميزان ، وكان سبباً لنجاحى ، وكان محور الطعن أن الأغلبية هى نصف الأصوات زائداً واحداً ، وبما أن عدد الأصوات التى أعطيت ٣٤١ فيكون نصفها ١٧٠ ١/٢ زائداً واحداً ، وتكون الأغلبية ١٧١ ١/٢ لا ١٧١ ، وأننى على هذا الحساب ينقصنى نصف صوت ، ولكن لجنة الطعون رأت أن طريقة الحساب بهذا الشكل غير معقولة ، وأن الأغلبية فى هذه الحالة تكون بجبر الكسر ، وأقر المجلسه وجهة نظر اللجنة ، وقرر رفض الطعن .

نال الوفد تسعين فى المائة من مقاعد النواب ، وفشل فى الانتخاب أشهر خصوم سعد أو الذين لايؤيدون سياسته ، وسقط رئيس الوزارة يحيى ابراهيم باشا فى دائرته الانتخابية « منيا القمح » ، وفاز عليه مرشح الوفد ، وكان سقوطه شهادة ناطقة له بنزاهته ومحافظته على حرية الانتخابات وتجنبها تدخل الحكومة وضغطها على حرية الناخبين فى جميع المناطق ، مما يذكر له بالخير حقاً . إذ كانت هذه الانتخابات نموذجاًللانتخابات الحرة .

* * *

فى المعارضة البرلمانية

إن المثالية هى التى جعلتنى أختار المعارضة فى البرلمان الأول سنة ١٩٢٤ ، فقد شعرت أن من واجبى كنائب أن أتخذ من الحياة النيابية أداة للكفاح الوطنى ، وأن تكون استمرارا لكفاحى الماضى ، وهذا يقتضى منى أن أكون على شىء من الاستقلال عن الوزارة القائمة ـ وزارة سعد ـ فأؤيدها فيما تحسن ، وانتقدها فيما تخطىء فيه ، وأعبر عن مبادىء وأفكار قد لا تدين بها الأغلبية ، وهذا ما يسمى « المعارضة » ، فاتجاهى إلى المعارضة كان إذن اتجاها سليما قويما ـ فيما أظن ـ ولكنها مع ذلك جلبت علىَّ متاعب وعداوات كثيرة ، ظهر أثرها على تعاقب السنين ، بالرغم من اعتراف الجميع أن المعارضة ضرورية للحياة الدستورية . إن هذا كلام يقولونه بأفواههم ، ولكنهم فى خاصة نفوسهم لا يطيقون المعارضة ، ويتربصون بها الدوائر ، وينتهزون الفرص للتخلص من المعارضين وإسقاطهم ، وهذا ما حصل لى سنة ١٩٢٦ و ١٩٣٦ و ١٩٥١ .

ساهمت مع لفيف من إخوانى وزملائى فى وضع التقاليد الصالحة للمعارضة البرلمانية القويمة .

تألفت المعارضة فى بداية الحياة البرلمانية سنة ١٩٢٤ من نواب الحزب الوطنى ، وكنا فى مجلس النواب لا نزيد على أربعة وهم : عبد اللطيف الصوفانى بك . وأنا . والدكتور عبد الحميد سعيد . والأستاذ عبد العزيز الصوفانى . حملنا معا لواء المعارضة ، وكانت غايتنا أن نجعل من الحياة النيابية أداة جهاد فى الذود عن حقوق البلاد ، ومجال توجيه للحكومة للأخذ بوسائل الإصلاح فى شتى نواحيه ، وإقامة حكم صالح نزيه ، وقد حرصت مع اخوانى على أن نسير على مبادىء الحزب الوطنى داخل مجلس النواب ، فكنا لا نفتأ نتمسك بالجلاء ووحدة وادى النيل ، وننشد أن يشاركنا الجميع فى ذلك ، كما كنا نعالج المسائل الداخلية بروح الرغبة الصادقة فى الإصلاح ، ولم نكن ننظر إلى وزارة سعد كخصم نحاربه ، بل كنا نقدر فيها صفة الوكالة عن الشعب ، تلك الوكالة التى نالتها فى ميدان الانتخاب ، فكان موقفنا منها موقف التوجيه الخالص لخير البلاد ، كنا نعضدها فيما كان يتفق ومبادئنا ، وننقدها فى رفق ولين فيما كنا نختلف وإياها فيه ، ولم يدر بخلدنا أن نخلق لها العقبات أو نشارك فى المساعى لإسقاطها ، ولكن الوفد لم يقابل هذه

الروح بالتقدير والاعتدال ، بل حنق من موقفنا ، إذ كانت سياسته (ولم تزل) اضطهاد المعارضة والمعارضين ، وخلق ديكتاتورية برلمانية يتمثل فيها الحكم المطلق بشكل يتفق مع ظواهر الدستور دون حقيقته ومعناه .

واذكر ان اول موقف لى فى المعارضة كان لمناسبة المناقشة فى خطاب العرش (جلسة ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) الذى القاه سعد زغلول يوم افتتاح البرلمان (١٥ مارس من تلك السنة) ، وكانت جلسة هامة ، حضرها سعد وبقية الوزراء ، ورأس الجلسة أحمد مظلوم باشا ، وكان يقدرنى تقديرا خاصا وينظر إلىّ بود واحترام ، ويعطينى حقى فى الكلام بارتياح وسهولة ، مما كان ييسر لى مهمة الكلام فى المجلس . كان دورى فى الكلام فى تلك الجلسة ياتى بعد عبد اللطيف الصوفانى بك ، وقد قوطع فى بعض العبارات غير مرة ، ولكن المجلس تركه يستكمل كل ما أراد الإفضاء به ، وفى اثناء خطابه همس فى اذنى هارون سليم ابو سحلي (باشا) نائب فرشوط ، وكان صديقا لى ، ويجلس خلفي ، ناصحا لى ان اتنازل عن كلمتى ، لأنه يرى جو المجلس غير موائم للمعارضة ، فلم ألق بالى إلى نصيحته ، وتكلمت معارضا فى دورى ، فالفيت من المجلس إصغاء تاما وحسن استقبال ، على خلاف ما كان يظن هارون بك ، ورأيت مثل ذلك فى كل مرة طلبت فيها الكلام .

وكنا من ناحيتنا نحن المعارضين نجتنب العبارات العنيفة او الكلمات النابية فى النقاش ، وبذلك وضعنا فى مستهل الحياة البرلمانية تقاليد اظن انها صارت اسسا صالحة للمعارضة النزيهة ، وقد انضم إلينا فى المعارضة النواب الدستوريون وبعض المستقلين وبعض النواب الوافديين الذين مالوا إلى اتجاهاتنا ، فبلغت عدتنا عشرين نائبا ، طوى الردى معظمهم ، وبقى منهم ثلاثة او اربعة ، وجميعهم هم : عبد اللطيف الصوفانى . عبد الحميد سعيد . عبد الرحمن الرافعى . عبد الحليم العلايلى . عبد العزيز الصوفانى . محمد شوقى الخطيب . السيد عبد العزيز خضر . الدكتور محمود عبد الرازق . عبد الجليل ابو سمرة . على على بسيونى . سلطان السعدى . هارون سليم ابو سحلي . على الطحاوى المغازى . احمد المليجى . محمد الشريعى . خليل ابو رحاب . عبد الله ابو حسين . محمود وهبة القاضى . محمد توفيق إسماعيل .

ومع أن مجلس النواب سنة ١٩٢٤ كان فى الجملة واسع الصدر بإزاء المعارضة ، فالوزارة نفسها – وزارة الوفد – لم تكن على هذا الغرار ، فقد كانت تنظر إلى المعارضين بعين الحقد ، وبدا ذلك مما اضمره الوفد لنا من المحاربة فى الانتخابات اللاحقة .



وقد قيل عني انني بمواقفي المعارضة كنت اريد إحراج سعد ، ولعمرى إن هذا كان ابعد ما يكون عن خاطرى ، فإني ما قصدت إحراج سعد او وزارته ، بل كنت ارى في الحياة البرلمانية ميدانا لاستمرار الكفاح ضد الاحتلال ، فكنت لا افتا احمل على سياسة العدوان البريطاني في مختلف المناسبات ، وهي الخطة التي اتبعتها الاغلبية الوفدية في مجلس النواب حينما اشتد هذا العدوان في يونية ونوفمبر سنة ١٩٢٤ لمناسبة حوادث السودان .

لم اكن اقصد إحراج سعد ، ولكن سعدا كان لا يطيق المعارضة ، ويحنق عليها . لأنه لم يكن يريد من النواب إلا مؤيدين له . وقد زاد حنقه عليّ حين بدرت منه كلمة بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ عدت عليه خطا سياسيا كبيرا . ذلك اني وجهت سؤالا إلى وزير الأشغال (المرحوم مرقس حنا باشا) طلبت فيه العمل على وقف المشروعات التي كان الانجليز يقيمونها في الجزيرة (بالسودان) ، ولقد اجاب مرقس باشا على سؤالي في هذه الجلسة إجابة غير مطمئنة . وحصل نقاش بيني وبينه . وكان غرضي التنبيه إلى وجوب درء خطر يتهدد مصر من استمرار هذه المشروعات . ومع ان السؤال كما تحدده الأوضاع البرلمانية يجب ان يظل مقصورا بين السائل والمسؤول ، فان سعدا تدخل في النقاش وقال موجها الكلام إليّ : « هل عندكم تجريدة ؟ » واراد بهذه الكلمة ان يظهر استحالة وقف هذه المشروعات .

وكانت سقطة كبيرة اتخذها خصومه مادة للطعن عليه ، اما انا فلم يزد تعليقي عليها على قولي . « كنا ننتظر ان نستمد الأمل من كلمات دولة الرئيس لا ان نسمع كلمات تبعث الياس في النفوس » ، ولكن الوفديين حمّلوني مسئولية تلك الكلمة وكانوا يقولون إنني احرجت سعدا وجعلته يقولها ! وهذا من اغرب ما يسمع في معرض التجني . فسؤالي لم يكن موجها إليه ، وهو الذى اقحم نفسه في موضوع موجه إلى احد الوزراء ، وكان تدخله مفاجاة لي ، فإذا كان قد اخطا في تدخله وفي قولته هذه ، فكيف اتحمل هذا الخطا ؟

حوادث السودان سنة ١٩٢٤

وصداها في البرلمان

وقعت ازمة سياسية في يونية سنة ١٩٢٤ على اثر منع حكومة السودان سفر وفد يمثل خيرة رجاله المؤيدين لارتباطه بمصر والمقاومين للحركة الانفصالية التي دبرها الانجليز هناك ، فقد منعت سفر هذا الوفد إلى مصر ، ولم تكتف بذلك بل اعتقلت بعض أعضائه ، وفي الوقت نفسه أخذت تستكتب صنائعها عرائض بالولاء للحكم البريطاني .

كان لهذه الأزمة صداها في مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤ ، وكانت من أهم جلسات البرلمان ، تكلمت فيها ، وتكلم فيها ايضا عبد اللطيف الصوفاني بك ، ومما قلت في كلمتي :

« إن البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة ، وهو قلبها الخفاق ، وفي هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في السودان ، إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان : حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السوداني ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانجليزية .

« أما الحركة الطبيعية فهي التي عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس من جماعة من رجالات السودان وذوي الرأي فيه ينادون بانهم ألفوا وفدا بقصد الحضور لمصر لإظهار ولائهم لمصر ولمليك البلاد فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ومنعتهم عن اداء هذه المهمة الوطنية .

« أما الحركة المصطنعة فتدبرها السلطة الانجليزية ، فقد أوعزت إلى صنائعها وبعض موظفي السودان بعقد اجتماع صوري يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانجليزي ، فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها لأن الحوادث التي تقع في السودان الآن إنما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان وعلى حقوق السيادة المصرية ، وإذا قلت السيادة المصرية فلا أرمي إلى الاستعمار والتحكم ، وإنما اقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التي يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء .

« فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التي يدبرها الانجليز مصطنعة وأن الحركة الطبيعية هي التي ظهرت في التلغراف الوارد علينا .

« سادتي يجب ان نعلن العالم أننا أول من يهمه عمران السودان وتقدمه ، وإن التاريخ شاهد على اننا كنا على الدوام عونا للعمران في السودان ، وما تدعيه السياسة الانجليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصلحة

العمران فى تلك البلاد قول مكذوب ، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية وشيدوا القصور والبنايات وفتحوا المدارس وشقوا الترع واقاموا السدود والجسور على النيل وثبتوا كل دعائم العمران فى السودان وضحوا فى سبيل ذلك بحياتهم وأموالهم » ، إلى أن قلت : « فاضم صوتى إلى الصوفانى بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل كما احتجت الأمة المصرية فى ابريل سنة ١٩٢٢ عندما اقام الانجليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة كان من جرائها محاكمة الضابط السودانى على عبد اللطيف لأنه لما رأى أن الانجليز ساعون للقيام بهذه الحركة تظاهر مع جماعة من إخوانه وأعلنوا عن عواطفهم وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر ، وأظهروا علنا أن كل هذه الحركات التى يقوم بها الانجليز حركات مصطنعة . ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج وأن تضع حدا لهذه المسائل ، أن معالى مرقس حنا باشا (وزير الأشغال وقتئذ) وقت أن كان نقيبا للمحامين تطوع للدفاع عن على أفندى عبد اللطيف وعزم على السفر للخرطوم ولم يمنعه إلا انه فوجىء بتلغراف ينبئه بصدور الحكم على الضابط السودانى ، وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعا إذ لا يوجد أى خلاف بيننا ونحن نصرح علنا باننا نؤيد الوزارة كل التأييد فى الدفاع عن حقوق مصر والسودان ونؤيدها فى ذلك كله بكل إخلاص » .

وقد عقب سعد على أقوال خطباء هذه الجلسة بكلمة قال فيها :

« تحركت مسالة السودان اليوم ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها ، ولكننى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة فى شعوركم بالنسبة للسودان بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر .

« والإجراءات التى تتم الآن فى السودان كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الرافعى بك على نوعين : الأول : وثائق تكتب واجتماعات تعقد لإظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية ، والثانى : منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور إلى مصر . فأما القسم الأول وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلام الامتنان من الحكومة الانجليزية فانا نصرح هنا وفى كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا .

« إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة وحصل التمسك بها فلسان مصر يقول إنها أوراق باطلة لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة وأنه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية .

« انا فى تصريحى هذا منضم إليكم فيما اعلنتم من ان هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا ، وهذا كاف (اصوات : بدون شك) .

« واما فيما يتعلق بالقسم الثانى الا وهو منع السودانيين المخلصين ، وكلهم فيما اظن مخلصون لنا ، راضون عن حكمنا ، راغبون فى بقائنا بالسودان كاخوان لهم ، معتقدون ان بلادهم جزء لا يتجزا من مصر ، اقول إن هذه الإجراءات مستنكرة ونعلن لجهات الاختصاص بصفتنا حكومة وبصفتنا مجلس نواب استنكارنا لما يكون صحيحا منها واحتجاجنا عليها ، وإنى لمغتبط بان لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة وان تتخذ ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان » .

وانتهت المناقشة بتقديم اقتراحين ، احدهما منى ، وهذا نصه :

« على اثر التلغراف الذى ورد إلى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور إلى مصر للإعراب عن ولاء السودانيين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها ، وعلى اثر الانباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ، يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر ويعلن استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » .

والثانى من حسين بك هلال ، وهذا نصه :

« بعد سماع التصريحات الحكيمة التى ابداها حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص الإجراءات غير الشرعية القائمة الآن فى السودان للسعى فى فصل السودان عن مصر يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ويطلب الانتقال لجدول الأعمال » .

فوافق المجلس بالإجماع على الاقتراحين معا .

واصدر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى بجلسة ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤ :

....

تصريح الحكومة البريطانية عن السودان

فى مجلس اللوردات

وعلى اثر تصريحات سعد باشا فى مجلس النواب بجلسة ٢٣ يونيه قامت مناقشة بمجلس اللوردات عن السودان يوم ٢٥ يونيه ، وصرح اللورد بارمور نائب الحكومة فى هذا المجلس قائلا :

« إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها والتى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة انجلترا بخسارة عظمى ، واستطيع ان اقول من غير تردد إن نظام السودان لن يسمح بتغييره ولا أن ينفذ التغيير من غير موافقة البرلمان » .

فظهر من هذا التصريح أن وزارة العمال لا تختلف عن غيرها فى سياستها الاستعمارية فى السودان . وقد رد سعد على هذا التصريح فى مجلس النواب (بجلسة ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤) ضمن خطبة قال فيها :

« إنى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه وفى حضرتكم الموقرة اصرح بان الامة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل) ، فهى تسعى للتمسك بحقها ضد كل غاضب ، ضد كل معتد ، تتمسك بهذا الحق فى كل فرصة وفى كل زمن . تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل إلى التمتع به ، وإن كنا فى حياتنا لا نصل إلى أن نتمتع بحقنا فاننا نوصى ابناءنا وذريتنا ان يتمسكوا به ، ولا يفرط فيه قيد شعرة ، وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وابناء ابنائهم ، ولابد ان يأتى يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا ، إن حقوق الأمم لا تضيع ولا تتاثر بمجرد ان يقول الغاصب إنى اريد أن اتمتع بها دون أصحابها ، كلا ، ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب ، ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصى ابناءنا بالتمسك به ، وما دام ابناؤنا يقتفون خطواتنا فلابد أن نتمتع به نحن أو هم إن شاء الله تعالى (تصفيق) .

إلى أن قال : « اما فيما يتعلق بالمفاوضات فقد جاء فى هذه التصريحات : « إنها ستكون على اساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وقد صرحت غير مرة باننى استنكر هذا التصريح . استنكرته خارج الحكومة . استنكرته فى البيان الوزارى . استنكرته فى كل مناسبة ، ولا ازال استنكره إلى الآن ، واقول إنهم وان قالوا إننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن تتفاوض على أساس هذا

التصريح ، ولقد سبق أن قلت لكم إني إذا لم اجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس فإني لا ادخل في المفاوضات اصلا ، وانا عند قولي ، وقلت لكم ايضا إني إذا لم اصل إلى هذا فإني اتخلى عن الحكم وانا مستعد لهذا التخلي (اصوات ـ ابدا . حاشا) هذا ما عزمت عليه والرأى لكم (تصفيق متواصل) .

وقد عقبت على خطبة سعد بخطبة قلت فيها :

« أرى واجبا عليّ أن أبدأ كلمتي بتوجيه جزيل الشكر والثناء إلى دولة الرئيس الجليل على تصريحاته التي فاه بها اليوم لأنه عبر بهذه التصريحات عن شعور الأمة ، عبر تعبيرا صحيحا عن تمسكها كل التمسك بحقوقها كاملة . سادتي : نحن في صراع مع السياسة الانجليزية ، ولسنا منخدعين في تلك السياسة ولا معتقدين البتة أن هذا الصراع ينتهي في ساعة أو في يوم ، وهذا الصراع سيطول وقد يطول طويلا ، ولكننا ما دمنا متمسكين بالحق فان هذا الصراع لابد أن ينتهي بفوز الحق وخذلان الباطل (تصفيق) ، وما التصريحات السياسية التي تلقى في مجالس النواب إلا سهام يتراشق بها المتخاصمون كما يترامي المتقاتلون بالقنابل في ساحة القتال ، فهذه التصريحات التي فاه بها الساسة الانجليزية اخيرا في مجلس اللوردات إنما هي سهام يقصد منها ان تثبط من عزائمنا ، ولا غرض لرجال السياسة الانجليزية سوى ذلك ، ولقد لجأوا إلى هذه الطريقة في كل مناسبة قويت فيها الحركة الوطنية ، فانكم تذكرون انه عندما قامت حركتنا في سنة ١٩١٩ سمعنا في مجلس العموم ومجلس اللوردات تصريحات خطيرة أشد من التصريحات الأخيرة ، ومع ذلك لم تكن تلك التصريحات القديمة لتقلل من عزمنا بل تخطيناها وسرنا إلى الأمام بعزيمة صادقة ولم نكترث لها ولم نعبأ بها » ، إلى أن قلت : « والآن أقول لكم إنه إذا كان الانجليز يعتقدون اننا ضعفاء أمامهم فان لنا قوة معنوية لا تنكر ، واننا إذا كنا ضعفاء ماديا فنحن اقوياء معنويا ، ولقد برهن التاريخ على أن القوة المعنوية للشعوب تستطيع أن تهدم كل قوة مادية تعترضها ، ولنذكر جميعا أن المصرى هو مادة العمران في السودان فلا يمكن بقاء العمران هناك إذا انقبضت الأيدى المصرية عن العمل ، فقد قال لى خبير في شئون السودان عاد منه اخيرا : إن الانجليز لا يستطيعون أن يقيموا مشروعات الرى في السودان إذا لم يستخدموا العمال المصريين والأيدى المصرية ، وقد جربوا مرارا ان يستخدموا عمالا صوماليين او هنودا او يمانيين أو جنودا فلم يستطيعوا أن يقيموا هذه المشروعات ولا أن يستمروا في العمل ، والتجأوا أخيرا إلى عمال مصر

وجنود مصر ، ففي يدنا قوة معنوية . فى يدنا أن نعمل عملا سلبيا وهو الا نساعدهم على أن يعملوا ضد مصلحتنا وضد مصلحة السودانيين فى تلك البلاد ، وفى هذه الحالة لا اظن الانجليز يتجاهلون قوة مصر المعنوية . انا لا اقول إننا نلجا إلى طرق العنف والثورة ، ولكن فى يدنا قوة سلبية أمضى سلاحا من طرق العنف ، وقد تكون هذه القوة هى السر فى تلك الحقيقة التاريخية التى اجمع عليها المؤرخون وهى « ان وادى النيل مقبرة الفاتحين من قديم الزمان » (تصفيق) ، وان هذه القوة هى مصداق الحديث الشريف « مصر كنانة الله فى ارضه فمن ارادها بسوء قصمه الله » (تصفيق) .

....

تلاحق الحوادث

على أثر إخفاق محادثات سعد ـ مكدونالد (سبتمبر ـ أكتوبر سنة ١٩٢٤) ثم استقالة سعد فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، فاسترداد استقالته ، ثم مقتل السردار السير لى ستاك باشا فى ١٩ نوفمبر ، فالإنذارات البريطانية ، فاستقالة سعد نهائيا ، اجتمع مجلسا النواب والشيوخ فى مساء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ فى جو مضطرب مكفهر ، واعلن سعد فى كلا المجلسين استقالة الوزارة واستعداده لتاييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد . وقرر مجلس النواب فى تلك الجلسة الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج إلى لجنة الفها المجلس من اربعة اعضاء وهم : الوكيلان حمد باشا الباسل وأحمد محمد خشبة بك (باشا) والأستاذ مكرم عبيد (باشا) ، وانا ، فوضعنا صيغة الاحتجاج ، واقره المجلس بالإجماع ، وهذا نصه :

« إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها يعلن مجلس النواب » :

« (اولا) تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطنا واحدا لا يقبل التجزئة (ثانيا) انه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم إلى العدالة ، فانه لمما يؤسف له كل الأسف ان الحكومة البريطانية رأت ان تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من امة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ، فلم تقتصر على مطالبها البالغة حد الإرهاق فيما يتعلق بالجريمة

نفسها بل تعدت هذه الدائرة وذهبت إلى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ، والتصريح بزيادة مساحة الأطيان التى تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية فى السودان من ٣٠٠ الف فدانا إلى ما لا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية فى مصر ، إلى آخر ما جاء فى التبليغات الانجليزية ، ثم نفذت فعلا ما توعدت به وزادت عليه احتلال جمارك الاسكندرية معلنة انه اول التدابير التى تنوى اتخاذها .
ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد لما فيها من الاعتداء على استقلالها والتدخل فى شئونها والعبث بدستورها وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها اى علاقة بالجريمة ولا نظير لها فى التاريخ .

« فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملأ العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ويشهد الامم المتمدينة على تلك المطامع الاستعمارية التى لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الامم المقدسة ، ويبلغ احتجاجاته برلمانات العالم ، ويرفع الامر إلى مجلس عصبة الامم طالبا إليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن امة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا » .

واقر المجلس هذا النص بالإجماع :

وقرر مجلس الشيوخ احتجاجا بهذا المعنى :

....

انتخابات سنة ١٩٢٥

تالفت وزارة زيور باشا يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وفى ٢٤ ديسمبر استصدرت مرسوما بحل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة ، وهكذا عدتُ إلى ماساة الانتخابات ولم يمض عام على متاعبى فى المعركة الأولى ، وكنت اتوقع محاربة الوفد لى فى الانتخابات الجديدة بسبب مواقفى فى المعارضة ، فبذلت فى هذه المعركة مجهودا مضنيا لا يقل كثيرا عن مجهودى فى الانتخابات الاولى . وان كان اقصر منها مدى ، وكان مما لجات إليه هذه المرة أن طبعت كتابا عن (أعمالى فى مجلس النواب) اوردت فيه مجموعة اعمالى نقلا عن المضابط الرسمية واقوال الصحف ، ووزعته مجانا فى جميع بلاد الدائرة ليكون شفيعا لى فى إعادة انتخابى ، والمعت فى مقدمته إلى ما سالقاه من المحاربة فى الانتخاب . ويطيب لى أن انشر هنا هذه المقدمة

لانها تمثل صورة من افكارى وتاثراتى ومتاعبى فى الحياة السياسية . قلت :

« هذه مجموعة اعمالى فى مجلس النواب ، انشرها لمناسبة تقدمى للانتخاب للمرة الثانية فى الدائرة التى شرفتنى بالنيابة عنها فى المرة الأولى - دائرة مركز المنصورة .

« ان من حق كل دائرة انتخابية ان تطلب من نائبها ان يقدم لها حسابا عن اعماله فهانذا أؤدى واجب الأمانة واقدم حسابا عن اعمالى فى دار النيابة :

« اتقدم للانتخاب بمشيئة الله تعالى هذه المرة لكى أواصل اعمالى فى مجلس النواب واتم المشروعات التى قدمتها ودافعت عنها وحالت الظروف بكل أسف دون إنفاذها فى دور الانتخاب الأول . اتقدم للانتخاب لنفس الغرض الذى تقدمت من اجله فى المرة الأولى ، وهو أن أضع مجهوداتى وقواى ومعلوماتى تحت تصرف الغاية التى تقصر دونها كل غاية وهى الاستقلال التام لمصر والسودان ، مجددا العهد ان أخدم الوطن بكل إخلاص ونزاهة واستقامة بعيدا عن كل مصلحة شخصية او غاية حزبية .

« من أراد ان يحكم لى او علىّ فليقرا هذه المجموعة ، وليمعن النظر فى كل سطر من سطورها المنقولة عن المحاضر الرسمية لجلسات مجلس النواب ، وليقرا ما كتبته الصحف الوفدية تعليقا على اقوالى ، ثم ليحكم بعد ذلك ضميره وليكن حكم الضمير نافذا لا مرد له . انى ما تقدمت للانتخابات لمصلحة شخصية ، ولو كنت اوثر مصلحتى الشخصية لابتعدت عن الحياة النيابية ، لأنى ما جررت منها مغنما ، فضلا عن انها عادت علىّ باضرار يعرفها الكثيرون ولكنى احتملت هذه الأضرار وانى مستعد لأن احتمل مثلها واضعافها بالصبر والرضا والارتياح لأن فى أعناقنا جميعا امانة الوطن وليس من صدق الوطنية ان يتردد الإنسان فى احتمال هذه الأمانة . اتقدم للانتخابات وانا عالم بان قوما قد اعتزموا أن يحاربونى ويلقوا فى طريقى ما شاءوا من العقبات ، فإلى هؤلاء السادة الأماجد اقول لهم : إنى لست حريصا على الانتخابات بمقدار حرصى على الدفاع عن المصلحة الوطنية وعن الحقيقة والتاريخ .

« فها انذا انشر على الملأ صحيفة اعمالى فى مجلس النواب ، فهى حجتى امام ناخبى الذين شرفونى بثقتهم ، وهى حجتى امام الناس ، امام خصومى وأصدقائى على السواء ، وهى حجتى امام التاريخ . انا لا أذكر فى هذه المقدمة أعمالى فى المجلس ، وحسبى ان يقراها المنصفون مدونة فى هذه المجموعة ، ولا أزكى نفسى ، ولكن اقول فقط كلمة صغيرة للذين عزموا على ان يحاربونى فى الانتخابات : ايها السادة . الم تشتركوا فى آخر جلسة من جلسات البرلمان فى القرار الإجماعى الذى اصدره المجلس باختيارى مع

الأستاذ مكرم عبيد بك لوضع احتجاج المجلس على اعتداءات السياسة الانجليزية بعد حادثة السردار وكان القرار مبنيا على « اختيار اثنين موثوق بهما ثقة تامة بالإجماع » فإذا كنت انا الضعيف موضع هذه الثقة في اشد الأوقات حرجا فكيف أكون الآن ، ولم يمض شهر على هذه الشهادة الإجماعية ، موضع الطعن والتشهير ؟ الم تكن هذه الشهادة نتيجة أعمالى في المجلس ؟ انى اترك لضمائركم تقدير هذا الموقف وانى واثق بأنكم ستجيبون غدا أو بعد غد صوت الحق والضمير .

« إنى واثق من حكم الضمائر إذا حكمت ، وإنى مطمئن لأنى أديت واجبى وسيحكم التاريخ ، وسيحكم الله وهو خير الحاكمين .

« إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه انيب »

المنصورة في ٥ يناير سنة ١٩٢٥ عبد الرحمن الرافعى

وقد رشح الوفد ضدى هذه المرة الأستاذ السعيد محمد سبع (بك - وكيل مدير مصلحة الأملاك الآن ١٩٥١) وفزت عليه باصوات قليلة ، ولم يكد المجلس الجديد يجتمع يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ حتى حل فى اليوم نفسه ، فضاعت مجهوداتى فى الانتخاب سدى .

وقد عطلت الحياة النيابية بعد هذا الحل نحو ثمانية أشهر ، إلي أن اعادت على اثر اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه في السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ ويعقب هذا الاجتماع ائتلاف الأحزاب ثم انعقاد المؤتمر الوطنى ثم انتخابات سنة ١٩٢٦ .

● ● ●

صدمة سنة ١٩٢٦

شهــداء الانتخـابات

أصبت في حياتي بصدمات كثيرة لا أريد أن اشغل القارىء بها . على أن اشد صدمة اصابتني وقعت لي سنة ١٩٢٦ .

كانت هذه السنة في مجموعها فوزا للأمة ، وقد تحدثت عن تفاصيل هذا الفوز في الفصل الحادى عشر من كتابي « في أعقاب الثورة » « ج ١ » تحت عنوان (اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه وعودة الحياة الدستورية) .

أما بالنسبة لي شخصيا ، فكانت هذه السنة صدمة بل محنة كادت تودى بي لولا أن اعانني الله عليها بالصبر والثبات .

كانت عودة الحياة الدستورية نتيجة لدعوة المرحوم أمين بك الرافعي إلى اجتماع البرلمان المنحل من تلقاء نفسه في السبت الثالث من شهر نوفمبر سنة ١٩٢٥ . وقد ساهمت في نجاح هذه الدعوة بصفتي عضوا في مجلس النواب المنحل وشقيقا لصاحب الدعوة ، واجتمع البرلمان فعلا في فندق الكونتننتال يوم السبت ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ برياسة سعد ، وكان هذا الاجتماع أول خطوة نحو استئناف الحياة الدستورية وعودة الوحدة إلى الصفوف وائتلاف الأحزاب القائمة وقتئذ وهي الوفد والحزب الوطني وحزب الأحرار الدستوريين ، وتم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة على الدخول في المعركة الانتخابية التي أسفر عنها انعقاد المؤتمر الوطني متفاهمة غير متحاربة ، متعاونة غير متنازعة ، وكان ظني أن لا أجد العناء الذى وجدته في انتخابات سنة ١٩٢٤ ، أو انتخابات سنة ١٩٢٥ ، فانها في الحق قد اضنتني وأرهقتني ، وكان من حقي أن استريح في معركة سنة ١٩٢٦ ، فان الائتلاف قد أراح معظم الأعضاء البارزين من الأحزاب ، حتى فاز اكثرهم بالتزكية . وقبل أن يتم اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه قابلت سعدا في منزله مع حافظ رمضان بك (باشا) والدكتور عبد الحميد سعيد ، وعرضنا عليه أن يؤيد الفكرة ويصدر تعليماته إلى نواب الوفد وشيوخه بحضور الاجتماع ، فتلقى الفكرة بالارتياح والتحبيذ ، وأحسن مقابلتنا وتبسط في الحديث والتفكه معنا ، وانصرفنا مغتبطين مبتهجين ، ولكن بعد اجتماع البرلمان وتصافي الأحزاب وتبادل الاجتماعات بينها ، جاء دور توزيع المقاعد ، ففوجئت بأن الوفد

يعارض في ترك دائرة (مركز المنصورة) لى ، واصر على أن تكون من دوائر الوفد ، أى على انتزاعها منى .

....

الوفد يصر على إقصائى

فحدثت ازمة بين الوفد والحزب الوطنى بسبب هذا الموقف نحوى ، ورأى الحزب أن في قبول هذا الوضع إذلالا له وخذلانا لعضو بارز من اعضائه انتخب مرتين عن هذه الدائرة وأدى واجبه ورفع صوت مبادىء الحزب في البرلمان ، وفاتحنى اخوانى في أن ننقض الائتلاف ما دامت النيات قد بدت غير سليمة إلى هذا الحد ، فلم اوافقهم على اقتراحهم ، وابيت أن تكون مسالتى سببا لنقض الائتلاف ولما يجف المداد الذى كتبت به وثيقته في اجتماع الكونتننتال ، ورأيت من الأحرار الدستوريين مسايرة للوفد في اقصائى عن البرلمان ، ونصحوا اقطاب الحزب الوطنى بالتساهل في مسالتى .. ولم يكونوا في حاجة إلى هذه النصيحة ، لانني انا نفسى قد نصحتهم بذلك من قبل . على أنه قد آلمنى من الاحرار الدستوريين تهوينهم لشانى إلى هذا الحد ، وقد كنت احمل عنهم عبء المعارضة في مجلس النواب الأول ، وكانوا يتخذون من مواقفى مادة لحملاتهم على الوفد ، ثم بعد أن وقفنا بينهم وبين الوفد ، خذلونى إرضاء للوفد !

وقد سويت الأزمة تسوية شكلية بأن جعلت دائرة مركز المنصورة من الدوائر التى خصصت للوفد[1] مع « استثناء » ثلاث دوائر منها فقد اتفق على أنه « يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد فيها » ، ومن هذه الدوائر الثلاث دائرة مركز المنصورة ، وكلمة (يجوز) وعبارة (استثناء) توحيان إلى الذهن أن كلا من هذه الدوائر الثلاث هى اصلا من الدوائر التى خصصت للوفد ولكن (يجوز) للحزب الوطنى منافسة الوفد فيها ، وقد رأيت أن هذه الصيغة تضعف مركزى في الانتخاب ، لأن اقل ما اواجه به أن هذه الدائرة قد خصصت للوفد باتفاق الأحزاب وقد اجيز للحزب الوطنى منافسته فيها ، فهى بذلك من حق الوفد ومن حق مشرح الوفد ولكن من باب المجاملة اجيز لمرشح الحزب الوطنى مزاحمة مرشح الوفد فيها .

وفهمت من ملابسات هذه الأزمة أن الوفد رغم الائتلاف لم ينس لى مواقفى في المعارضة في البرلمان الأول ، فاصر على إقصائى عن دار النيابة ، وتم له

---

(١) خصص للوفد ١٦٠ دائرة وللأحرار الدستوريين ٤٥ وللحزب الوطنى ٩ دائرة .

ما اراد ، وقد درست موقفى فى الدائرة مع لفيف من أنصارى فيها ، وبحثنا فيما يكون لهذا القرار من اثر فى احتمال نجاحى أو سقوطى فى الانتخاب ، فرجح معظمهم سقوطى ، وبخاصة لأن انتخاب هذه السنة (١٩٢٦) كانت اول انتخابات تجرى على درجة واحدة اى على نظام الانتخاب المباشر ، ومن الصعب إقناع نحو عشرة آلاف ناخب بانى أكفأ وافضل من مرشح الوفد ' إذ كان لترشيح الوفد فى ذاته أثر كبير فى نفوس الجماهير فى ذلك الحين ، هذا إلى أن قرار الأحزاب المؤتلفة جعل هذه الدائرة من حق مرشح الوفد بصفة أصلية ، وقد ظللت زهاء شهر تقريبا حائرا مترددا بين خوض المعركة او الانسحاب منها ، إلى أن جاء موعد إقفال باب الترسيح للانتخاب ، وكنت على ترددى إلى آخر لحظة .

واخيرا رجحت عندى كفة الانسحاب ، عاملا بالمثل المشهور (بيدى لا بيد عمرو) ، وكان هذا القرار من أشق الأمور على نفسى ، لأن معناه إقصائى عن دار النيابة ، وعن الحياة البرلمانية ، وكم كان ألمى شديدا حين تصورت ان هذا الاقصاء هو المكافاة التى جوزيت بها على حسن قيامى بواجبى فى البرلمان ، بل المكافاة على إخلاصى وخدماتى للبلاد طيلة السنوات التى قضيتها فى الجهاد الخالص لله والوطن ! وفهمت أن المعارضة مكروهة فى بلادنا ، وأن تظاهر السياسيين والحكام بانهم يعتبرونها ضرورية لاستقامة الحياة الدستورية هو كلام فى كلام ، وأنهم يبغون من البرلمان أن يكون أداة تحبيذ وتأييد لجميع تصرفاتهم سواء اكانت على حق او على باطل ، ومن يعارضهم ولو كان على الحق ، فالويل له مما يصنعون !

تالمت من هذا الوضع ، وزاد فى ألمى انى لم اجد من يواسينى فى هذه المحنة ، ولا من يعطف علىّ ، إلا قلة من الناس حفظت لهم جميل مواساتهم لى فى تلك الأوقات العصيبة ، ورأيت - وهذا ما لم آكن أتوقعه - شماتة من بعض الناس ، وخاصة من الطبقة الممتازة ، وعلى الأخص ممن لم اسىء إلى أحد منهم قط ، ولست ادرى على وجه التحقيق ما هو سبب هذه الشماتة ، وما سرها ؟ ولقد عددتها عيبا من عيوب المجتمع ، ومن أهم العوائق فى سبيل تقدم الأمة ونهوضها ، ومن الحق أن أقول إنى رأيت من الطبقات غير المتعلمة وغير الممتازة عكس هذا الشعور ، رأيت منهم شعور التقدير لى والعطف علىَّ ، كنت أسمع هذا فى أحاديثهم ، واقراه فى نظراتهم . فعجبت كيف يغلب الوفاء وتتجلى الفضائل فى الطبقة غير المتعلمة ، دون الطبقة المثقفة المهذبة ، ومن يومئذ ازددت إيمانا بالطبقات الجاهلة من الشعب ، إذ رأيت فيها من الخير ما يعوز الطبقات الممتازة وشبه الممتازة .

ورأيت بعض أصدقائي الوفديين لا يقرون ما فعله الوفد معي ، وكانوا يظهرون لي شعورهم ، إذ يذكرون اني وقفت إلى جانبهم في أوقات الشدة اناضل عنهم واختصم الأقوياء من أجلهم ، ثم إذا عادت لهم الدولة جازوني على حسن صنيعي معهم جزاء سنمار ، ولكن هكذا الحياة السياسية في بلادنا ، وربما في غير بلادنا أيضا ، فيها الخير والشر ، والفضيلة والرزيلة ، والحقد والحسد ، والغدر والجحود ، والدس والالتواء ، والكذب والخداع ، وما إلى ذلك ..

وقد أعرب لي صديق من الوفديين عن شعوره نحوي ، وأخذ يذكرني بما كان ينصحني به منذ سطع نجمي (كذا تعبيره) في البرلمان ، إذ أشار عليَّ بانتهاز اى فرصة لأنسحب من المعارضة وانضم إلى صفوف الوفد قائلا لي إن مستقبلا باهرا ينتظرني إذا انا اقدمت على هذه الخطوة وعندما كنت اجيبه بانني في المعارضة لا اهاجم وزارة الوفد ولا أعمل على إحراجها بل اني اسلك في معارضتي سبيل الاعتدال والهوادة كما ترى مني ، كان يقول لي إن المعارضة في ذاتها مكروهة في البلاد التي لم تألف بعد الحرية والنظم الديمقراطية . وكانت تنتهي أحاديثنا دائما على غير اتفاق . وعندما ذكرني بهذه الأحاديث في سنة ١٩٢٦ لم أزد في جوابي له عن الشكر ، إذ رأيتني أوثر السكوت والصمت في تلك المحنة . وما فائدة الكلام ؟ ومع من كنت أتكلم ؟ وهكذا انسحبت من الحياة البرلمانية ، أو بعبارة أوضح أقصيت عنها مرغما سنة ١٩٢٦ . وظللت مبعدا عنها ثلاث عشرة سنة إلى أن عدت إليها عضوا منتخبا لمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٩ . ثم أقصيت عنها مرة اخرى سنة ١٩٥١ .

اثرت تلك المحنة في صحتي ، ولم يكن هذا ضعفا مني ولا يأسا ، ولكنه رد فعل للتاثرات النفسية التي لا قبل للإنسان على دفعها ، فالمرء يستطيع أن يصبر ، ويستطيع أن يتجلد ، ولكن هذا لا يمنعه من ان يتألم ، وما أحق المجاهد بالألم إذا هو راى من مواطنيه تنكرا له حيث ينتظر منهم التقدير ، وحربا عليه حيث ينتظر التعضيد والتشجيع ! وظللت اشهرا عدة أعالج هذه الحالة النفسية وألتمس مخرجا من هذا الضيق ، وخاصة عندما تذكرت مصير اخوان لي في الجهاد برَّح بهم الألم في مثل هذه الظروف ، فاودى بحياتهم ، فاني على يقين من ان سقوط عبد اللطيف بك المكباتي في انتخابات سنة ١٩٢٤ ، وعبد اللطيف بك الصوفاني في انتخابات سنة ١٩٢٥ ، واحمد بك لطفي في انتخابات سنة ١٩٢٦ ، كان من الأسباب التي عجلت بوفاتهم في السنوات التي سقطوا فيها . حقا ان لكل اجل كتابا ، ولكن الأسباب مرتبطة بمسبباتها ، والنتائج مرهونة بمقدماتها .

وقد أوجد الله لى مخرجا من هذه المحنة ، فألهمنى أن أشغل نفسى بعمل استغرق معظم تفكيرى وجهودى ، وصرفنى وقتا طويلا عن الحياة البرلمانية ، وهو تأريخ الحركة القومية .

● ● ●

كيف أرخت الحركة القومية ؟

أحببت التاريخ منذ صباى ، وكنت ولا أزال أراه مدرسة لتقويم أخلاق الشعب والنهوض بتربيته السياسية والقومية ، وزاد تعلقي به أني رأيت فيه على ضوء التجارب وسيلة ناجعة لتثقيف العقول ورفع مستوى الوطنية والوعى القومى فى النفوس ، فلقد تكشفت لى مع الزمن نقائص كثيرة فى مجتمعنا ، وفى أخلاقنا ، وثقافتنا . لمحت على تعاقب الحوادث ضعفا فى مستوانا الوطنى ، ونقصا فى وعينا القومى ، فكرت فى الوسائل لعلاج هذا الضعف وتدارك هذا النقص ، فوجدت أن التاريخ وسيلة تلجأ إليها أرقى الأمم لتربية الأخلاق وتثقيف العقول وغرس روح الوطنية فى النفوس ، ومن هنا جاء تعلقى بالتاريخ ، أردت أن أجعل منه مدرسة للنهوض بالمجتمع ، وجدت أن عقول الشباب والشيوخ لا تتلقى الدعوة الصالحة بحسن القبول ولا تتعرف الحقائق إلا إذا تقدم الوعى القومى وعرف المواطنون أحوال بلادهم على حقيقتها وكيف تطورت فى مختلف مراحلها ، فعلى ضوء التاريخ يكونون أكثر صلاحية لقبول الأفكار السليمة ، وفهم الحقائق فى الشئون العامة ، وإذا كان القصص وسيلة من وسائل نشر المبادىء الصالحة والأفكار السامية والعواطف النبيلة ، فأجدر بالتاريخ وهو قصة واقعية أن يكون وسيلة للنهوض بالعقول والأفكار ، ونضج القرائح ، والسمو بأخلاق الجيل ، وتوجيه المواطنين إلى المثل العليا فى الحياة القومية .

عنيت من التاريخ أكثر ما عنيت بتاريخنا القومى ، وأقصد به تاريخ مصر كوطن ، وتاريخها كأمة لها أهداف عليا تنشدها ، فهو يتناول تاريخها السياسى ، وتاريخها الحربى ، وتاريخها الاقتصادى ، وتاريخها الاجتماعى والثقافى ، وأيقنت أن من واجبنا أن نعلم الشعب بمختلف طبقاته تاريخ بلاده فى هذه النواحى ، وأن نبدأ بتعليم أنفسنا ، أى بتعليم الطبقة المثقفة والممتازة تاريخنا القومى ، لأنى أرى مع الأسف أن هذه الطبقة حتى التى بيدها مصاير البلاد لا يعرف كثير من أفرادها من هذا التاريخ إلا قشورا سطحية لا تصل إلى اللباب ، وهذا النقص هو من أسباب تبلبل الأفكار وارتجال الآراء ، وتأخر الوعى القومى عندنا ، فعلينا أن نعلم الشعب تاريخ بلاده ، وبذلك يقدرها حق قدرها ويزداد تعلقا بها ويفهمها حق الفهم فى

ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، ولعمرى ليس الحاضر فى الغالب إلا استمرارا للماضى ، ونتيجة مرتبطة بمقدماتها ، وكذلك شأن المستقبل ، فهو وثيق الصلة بالحاضر والماضى . حقا قد يكون الحاضر خروجا على الماضى ، وإصلاحا له ، وأحيانا يكون انقلابا عليه ، ولكن لابد من فهم هذا الماضى لكى نتعرف نقائصه فنخرج عليها ، ونفتتح عهدا جديدا من النهضة والإصلاح ، وهذا وذاك لا يكون إلا إذا عرفنا تاريخ بلادنا ومبلغ صلته بحاضرها ومستقبلها ، ولا غرو فالشعب كائن حىّ ، يتطور وينمو ويتسلسل فى حياة أجياله ، والأجيال فى حياة الأمم كمراحل العمر فى حياة الإنسان ، مع هذا الفارق بينهما ، وهو أن الإنسان مصيره إلى زوال ، أما الأمم الجديرة بهذا الاسم فباقية خالدة لا تزول ، تتجدد على الدوام فى حياة أجيالها المتعاقبة .

فعلينا نحن الذين أوتينا شيئا من العلم والمعرفة أن نعلم الشعب تاريخه ، لننشىء فيه وعيا قوميا ، ونغرس فيه روح الوطنية ، لأن الشعب كلما ازداد معرفة بتاريخ بلاده ازداد حبا لها ، وإذا أحبها أخلص لها ، وإذا أخلص المواطنون لبلادهم بذلوا كل مافى مقدورهم لإسعادها ورفعة شأنها ، وهذا هو معنى الوطنية ، ومن هنا قالوا إن التاريخ مدرسة للوطنية .

كل هذه الخواطر والمعانى كانت تتردد فى نفسى ، وتحفزنى إلى أن أؤرخ لهذا الشعب فى عصره الحديث ، ولم يكن لدىّ بادىء الأمر برنامج واسع شامل لهذا التاريخ ، بل أردت أن أتخير بعض مراحله فأؤرخها دون أن أتقيد بسلسلة متماسكة الحلقات تضم هذه المراحل .

فكرت منذ عدة سنين سبقت سنة ١٩٢٦ فى أن أضع تاريخا للزعيم مصطفى كامل ، باعتبار أنه باعث الحركة الوطنية الحديثة ، ولكنى رأيت أن تاريخ مصطفى كامل يستتبع الكلام فى مبدأ ظهور الحركة القومية ، والتطورات التى تعاقبت عليها ، فأخذت أدرس الأدوار التى تقدمت عصر مصطفى كامل لأقف عند حد يصح اعتباره مبدأ الحركة القومية . رجعت إلى الثورة العرابية ، فإذا بها ترجع أسبابها ومقدماتها إلى الحركة الفكرية والسياسية التى ظهرت فى عهد إسماعيل ، وهذه الحركة الأخيرة لم تظهر فجاة ولم تكن الأولى فى تاريخ مصر القومى الحديث ، بل هى تطور جديد للروح القومية التى بدأت تظهر فى البلاد منذ أواخر القرن الثامن عشر . فإلى هذا العهد يجب أن نرجع بمبدأ الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ، وانتهيت إلى أن أول دور من أدوارها هو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، ومن ثم تطورت الفكرة عندى ، من تاريخ مصطفى كامل ، إلى تاريخ أدوار الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث ،

فترامت شقة البحث ، وتشعبت مسالك الدرس ، واستشعرت ضخامة العمل إذا أردت أن أتمه على الوجه الذى ابتغيه ، فارجاته سنة بعد أخرى .

وفى سنة ١٩١٤ بدأت أدون مذكرات عن حوادث مصر المعاصرة تكون مادة لى عندما أؤرخ الحركة القومية ، وقد ضبطت هذه المذكرات قبيل اعتقالى فى أغسطس سنة ١٩١٥ ، ثم اعيدت إلىَّ بعد الإفراج عنى سنة ١٩١٦ ، وشغلتنى الحوادث بعد ذلك عن تنفيذ فكرتى ، على أنى لم أدع التهيؤ لها واستكمال عناصرها ومراجعها وأصولها .

وفى سنة ١٩٢٢ أخرجت كتاب (الجمعيات الوطنية) كمقدمة لدراسة الحركة القومية ، ومرت الأيام والسنون والمشروع لا يزال فى حيز التحضير والتفكير ، أتهيب تنفيذه ، خشية عدم إمكانى إخراج حلقاته كلها حلقة بعد أخرى ، وأخذت أؤجل واسوف ، إلى أن ابعدت عن الحياة البرلمانية سنة ١٩٢٦ ، وانقطعت صلتى بها ، وأصبحت « عاطلا » من العمل الذى اعددت نفسى له منذ صباى .

فماذا ترانى أفعل ؟ أأستسلم للهموم وخيبة الأمل ؟ أم أغير مسلكى فى الحياة وافهمها على حقيقتها كما يقولون ؟ أم أنصرف عن خدمة الشعب ما دام قد خذلنى وصارحنى بانه لا يريدنى معبرا عن آماله مدافعا عن حقوقه واهدافه ؟

كل هذه التخيلات لم تقبلها نفسى ، إذ ما ذنب الشعب ؟ أليس هو مسوقا بقادته وزعمائه وكبرائه وذوى النفوذ فيه ، متأثرا ببعض الحوادث التى تنتابه دون أن تكون له إرادة فى وقوعها ؟ وكثير منها قد تضل فى غمراتها العقول والأفهام ؟

كان لابد لى من عمل يشغلنى ويستأثر بذهنى ، فلا يدع لى مجالا للتفكير فى سواه ، وبذلك تتضاءل فى نفسى صور الحوادث التى همتنى وآلمتنى ، ولا يبقى فى ذهنى مجال للبحث فى تغيير مسلكى فى الحياة ونظراتى إليها ، فاعتزمت أن انقطع - إلى جانب عملى فى المحاماة - لتنفيذ الفكرة التى كانت تعاودنى من سنة إلى أخرى ، وهى تاريخ الحركة القومية لمصر الحديثة ، وقد اقتضى منى هذا العمل أن أتفرغ له تفرغا شاملا لأن تاريخ هذه الحركة - منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى اليوم - أمر يكتنفه كثير من الصعوبات ، وخاصة لمن يريد أن يتفهم الحوادث ويتحرى الحقائق فيما يكتب ويدون .

وإذ رجعت بالدور الأول من أدوار الحركة القومية إلى المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر ، فقد اقتضانى هذا الوضع أن أتعمق فى دراسة حالة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل هذه

الحملة وفى أثنائها ، وان أجعل الكتاب شاملا لتاريخ مصر القومي الحديث ، منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى اليوم ، مبحوثا ومعروضا على ضوء الحركة القومية ، لأن عقيدتي أن التاريخ الحقيقي للأمم هو تاريخ نهضتنا القومية ، فهى أساس وجودها ، ومبعث تطورها ، وازددت اعتقادا مع الأيام والأعوام بالتلازم التام بين تاريخ الأمة وتاريخ نهضتها ، ومن هذا التلازم يتألف التاريخ القومي ، والنهضة القومية هي معالم لهذا التاريخ ، وينبوعه الفياض ، وما التاريخ القومي إلا كالمرآة ، تنطبع عليها صور النهضة وأطوارها ، وحوادثها وأبطالها ، وتقدمها وتراجعها ، وأفراحها وأحزانها ، وآمالها وآلامها .

وقد تشعبت أمامي المراجع التي تبلغ مئات الكتب والمؤلفات والتقارير والمذكرات ، وما إلى ذلك ، في كل مرحلة ، بل في كل موضع من مواضع البحث ، وكان لابد لي أن أدرسها كلها ، وهذا يقتضي فوق الجهد والعناء صبرا وجلدا ، هلى أنى أحمد الله على أن وفقنى إلى كليهما .

....

ظهور الجزء الأول - ١٩٢٩

ظهر الجزء الأول من هذا التاريخ في أول يناير سنة ١٩٢٩ ، أى اننى سلخت نحو ثلاث سنوات فى إخراجه ، منذ شرعت فى تنفيذ الفكرة ، وعدة سنوات سابقة منذ خالجتنى كامل ابتغى تحقيقه .

بدأت فى طبع هذا الجزء يوم ١٠ يونيه سنة ١٩٢٨ فى مطبعة النهضة لصاحبها المرحوم محمود أفندى حماده بشارع عبد العزيز ، وكان رجلا أمينا مستقيما ، وكنت أعرفه منذ كان رئيسا لمطبعة جريدة (الأخبار) فى عهد أخى المرحوم أمين بك ، وأنجز طبعه وتغليفه (تجليده) فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٨ .

يشتمل هذا الجزء على دراسة نظام الحكم فى عهد المماليك ، والحالة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد قبل مجيء الحملة الفرنسية ، ثم أسباب هذه الحملة ومقدماتها ووقائعها وأحداثها الأولى ، ووقائع المقاومة الأهلية التى اعترضتها فى مختلف أنحاء البلاد ، من الاسكندرية إلى أسوان ، ونظم الحكم التى أسسها نابليون ، وأثرها فى تطور الحوادث ، وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد .

....

الجـزء الثـانى

وفى اواخر ديسمبر سنة ١٩٢٩ اخرجت الجزء الثانى ، مشتملا على تاريخ مصر القومى من إعادة الديوان فى عهد نابليون إلى جلاء الفرنسيين عن البلاد ، ومن جلاء الفرنسيين إلى ارتقاء محمد على الكبير أريكة مصر يوم ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ ، وجعلت ولايته الحكم ثمرة من ثمرات الحركة القومية ، واوضحت على ضوء الوقائع أن العامل القومى الذى بدأ يظهر على مسرح الحوادث السياسية خلال الحملة الفرنسية ظل محتفظا بقوته بعد جلاء الفرنسيين ، فلم يستطع الترك ، ولا المماليك ، ولا الانجليز ، أن يهزموه ، او يقهروه ، او يبعدوه عن الميدان ، وكان من نتائجه بعد انتهاء الحملة الفرنسية ثورة الشعب على حكم المماليك ، ثم على الوالى التركى ، ثم المناداة بمحمد على واليا مختارا على مصر ، فمصر هى التى خلقت محمد على ، وفى ذلك قلت عن يوم ١٣ مايو سنة ١٨٠٥ : « هذا هو اليوم المشهود الذى تولى فيه محمد على باشا حكم مصر بإرادة الشعب ، وهو من الأيام التاريخية المعدودة فى تاريخ الحركة القومية ، ففيه تم انقلاب عظيم فى نظام الحكم ، فيه وضعت مصر لنفسها اساس حريتها واستقلالها ، فيه أعلنت عن حقها فى تقرير مصيرها ، فيه تجلت سلطة الأمة ممثلة فى اشخاص زعمائها وذوى الرأى فيها ، تجلت سلطة الأمة فى خلع الوالى الذى لم ترتض حكمه ، وإسناد ولاية الأمر إلى من انتخبه زعماء الشعب ووكلاؤه ، وتلك أول مرة فى تاريخ مصر الحديث يعزل الوالى ويختار بدله بقوة الشعب وإرادته ، فقد كان الولاة يعزلون بقوة الجند وإرادة رؤسائهم من المماليك ، لكن هذه المرة كان الانقلاب شعبيا ، فوقع بإرادة الشعب وبقوة الشعب ، تم انتخاب محمد على للولاية على الرغم من صدور الفرمان السلطانى بإسناد ولاية « جدة » إليه ، وكان معروفا أن الحكومة التركية تؤيد خورشيد باشا وتناصره فى موقفه ، فخلع خورشيد وانتخاب محمد على واليا على مصر فيه معنى الاستقلال عن الحكومة التركية ، ومقاومة تدخلها فى حكم مصر . ويمتاز هذا الانقلاب بانه لم يكن مقصورا على مجرد انتخاب وكلاء الشعب لولى الأمر ، بل كان مقرونا باشتراطهم ان يرجع إليهم فى شئون الدولة ، فوضعوا بذلك قاعدة الحكم الدستورى فى البلاد . وثمة ميزة اخرى اكسبت ذلك الانقلاب بهاء وجلالا ، ذلك انه تم فى دار المحكمة ، فى ساحة القضاء ، فاتخذ معنى الاحتكام إلى العدالة والتمسك بالحق ، وهى فكرة جليلة امتازت بها الثورة المصرية ، ولا نظن ثورة اخرى غربية أو شرقية تسامت إلى هذا المعنى البديع ، فالثورة إذا كان قوامها المطالبة بالحق والاحتكام إلى العدل ، كان



الزعيم محمد فريد

يتوسط ثلاثة من تلاميذه سنة ١٩١١ ، وهم من اليمين إلى اليسار

عبد الرحمن الرافعى ، الدكتور منصور رفعت ، الأستاذ احمد وفيق

أساسها الحق ، ومن ورائه قوة الشعب تسنده وتؤيده ، وما أحوج الثورات والحركات القومية إلى أن تحافظ في كل أدوارها على معاني الحق والعدل والنزاهة ، فانها بذلك تسلم من الانحدار في مهاوى الرذيلة والفساد ، والفوضى والطغيان » .

....

عصر محمد على

أصدرت هذا الكتاب في ديسمبر سنة ١٩٣٠ ، وهو الحلقة الثالثة من هذه المجموعة ، وقد اقتضى منى جهدا أكبر من الجهد الذى بذلته في إخراج الجزئين الأول والثانى من تاريخ الحركة القومية ، لأهمية العصر الذى تولى فيه محمد على الكبير حكم مصر ، وطول مدته ، وعظم وقائعه ومنشآته ، ونتائجه وآثاره الضخمة في حياة مصر السياسية والقومية ، وكانت المراجع فيه أوسع مدى وأكثر عددا من مراجع الحملة الفرنسية ، يضاف إليها الدوريات والوثائق التى لابد من الرجوع إليها ، وقد جعلت عصر محمد على دورا من أدوار الحركة القومية ، إذ أن الحركة القومية كما عنيتها وجعلتها أساس البحث والتدوين هى « الجهود التى بذلتها الأمة في سبيل تحرير مصر من النير الأجنبى وفك قيود الاستبداد عنها وتقرير حقوق الشعب السياسية ، هى التضحيات التى قدمتها والآلام التى احتملتها في سبيل تكوين مصر الحرة المستقلة » ، وقلت تعقيبا على هذه الحقيقة في مقدمة الكتاب « على هذا الاعتبار يجب أن نعد عصر محمد على صحيفة مجيدة من صحائف الحركة القومية ، ففيه نشأت الدولة المصرية الحديثة ، وفيه تحقق الاستقلال القومى ، وشيدت الدعائم الكفيلة بالقيام به ، فيه تأسس الجيش المصرى ، والأسطول المصرى ، والثقافة المصرية ، وفيه وضعت أسس النهضة العلمية والاقتصادية في البلاد ، فهو عصر استقلال وحضارة وعمران » .

وقد أبرزت فضل الشعب وفضل محمد على معا في تحقيق استقلال مصر ونهوضها في مختلف النواحى ، وعنيت بتمجيد روح البذل والتضحية في الجيل الذى عاش في عصره ، وقلت في هذا الصدد « إن استقلال مصر كان ثمرة الحروب التى خاضت غمارها في عصر محمد على ، تلك الحروب التى بذلت فيها الأمة أرواح عشرات الآلاف من زهرة أبنائها ، من أولئك الأبطال المجهولين الذين جاهدوا واستشهدوا في ميادين القتال ، وسقوا أديم الأرض بدمائهم في ربوع مصر والسودان ، وفى صحارى جزيرة العرب وجبال

كريت والمورة ، وبطاح سورية والأناضول ، وفي قاع اليم بمياه اليونان ، أو على سواحل مصر والشام ، فلا جرم أن كان الجيل الذى عاش فى عصر محمد على هو أكثر الأجيال عملا وتضحية فى سبيل تكوين مصر المستقلة ، فعلى اكتافه وبجهوده وضحاياه قام صرح الاستقلال عالى الذرى ، وهو الذى نهض بالأعمال الأولى لحضارة مصر وعمرانها ، فشق الترع ، واقام القناطر والجسور ، وشاد المدارس والمعاهد ، وبنى العمائر والدواوين والقصور ، وأنشأ الموانئ ودور الصناعة (الترسانات) ، واستحدث المعامل ، وشيد القلاع والاستحكامات ، وبذل فى سبيل تلك المنشآت راحته وحياته ، ويكفيه فضلا فى ميدان التضحية انه أنشأها وبناها عاملا على السخرة ، دون أن ينال على جهوده أجرا ولا جزاء ولا شكورا ، وأن عشرات الآلاف من بنيه قد ماتوا تحت أعباء المجهودات المضنية التى احتملوها فى سبيل إتمام تلك الأعمال المجيدة ، فإذا قارنت بين جهود ذلك الجيل وتضحياته ، وما بذلته الأجيال المتعاقبة من بعده إلى اليوم ، حكمت من غير تردد أنه اكثر الأجيال بذلا ومساهمة فى أعباء الجهاد القومى ، وأكثرها تضحية بالنفس والروح والمال فى سبيل استقلال مصر وعمرانها ، فهو جدير بان تنحنى الأجيال المصرية احتراما لذكراه ، وتقديرا لفضله ، لأنه عمل لها جميعا ، وبذل راحته ودمه وحياته ، واحتمل ما احتمل من جهد وحرمان ليعبِّد لها الطريق كى تجنى ثمار جهوده وتضحياته وآلامه . والحقيقة البارزة التى تخلص لك من إمعان النظر فى تاريخه أن عبقرية محمد على يرجع إليها الفضل الكبير فى تنظيم ذلك الجهاد واستثماره وتوجيهه إلى خير مصر وعظمتها ، كما أن مواهب الأمة المصرية ، وحسن استعدادها للتقدم ، وماضيها فى الحياة القومية ، كل أولئك كان مادة الاستجابة لدعوة محمد على ، ومن جميعها تكوَّن الفلك النورانى لتلك النهضة التى سطعت شمسها فى عصره ، فلو أنه تولى الحكم فى بلد آخر من بلدان السلطنة العثمانية وقتئذ ، لدفنت فيه عبقريته ، ولما استطاع أن يشيد ذلك الملك الضخم ، ولا أن ينهض بتلك المشروعات والأعمال الجليلة ، ولكانت نهايته لا تختلف كثيرا عن خاتمة الباشوات الذين شقوا عصا الطاعة على السلطنة العثمانية فى أواخر القرن الثامن عشر وخلال التاسع عشر ، ولكن تأييد الشعب له ، ومناصرته إياه عند اشتداد الأزمات ، كان لها الفضل الأكبر فى ثبات ملكه وتغلبه على الدسائس والعقبات التى اعترضته فى طريقه ، وحسبك تبيانا لهذه الحقيقة أن تلقى نظرة على مباحث هذا الجزء (الكتاب) وأن ترجع إلى الفصول التى أفردناها للكلام عن الجيش والأسطول وأعمال العمران ، تجد أن على سواعد المصريين قد قام ذلك المُلك العريض ، وتمت تلك المنشآت العظيمة ، وأن محمد على

لم يستطع إنشاء الجيش النظامى من العناصر غير المصرية التى كانت تتألف منها القوة الحربية فى أوائل حكمه ، لما فطرت عليه من التمرد والفوضى ، ولم يوفق إلى تأسيس ذلك الجيش الذى تفخر به مصر فى تاريخها الحديث ، إلا بعد أن ألفه من صميم المصريين » .

....

عصر إسماعيل

فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ أخرجت كتاب « عصر إسماعيل » ويشتمل على تاريخ مصر القومى فى عهد خلفاء محمد على ، وهو فى جزءين ، يحتوى الأول على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل ، ويتضمن الثانى ختام الكلام عن عهد إسماعيل ، وقد أسميت الكتاب (عصر إسماعيل) تغليبا للجزء الأهم فى هذه الفترة من تاريخ مصر الحديث .

بدأت بهذا الكتاب أدخل فى العصر الذى يشعر فيه من كان فى موقفى بشىء من الحرج فى الكتابة عنه ، فقد وضعته وأخرجته فى الوقت الذى كان المغفور له الملك فؤاد نجل إسماعيل فى أوج مجده وسلطانه ، وكنت أعلم مبلغ اهتمامه بتمجيد تاريخ والده ، والتعظيم من شأنه ، وبتوجيهه ومساعداته السخية صدرت عدة مؤلفات ترمى إلى إبراز الجوانب الحسنة من شخصية الخديو إسماعيل ، وأنا أعرف هذه الجوانب الحسنة ، وقد ذكرتها بإسهاب فى كتابى عنه ، ولكنى أيضا أعرف أن لإسماعيل جوانب سيئة ، كان لها أثرها الضار فى حياة مصر السياسية والاقتصادية ، ولابد من تدوينها ، وبعد أن فكرت فى ذلك مليا وجدتنى مدفوعا من تلقاء نفسى إلى أن واجبى كمؤرخ للحركة القومية يقتضى منى أن أدون الحقائق كلها عن الخديو إسماعيل ، وأذكر ما له وما عليه ، وهذا فى الواقع هو منهجى فى التراجم والشخصيات وأنا بطبعى ميال إلى الاعتدال، ولا أحب التشنيع فى ذكر السيئات ، ولكن لا يصح أن أغفلها أو أتجاوز عنها ، لأنى أنشد الحق والإنصاف فيما أقول وأكتب ، وأود أن لا أظلم أحدا ، ولا أرضى لنفسى أيضا أن أحابى أحدا بغير الحق ، وقد وضعت لنفسى هذه القاعدة فى سلسلة هذه المجموعة ، واتبعتها قدر ما استطعت فى كل حلقة من حلقاتها ، وعلى هذا الأساس وضعت كتاب عصر إسماعيل .

....

الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى

اخرجت كتاب (الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى) فى سنة ١٩٣٧ ، وقد اخذ منى جهدا كبيرا فى تاليفه ، إذ لم يكن قد صدر من قبل كتاب مجتمع عن هذه الثورة ، والحديث عنها مبعثر فى شتى المراجع والمجاميع والمذكرات ، والآراء عنها متباينة متضاربة ، وأشرت إلى هذا التضارب فى مقدمة الكتاب ، وقد قضيت نحو اربع سنوات فى تأليفه ، واقتضانى التحرى عن حقائقه أن أرجع إلى المذكرات المخطوطة لعرابى باشا وكانت محفوظة فى دار الكتب ، وإلى كل ما كتبه أو قاله زملاؤه ومعاصروه ممن اشتركوا فى الثورة أو ساهموا فيها أو أدركوا عصرها ، كمحمود باشا فهمى فى كتابه (البحر الزاخر) ، ومذكرات الشيخ محمد عبده ، وما كتبه المستر بلنت ، ورجعت أيضا إلى مضابط مجلس النواب فى الوقائع الرسمية وفى اصولها المحفوظة فى مكتبة البرلمان ، وإلى جميع الصَحف والمجلات التى كانت تصدر فى ذلك الحين ، ومحاضر التحقيق ، ومحاضر محاكمة العرابيين وفيها كثير من أقوالهم التى تلقى ضوءا على حوادث ذلك العصر ، هذا عدا المراجع الفرنسية والانجليزية من مؤلفات وصحف ومجلات مصورة وغير مصورة ، مما كان يصدر فى عهد الثورة ، وجملة القول أنى عانيت من الجهد فى إخراج هذا الكتاب أكثر مما عانيت فى الجزءين الأول والثانى من تاريخ الحركة القومية ، وعصر محمد على ، إذ كان الموضوع فى كل منها متشعبا ، والطريق فيها غير سهل ولا معبد .

....

مصر والسودان

فى يونيه سنة ١٩٤٢ ـ فى إبان الحرب العالمية الأخيرة ـ نشرت كتاب (مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال) ، أرخت فيه العشر السنوات الأولى للاحتلال ، وهى الفترة التى رسخت فيها اقدام الانجليز فى البلاد ، وخيّم اليأس على نفوس الأمة بعد هزيمة الثورة العرابية ، وقد أسميتها فترة الانحلال الوطنى الذى أعقب الاحتلال ، وكان لابد أن أؤرخ هذه الفترة قبل فترة البعث التى جاءت على يد مصطفى كامل

وهذا الكتاب وإن كان يسبق من جهة التحديد الزمنى كتاب (مصطفى كامل) وكتاب (محمد فريد) لكننى أخرجته بعد هذين الكتابين ، إذ رأيتنى قد ابطات فى إخراجهما لانشغالى بالحلقات الأولى من تاريخ الحركة القومية ، فاثرت ان أؤجل إصدار كتاب مصر والسودان حتى انتهى من إخراجهما

مصطفى كامل

ظهر هذا الكتاب فى يناير سنة ١٩٣٩ ، وهو إلى جانب تاريخ الزعيم يشتمل على تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ إلى سنة ١٩٠٨ ، وقد حرصت على أن يكون حلقة من سلسلة التاريخ القومى ، فلم أكتبه كما يكتب التلميذ عن استاذه فحسب ، بل سلكت فى وضعه المنهج العلمى فى كتابة التاريخ ، وهو المنهج الذى اتبعته فى حلقات هذه المجموعة ، وخصصت فيه عدة فصول عن حوادث مصر السياسية فى تلك الحقبة من الزمن ، بحيث يرجع إليه كل من يريد أن يقف على تاريخها بصرف النظر عن ميوله السياسية ، واحسبنى قد اصبت فى اتباع هذا المنهج فى كتبى ، فانى لم اجعل منها دعاية سياسية أو حزبية ، بل قصدت أن تكون مرجعا لمن يريد أن يعرف تاريخ مصر المعاصر ، على أن الروح الوطنية - لا الروح الحزبية - تتمشى فى فصول الكتاب ، وفى غيره من الحلقات ، وهذه الروح قد استلهمتها من دراسة التاريخ ، واعتقد أن هذا هو واجب المؤرخ فى كل امة ، فالتاريخ ليس مجرد سرد للوقائع وتدوين لحوادث السنين سنة فسنة ، ولو هو اقتصر على ذلك لكان علما جامدا لا اثر له فى توسيع الأفق الذهنى وارتقاء المدارك واستنارة البصائر ، بل التاريخ هو إبراز وتصوير لتطور ذلك الكائن الحى الا وهو الشعب ، وإطراد نموه ، وتقدمه على تعاقب السنين والأجيال ، فالشعب الذى يريد الحياة يجب أن يعرف ماضيه معرفة تامة لكى يفهم حاضره على ضوء هذا الماضى ، ويستنير بعظاته ودروسه ، ويعرف إمجاده فيحافظ عليها ويرعاها ، ويعرف ايضا اخطاءه وعيوبه وعثراته فيتجنبها ويتلافاها ، وقد اغتبطت كثيرا لإظهار كتاب (مصطفى كامل) ، إذ اتيح لى أن اطالع الجيل بتاريخ حقبة هامة من البعث القومى الذى ظهر كردّ فعل للاحتلال الأجنبى .

....

محمد فريد

وفى يوليه سنة ١٩٤١ ظهر كتابى عن (محمد فريد) ويشتمل على تاريخ الزعيم الشهيد ، ثم تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، وقد ابرزت النواحى الوطنية والاقتصادية والاجتماعية فى حياة الزعيم ، وتضحياته فى سبيل بلاده ، مع تاريخ الحوادث والأحداث التى تعاقبت على مصر فى عهده ، فجاء الكتاب نموذجا للمجاهدين المخلصين الذين تنهض بهم البلاد حقا ، وسجلا شاملا لتاريخ مصر فى تلك السنين .

إن فريدا لم يعرف فضله حق المعرفة فى تاريخ الجهاد القومى ، فهو كما قلت فى عنوان الكتاب (رمز الإخلاص والتضحية) ، ولكن فضله قد غمر فى زحمة التقلبات التى طرات على الحركة القومية ، ولعلى بإخراج هذا الكتاب قد أبرزت بعض هذا الفضل حتى لا تصيع الصورة الرائعة الخالدة لجهاد فريد وإخلاصه وتضحياته .

....

ثورة سنة ١٩١٩

وفى ابريل سنة ١٩٤٦ ظهر كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) فى جزءين ، وهو من أهم حلقات هذه المجموعة ، وقد قضيت نحو خمس سنوات فى تأليفه وإخراجه ، وبذلت فى ذلك جهدا كبيرا ، وكان ظنى اننى ، وقد عاصرت الثورة وساهمت فيها ، لا اجد من العناء ما بذلته عن العهود التى لم أدركها ، ولكنى على العكس وجدت نفس الصعوبات التى واجهتها فى الحلقات الأخرى .

لقد درست الثورة أولا من ناحية أسبابها ومقدماتها ، فرجعت بها إلى عدة سنين سبقت نشوبها ، وارجعتها إلى أسباب وعوامل عدة ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، بعضها قريب وبعضها بعيد ، فاقتضانى ذلك أن ادرس من جديد حالة البلاد من هذه النواحى ، ودونت نتائج دراستى فى الفصلين الأول والثانى من الجزء الأول من تاريخ الثورة .

وبحثت ايضا فى توقيت الثورة ، متى ابتدات ومتى انتهت ؟ أما بدايتها فمعروفة ، فقد شبت فى مارس سنة ١٩١٩ على أثر اعتقال الزعيم سعد زغلول وصحبه ، ولكن متى وفى أى سنة كانت نهايتها ؟ هنا بحثت طويلا لكى أضع حدا بين تاريخ الثورة وتاريخ فى اعقاب الثورة ، فانتهى بى البحث إلى أنها بدات فى مارس سنة ١٩١٩ ، واستمرت حوادثها إلى شهر أغسطس ، وتجددت فى أكتوبر ونوفمبر من تلك السنة ، أما وقائعها السياسية فلم تنقطع ، واستمرت متتابعة إلى شهر ابريل سنة ١٩٢١ ، اى انها مكثت مشبوبة الأوار نيفا وسنتين ، هذا فى وجهة نظرى هو عمر الثورة ، ثم أعقبها انقسام داخلى يختلف وإياها فى الحوادث والروح والاتجاهات ، وقد ضننت بتاريخ الثورة المجيدة أن ادمج فيه هذا الانقسام ، إذ رأيت من الإنصاف لها أن لا يشمله تاريخها ، وجعلته فصلا من كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) .

درست وقائع الثورة وحوادثها من مارس سنة ١٩١٩ إلى ابريل سنة ١٩٢١ ، وبالرغم من أن صورها عالقة فى ذهنى ، فان بعض هذه الحوادث

استلزم البحث والتمحيص لمعرفة تاريخ وقوعه على وجه التحقيق ، وكانت المراجع قليلة نادرة ، لأن الصحف التي كانت تظهر في أيام الثورة كانت لا تنشر إلا ما تأذن الرقابة بنشره ، وكانت الرقابة تحذف أهم حوادث الثورة ، والمذكرات التي كنت أدونها في حينها كانت مقتضبة ، إذ كان الظن أن تكون عرضة في كل وقت لضبطها ومصادرتها ، فعلام الجهد في التدوين والاسهاب ؟

وكان مما عنيت به واقتضى مني عناء كبيرا تسجيل تضحيات الشعب وجهاده ، وقد استنفدت الناحية الشعبية معظم صحائف الكتاب ، وهي الناحية التي هداني البحث منذ اللحظة الأولى إلى انها عماد الحركة القومية ، وهذا ما حدا بي إلى البحث والتنقيب عن أشخاص شهداء الثورة ، لكي أسجل أسماءهم ، وهم في الغالب شهداء مجهولون ، معظمهم من بيئات مجهولة ، ومن غير البيئات التي تنازعت فيما بعد مجد الثورة وثمرتها ، ومن ثم قضيت زمنا طويلا في البحث عنهم ، ولم يكن من الميسور أن أتعرف اسماءهم وتواريخ استشهادهم ، لأن الصحف لم تكن تنشر أسماءهم ، فرجعت إلى ذويهم وأقاربهم ، وإلى دفاتر الوفيات في مختلف الجهات ، ومن حسن الحظ أن نسخا منها كانت محفوظة في دار المحفوظات بالقلعة ، فرجعت إليها ، ومع ذلك فقد وجدت صعوبة كبيرة في إحصائهم ، إذ لا يذكر في دفاتر الوفيات أن فلانا استشهد في الثورة ، ولكن ملابسات الوفاة مضافا إليها معلوماتي الخاصة كانت تعينني على معرفة اسماء أولئك الشهداء .

وثمت صعوبة أخرى ، وهي معرفة أسماء المحكوم عليهم في محاكمات الثورة . لقد رأيت ضرورة التحدث عن هذه المحاكمات ، وكانت تجرى أمام المحاكم العسكرية البريطانية ، ولم تكن الصحف تنشر عنها إلا النزر اليسير ، وكنت أعرف معظمها ، ولكن لم أكن أعرف أسماء المتهمين والمحكوم عليهم فيها ، فأخذت أتقصى اسماءهم من بعض زملائهم أو ذوى قرباهم ، وراسلت الكثيرين منهم ، فأمدني البعض بما لديهم من المعلومات ، واعتذر البعض الآخر لقدم عهدها ونسيان أسماء المتهمين فيها ، وما اكثر ما تنسى الحوادث وتنسى الأشخاص في بلادنا ! وأردت أن الجأ إلى دفاتر مصلحة السجون ، فانها ولا شك تحوى اسماء المحكوم عليهم في كل عام ، ونوع الأحكام ، والمدة التي قضاها كل محكوم عليه في السجن ، واسماء من نفذت فيهم أحكام الإعدام ، وبعد أن رخصت لي المصلحة بالاطلاع على هذه الدفاتر - لأنها موجودة فعلا في محفوظاتها - عادت وتمحلت الأعذار في رفض إطلاعي عليها ، وكان مما اعتذرت به أن هذه مسألة قانونية يجب استفتاء

اقسام القضايا بما يتبع فى شانها . ولم تصدر اقسام القضايا وقتئذ فتوى بالترخيص لى بالاطلاع على هذه الدفاتر بعد أن علمت غرضى من الاطلاع بحجة أنى لا أعد من أصحاب الشأن او ذوى المصلحة فى الاطلاع عليها ، فكان وضع تاريخ قومى للبلاد مهمة غير مرغوب فيها .. وقد فهمت أن نكول المصلحة عن اطلاعى على هذه الدفاتر يرجع إلى أنها أرادت مجاملة الانجليز فى عدم تيسير مهمتى فى التعرف على أسماء من حكمت عليهم المحاكم العسكرية البريطانية باحكام معظمها لا يقره عدل ولا إنصاف ، وقد عانيت جهدا كبيرا فى تقصى هذه الأحكام ، وعاوننى فى ذلك بعض كرام المحامين الذين ترافعوا فيها ، واطلعونى على معلوماتهم عنها وأسماء المحكوم عليهم فى معظمها ، ودونت المحاكمات والأحكام وأسماء المحكوم عليهم فى كافة القضايا العسكرية الهامة .

....

فى أعقاب الثورة المصرية

ثم جاء دور « فى اعقاب الثورة المصرية » ، وقد اخرجت الجزء الأول من هذا الكتاب فى يوليه سنة ١٩٤٧ ، والثانى فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، والثالث فى أكتوبر سنة ١٩٥١ . والأول يشتمل على تاريخ مصر القومى من إبريل سنة ١٩٢١ اى من نهاية الثورة إلى اغسطس سنة ١٩٢٧ تاريخ وفاة الزعيم سعد زغلول ، ويشتمل الثانى على تسلسل الحوادث من وفاة سعد إلى وفاة الملك فؤاد فى ابريل سنة ١٩٣٦ . والثالث من ارتقاء جلالة الملك فاروق عرش مصر إلى سنة ١٩٥١ .

لم اجد من العناء فى استقراء حوادث هذه الحقبة من الزمن ما عانيته فى الحلقات السابقة ، لأن صورها ووقائعها ماثلة امام عينى ، عالقة بذهنى . ولم اكن فى حاجة إلى مراجع فيها ، فان أهم مرجع هو ما وعته ذاكرتى عنها ، وكانت وثائقها حاضرة بين يدى ، إذ كنت اجمعها فى حينها ، ولكن العناء الذى صادفته فى هذا الكتاب كان عناء معنويا ، فان الكتابة فيه تمس اشخاصا تربطنى ببعضهم صلات الود والصداقة ، أو اكن لهم فى نفسى شعور التقدير والرعاية ، فكيف يمكننى أن أكتب عنهم غير ما يودون ؟ لقد عبرت عن هذا الحرج فى مقدمة الجزء الأول ثم الجزء الثانى من هذا الكتاب ، وتساءلت : هل علىَّ أن اضحى بهذه الاعتبارات عندما اكتب عن اشياء تمس أولئك الأشخاص ؟ وقلت إن هذا ولا ريب هو واجب المؤرخ ، ولكن فى الدنيا شىء اسمه المجاملة ومراعاة الظروف . لقد تدبرت فى هذا الحرج كثيرا ، وانتهى بى البحث والتفكير إلى انه لا يجوز لمن يتصدى لكتابة

التاريخ أن يدخل عنصر المجاملة فيما يكتب ، وكل ما يملك إذا أراد أن يجامل أن يدع « الفترة المحرجة » ويرجىء تاريخها إلى حين ، ثم تساءلت : إلى أى أجل يرجئها ؟ ولماذا يرجئها وإذا كان فى مقدوره أن يؤرخها كما أرخ المراحل التى سبقتها ، ففيم إذن يتنحى عن تاريخها ؟ لقد فكرت فى هذا الأمر مليا ، ولم أكتم عن نفسى دقة الموقف وما يلابسه من حرج ، وانتهيت إلى أنه ليس من حقى أن أقف بالكتابة فى تاريخنا القومى عند حد قديم أو حديث ، وما دمت قد حمّلت نفسى مهمة وضع هذا التاريخ ، فعلىَّ أن أؤدى الرسالة كاملة قدر ما وسعنى الجهد ، ووصفت المؤرخ بأنه يشبه فى طبيعة رسالته أن يكون قاضيا ، يفصل فى القضايا التاريخية التى يعرض لها ، وعليه أن يقتبس من القاضى روح العدل الذى يستلهمه فى قضائه ، فكما أن واجب القاضى أن لا يجامل فى الحق أحدا ، ولو كان أقرب الناس إليه ، ولا يتحامل على أحد ، ولو كان أبغضهم إلى نفسه ، فعلى من يتصدى لكتابة التاريخ أن يتحرى الحق والانصاف ، ويتجنب المجاملة والمحاباة فى ما هو بسبيله ، هذا ما تجه إليه قصدى ، وانعقدت عليه نيتى « وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى » .

....

كيف قوبلت كتبى ؟

إنى أعترف بأن كتبى لم تقابل فى السنين الأولى مقابلة حسنة ، ولولا ما وهبنى الله من الصبر والاحتمال ، لوقفت عند الجزء الأول أو الثانى ، أو على الأكثر عند كتاب (عصر محمد على) الذى كان فى طبعته الأولى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية .

فبالرغم من الجهود المضنية التى بذلتها فى تاريخ الحركة القومية ، وما شهد به أهل الذكر من أن هذه الكتب جمعت بين المنهج العلمى البحت والروح الوطنية ، وبالرغم من حرصى الشديد على استقراء الحقائق التاريخية الثابتة ، مهما كلفنى ذلك من عناء ، حتى صارت هذه المجموعة والحمد لله مرجعا معتمدا ، بالرغم من كل ذلك فان هذه الكتب لم تلق الإقبال ، ولا أقول الرواج ، الذى كنت أنتظره .

إن إقبال المثقفين فى بلادنا على القراءة ضعيف جدا . هذه حقيقة يلزمنا أن نعترف بها ، وهو أقل من إقبال المثقفين فى البلاد الأخرى ، التى فى مستواها الثقافى ، بل إنى أستطيع القول بأن سكان الجنوب من هذا الوادى ـ وأقصد إخواننا السودانيين ـ أكثر منا إقبالا على القراءة والمطالعة إذا تعلموا وأخذوا بنصيب ولو قليل من الثقافة ، وقد حدثنى غير واحد من

الأصدقاء وغير الأصدقاء أن إقبال المثقفين وانصاف المثقفين فى السودان على قراءة كتبى أكثر منه فى مصر ، واهتمامهم باستيعاب محتوياتها أكثر من استيعاب إخوانهم فى مصر ، وهم ـ جزاهم الله خيرا ـ يتحدثون عن كتبى بأكثر مما يتحدث عنها سكان الشمال ، والمح من احاديثهم أنهم قرأوها واستوعبوا ما تحتويه ، بخلاف ما رايت من المثقفين المصريين .

واذكر على سبيل المثال أنى سمعت من بعض مثقفينا أسئلة تثير الدهشة حقا ، سألنى بعضهم : هل أرخت شيئا بعد عصر محمد على ؟ مع أنى كنت قد وصلت إلى ثورة سنة ١٩١٩ ، وسألنى البعض الآخر : سمعت أنك قد وضعت كتابا فى تاريخ مصر ، فهل هو جزء واحد أو جزآن ؟ مع أنى كنت قد أخرجت اثنى عشر جزءا منه ، وفهمت من سؤاله أنه لم يقرأ جزءا واحدا منها ، وكثيرا ما يسألوننى من قبيل المجاملة : هل تباع كتبك ؟ واين ؟ وما ثمنها ؟ وهذا بالطبع سؤال من لم يقرأ شيئا منها ، أو من يريد أن يقرأها مجانا ..

وسألنى بعضهم : هل أرخت عصر إسماعيل ؟ وما اسم الكتاب الذى أرخته فيه واين اجده ؟ فأجبته على سؤاله ، وبعد عام سألنى نفس السؤال ، فاجبته بنفس الجواب ، ثم دفعنى حب الاستطلاع أن اساله بدورى عن سبب اهتمامه بهذا الكتاب بالذات حتى يسألنى عنه مرة فى كل عام .. فأجابنى أنه يبحث عن تاريخ والده ـ أو جده لست أدرى ـ فى هذا الكتاب ، فدهشت لهذا الجواب ، إذ كنت أتوقع منه أنه يريد أن يطلع على تاريخ مصر فى عصر إسماعيل ، لا أن يكون قصارى اهتمامه أن يعرف تاريخ والده ، وجملة القول أنى وجدت عدم اكتراث بالقراءة وتوسيع الأفق الذهنى بين أغلبية المثقفين عندنا .

لست ادرى ما هو السبب فى ذلك كله ، ولكن هذه مشاهدات وحقائق لابد لى من الإفضاء بها ، لأنها حالة نفسية يحسن بنا أن نجد لها علاجا .

وقد كنت أسائل نفسى أمام الكساد الذى قوبلت به الحلقات الأولى من المجموعة ، واستمراره سنوات طويلة ، كنت أتساءل : ألا تساوى هذه الكتب بعض القصص والروايات التى يقبل عليها الجمهور فى بلادنا ؟ أو ليس التاريخ رواية واقعية مشوقة لمن يريد أن يعرف قصة بلاده ووطنه ؟ ألا يستوجب حب هذا الوطن أن يعرف المواطنون قصته ومراحل حياته البعيدة والقريبة ؟ إن من يحب إنسانا ، سواء كان هذا الحب عاغليا او غراميا ، يود أن يتعرف اخباره وأحواله وماضيه وحاضره ، فهلا يستحق الوطن مثل هذا الشعور ؟

ادع هذا جانبا ، واتحدث عما قوبلت به كتبى فى السنوات الأولى من إخراجها .

ظهر الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية في يناير سنة ١٩٢٩ ، فاستقبلته الصحف استقبالا طيبا ، وكتب عنه بعضها مقالات قيمة ، واكتفى بعضها بكتابات عابرة بمثابة (تسديد للخانات) ، وكان طبعه قد كلفني مبلغا لا يستهان به ، انفقته من إيرادي من المحاماة ، وكانت طريقتي في توزيع كتبي الأولى أن إختزن عندي ما أطبع من كل كتاب ، وتطلب مني المكاتب الكميات التي تريدها لتبيعها للجمهور ، وتدفع لي ثمن هذه الكميات مقدما بعد خصم ٢٥ ٪ من ثمنها ، وبعض المكاتب كان لا يدفع الثمن مقدما بل يؤجله حتى يتم توزيع الكتب ، وقد لاحظت أن طلبات المكاتب قليلة ، والكميات التي تطلبها ضئيلة ، والوارد منها من الثمن هزيل ، وكان يدفع على مرات متقطعة بحيث لا يحس الإنسان بقيمتها - على تفاهتها .

وقد قالوا لي إن وزارة المعارف تقتني لمكتباتها في المدارس نسخا من كل كتاب مفيد لتثقيف الطلبة ، وأن عليّ أن أعرض عليها ما يظهر من كتبي ، فعرضت عليها فعلا كل ما يصدر منها ، فكانت بعد الفحص عن كل كتاب تطلب النزر اليسير منه ، وكان العدد الذي طلبته من الأجزاء الأولى لم يتجاوز ٢٤٠ نسخة من كل كتاب زادتها في الأجزاء اللاحقة إلى ٣٧٥ نسخة ، وكانت تدفع ثمنها مخصوما منه كذا في المائة مما يتم الاتفاق عليه بينها وبين المؤلف ، وهذه كلها مظاهر لتثبيط العزائم .

ومثل هذا التثبيط لا يمكن أن يشجع على التأليف ، بل فيه ما فيه من خذلان للنهضة العلمية ، ولكني كما اسلفت كنت أؤدي رسالة حملت نفسي إياها ، فعلى الرغم من الكساد الذي صادفه الجزء الأول ثم الذي تلاه ، تابعت إخراج الحلقات التالية ، وكان لي من إيرادي من المحاماة ما عاونني علّى سد العجز في النفقات ، ومعنى ذلك أنه لولا هذا المورد لانصرفت عن متابعة إخراج هذه المجموعة ، مع ضرورتها الثقافية والتاريخية والوطنية

استقبلت الصحافة كل ما أخرجته من الكتب استقبالا حسنا ، وإني معترف بفضلها عليّ في هذه الناحية ، وقد نوهت إلى هذا الفضل في مقدمة الجزء الثاني ، ومن الحق ان الاحظ أن الصحف فيما مضى كانت اكثر عناية منها الآن بالمؤلفات عامة ، فكثيرا ما كانت تنشر الفصول الضافية عن كتبي ، وفي اغلب الأحيان كانت تنقل مقدماتها ، والمقدمة كما تعلم هي خير إعلان عن الكتاب ، اما الآن فالصحف تقتصر على كلمة عابرة تنشرها من قبيل « جبر الخاطر » للمؤلف الذي قد يقضي السنين في وضع كتابه ، وما بهذه الطريقة يشجع التاليف وتشجع الحركة الفكرية والعلمية في البلاد .

وبالرغم من اني تابعت إصدار الأجزاء الأولى من هذه المجموعة ، بحيث لم يكن ينقضي عام حتى يصدر جزء منها ، ومع ان كل جزء كان يجرّ القطار

الواقف خلفه من الأجزاء السابقة ، ومع حسن استقبال الصحف لكل جزء منها ، فان الركود كان حليفها . لقد قيل لى إنى لم أعلن عنها الإعلان الكافى ، واظن أني لو إنفقت ما انفقت فى سبيل الإعلان فان النتيجة ما كانت تتغير كثيرا ، واعتقد أن أهم سبب لهذا الركود هو ضعف الميل إلى القراءة المجدية بين الطبقة المثقفة فى بلادنا ، وقلة اكتراثها بتعرف تاريخ بلادها ، فربما يعرف بعضهم عن تاريخ الأمم الأخرى أكثر مما يعرفون عن تاريخ أمتهم .

انقضت السنوات والأجزاء الأولى بطيئة الحركة ، وإيرادها لا يغطى مصاريفها ، على انى لم ألق بالى كثيرا إلى هذه الناحية ، لأنى عددتها « تضحية » يجب أن اتحملها . ألسنا نخرج صحفا قد لا تلقى الرواج والانتشار ، ومع ذلك نثابر على إخراجها مع ما يكتنفها من الخسائر حتى نعجز عن إصدارها ؟ وأنا والحمد لله لم أعجز عن متابعة إصدار هذه المجموعة ، فمضيت فى سبيل إخراجها حلقة بعد أخرى .

ولما اخذت فى تاليف كتابى عن (عصر إسماعيل) نصحنى ذلك الصديق المخلص أن أسلك فيه سبيلا جديدا قد يكون أدعى لرواج كتبى ، وقال لى يوما : ها أنت قد اخرجت ثلاثة مجلدات فى تاريخ مصر الحديث ، فارخت عهد الحملة الفرنسية ، وما بعد الحملة ، وعصر محمد على ، والآن يجىء دور خلفاء محمد على ، وستصل طبعا إلى عصر إسماعيل ، فبأى روح ستكتب عن الخديو إسماعيل بالذات ؟ فقلت له : إنى سأكتب عنه بنفس الروح التى استلهمتها فى كتبى السابقة واللاحقة ، وسأذكر ما له وما عليه . وكان يعلم ارائى عنه ، فقال لى : لا تكن غبيا ، ويلزمك أن تراعى الظروف ، ولاحظ انك ستخرج كتابك عن إسماعيل فى وقت يجلس على عرش مصر ابن إسماعيل (المغفور له الملك فؤاد) ، أفلا تفهم ذلك ؟ إنك تعلم أن الملك يهتم كثيرا باحياء تاريخ والده ، ويوحى بإخراج كتب عنه فى تمجيده ، وينفق فى سبيل ذلك أموالا كثيرة ، لأن جمع الوثائق ونقلها من مصادرها الأصلية وإخراج الكتب ، كل ذلك يحتاج إلى نفقات طائلة ، ولقد اخبرتنى (وحقا قد اخبرته بذلك) أنه أبدى نحوك شعورا طيبا وثناء على مواقفك فى مجلس النواب الأول ، ولا شك أن وثائق السراى الملكية من أهم المراجع عن عصر إسماعيل بالذات ، لأن جلالة الملك عنى بجمع هذه الوثائق وأمر بتنسيقها وترتيبها ، فارى أن تتصل بصديقك محمد زكى الابراشى باشا (ناظر الخاصة الملكية ، وكان بينى وبينه ود قديم متصل) لكى تراجع وثائق السراى الخاصة بعصر إسماعيل ، ولكى يمدوك بالمعلومات التى تطلبها عن حكمه ، ولا شك أنك ستجد من كل ذلك مادة غزيرة لكتابك الذى أراك تضعه الآن [١٩٣١) عن هذا العصر .

ومع ان النصيحة صادرة عن صديق اثق فى اخلاصه ، فانى لم أعمل بها ، لانى وجدت اننى إذا احكمت الصلة بينى وبين هذه الجهات العليا ، وأكثرت من التردد على مكتبة القصر الملكى ، فقد لا يكون من الذوق بعد ذلك أن أكتب عن اخطاء إسماعيل ـ وكان المراد تغطيتها ـ وقلت لصديقى إنى مع تقديرى لنصحه فان دراستى الخاصة والمراجع التى طالعتها عن عصر إسماعيل كافية لأؤرخه تاريخا واضحا صحيحا ، اما الوثائق الجديدة فمع أهميتها لا يمكن أن تغير من الخطوط الرئيسية للتاريخ ، انها ولا شك قد تفيد فى معرفة بعض التفاصيل والملابسات ، ولكن الحوادث فى ذاتها والحقائق الجوهرية التى هى عماد التاريخ تبرز من خلال المراجع العديدة التى درستها عن هذا العصر .

وقد وجد صديقى أن لا فائدة ترجى من إقناعى بنصيحته ، فتركنى أمضى فى سبيلى .

....

الوزارة وكتاب عصر إسماعيل

ولما ظهر الكتاب تبين لى عدم الرضا عنه من امتناع وزارة المعارف عام ١٩٣٣ عن أن تقتنى منه النزر اليسير الذى كانت تشتريه لمكتباتها من الأجزاء السابقة ، وأرسلت لى خطابا بتاريخ ١٨ ابريل سنة ١٩٣٣ تنبئنى فيه بأن بالكتاب ماخذ تحول دون إيداعه مكتبات مدارس الوزارة ، وأرسلت طى خطابها صورة من تقرير ما أسمته (لجنة فحص الكتب التاريخية لمكتبات المدارس) وفيه تعداد لهذه المآخذ المزعومة ، وقوامها أنى تحاملت على الخديو إسماعيل وهاك نص الخطاب والتقرير

خطاب الوزارة

« إشارة إلى خطاب عزتكم المؤرخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ الذى قدمتم معه للوزارة كتابكم « عصر إسماعيل » فى جزاين للنظر فى تقريره اسوة بالأجزاء السابق تقريرها من كتابكم (تاريخ الحركة القومية) نفيد عزتكم أن الوزارة قد فحصت عن كتاب (عصر إسماعيل) فوجدت به من المآخذ ما يحول دون إيداعه مكتبات مدارس الوزارة » .

وارفقت الوزارة بخطابها صورة التقرير الذى قدمته إليها (لجنة فحص الكتب التاريخية لمكتبات المدارس) عن الكتاب وهذا نصه

....

التقرير

« عملا بخطاب الوزارة رقم ٩٥٢ بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٣٣ اطلعنا على هذا الكتاب بجزأيه ، وقد وجدنا به كثيرا من المعلومات والأبحاث النافعة فى فترة حكم الخديو إسماعيل ، ولكنا ناخذ على المؤلف انه شوه الأغراض التى من أجلها عقد إسماعيل قروضه باجمعها تشويها شاملا ، ونظر إلى جميع اعماله فى هذا الصدد بمنظار اسود ، والأدلة على ذلك كثيرة نورد منها ما ياتى :

« ١ ـ أنه اقر مؤلف (تاريخ مصر المالى) على أن « إسماعيل سار سيرة بذخ وإسراف » راجع ص ٣١ جزء ثان .

« ٢ ـ ذكر أن القروض التى اقترضها الخديو إسماعيل حتى سنة ١٨٦٦ « ضاعت فيما لا ينفع البلاد لأن تغيير نظام توارث العرش مسالة شخصية لإسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكأن إسماعيل اقترض هذه الديون لكى تتسع أملاكه وتحقيقا لأطماع شخصية وإرضاء لحزازات عائلية لا شان للبلاد فيها » راجع ص ٣٥ جزء ثان .

« ٣ ـ ذكر المؤلف فى عرض الكلام عن إسماعيل المفتش أنه « قلد مولاه فى عيشة البذخ والإسراف والاستكثار من القصور والأملاك والجوارى والحظايا » ص ٣٧ جزء ثان .

« ٤ ـ فى الكلام عن بعض حفلات الخديو إسماعيل ذكر المؤلف ما ياتى : « فكأن الخديو فى هذا الموقف شبيها ببعض الذوات والأعيان فى الاستدانة للإنفاق على إقامة الحفلات والولائم والظهور بمظهر الفخفخة والبذخ » ص ٣٩ جزء ثان .

« ٥ ـ قال المؤلف إن إسراف إسماعيل هو الباعث الأكبر على ماساة القروض .. إن الجانب السيىء من شخصية إسماعيل هو إسرافه وإنفاقه الاموال من غير حساب أو نظر فى العواقب ، وهو بلا مراء مضرب الأمثال فى هذا الصدد ، فقد كان متلافا للمال ، وظهر هذا العيب فى حياته العامة ، وحياته الخاصة ظهر فى بناء قصوره ، وتاثيثها ، وتجميلها ، كما ظهر فى حياته الخاصة ، فى حفلاته وأفراحه ، ومراقصه ورحلاته وسياحاته ، وأهوائه وملذاته » راجع ص ٥٣ جزء ثان .

« لهذه الأسباب لا نوافق على إيداع هذا الكتاب بمكتبات مدارس الوزارة » .

وقد انتقد معظم الصحف مسلك الوزارة حيال الكتاب ، وكان أكثرها اعتدالا في النقد صحيفة (البلاغ) فقد كتبت بعددها الصادر في ٢٤ مايو ١٩٣٣ ما يأتي .

« والذي نقوله نحن هو ان وزارة المعارف تدل بذلك على رغبتها في أن تتحكم في بحوث المؤرخين بحيث إذا لم يكتبوا التاريخ على هواها أقصتهم من حظيرتها ، وكتاب « عصر إسماعيل » لم يشتمل فقط على هذه المآخذ التي أخذها على إسماعيل بل هو يشتمل على مآثر له يكفي أن يكون منها ما كتبه في فتحه السودان وفي اهتمامه بإرسال البعثات العلمية إليه ليشهد كل منصف أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي كتب كتابه وهو منساق فيه بما يهديه البحث إلى أنه الحقيقة ، والغريب في عمل وزارة المعارف هذا أنها تعلم أن في مكتبات مدارسها كتبا تحتوي على أحكام قاسية على عهد إسماعيل ـ منها كتاب « مصر الحديثة » للورد كرومر ـ ومع ذلك لم تفكر في إقصائها من مكتباتها » .

وبعد انقضاء ثلاث سنوات على هذا التقرير أعادت الوزارة النظر في كتابي ، والفت لجنة اخرى لفحصه فنقضت تقرير اللجنة السابقة وطلبت الوزارة مني أن أوافيها بالنزر اليسير منه على غرار الأجزاء السابقة .

....

بدء الإقبال على كتبي
سنة ١٩٤٣

في أوائل سنة ١٩٤٣ طلبت من مكتبة « النهضة المصرية » بيانا بعدد ماكنت اختزنته من كتبي وقتئذ ، فلما اطلعتها على هذا البيان اعربت لي عن رغبتها في شراء هذا المخزون كله دفعة واحدة ، وأن تدفع لي الثمن فورا مخصوما منه نسبة أكثر من النسبة التي كنت أحاسب عليها المكاتب ، فرأيت العرض مغريا حقا ، لأن حصيلة الثمن بلغت ١٤٢٨ جنيها صارت بعد خصم أربعين في المائة (٨٨٣ جنيها) فقبلت الصفقة مغتبطا ، وادركت في هذا اليوم أن كتبي قد لاقت شيئا من الإقبال الذي كنت انتظره منذ اكثر من خمس عشرة سنة .

كان ذلك في خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد عزوت هذا الإقبال المفاجيء إلى المكانة التي نالتها كتبي التي أصدرتها إلى ذلك الحين عند ذوي العلم والخبرة ، فقد كانوا يتحدثون عنها حديثا طيبا ، وكان كل كتاب يصدر منها يبعث الحياة في الكتب السابقة ، أضف إلى ذلك ثناء أساتذة التاريخ على هذه المجموعة في خلال دروسهم للطلبة ، فاوجد هذا الثناء

دعاية طيبة لها ، وهناك عامل هام له أثره في هذا الصدد ، وهو تقدم الوعي القومي والثقافي في الجمهور ، وكان نشوب الحرب العالمية الثانية قد زاد في تفتح الأذهان لمركز مصر واهميتها ومصيرها في هذه الحرب الطاحنة ، وبعث الروح الوطنية في النفوس ، تلك الروح الملهمة لكل تقدم سياسي او علمي أو اخلاقي ، فازداد اهتمام الناس بمعرفة تاريخ بلادهم .

واخذت من ذلك الحين أعيد طبع كتبي ، فظهرت الطبعة الثانية من الجزء الأول من تاريخ الحركة القومية سنة ١٩٤٤ ، والطبعة الثالثة سنة ١٩٤٨ ، وظهرت الطبعة الثانية من الجزء الثاني سنة ١٩٤٨ أيضا ، والطبعة الثانية من (عصر محمد علي) سنة ١٩٤٧ ، والطبعة الثالثة سنة ١٩٥١ ، واعدت طبع كتاب (عصر إسماعيل) ، و (الثورة العرابية) سنة ١٩٤٩ ، و (مصر والسودان) سنة ١٩٤٨ ، و (مصطفى كامل) سنة ١٩٤٥ ، ثم سنة ١٩٥٠ (الطبعة الثالثة) وكتاب (محمد فريد) سنة ١٩٤٨ .

على انه يلزمني أن اعترف بان التزامي الجانب القومي في كتبي قد اضر بها فيما يتعلق برواجها ، وبخاصة كتاب (ثورة سنة ١٩١٩) و (في أعقاب الثورة) ، فان الهيئات الحكومية ، ومنها وزارة المعارف ، وزارة الثقافة والتعليم ، قد أعرضت عن تشجيع هذه الكتب ، وليس يخفى أن إقبال الهيئات الحكومية ، وبخاصة وزارة الثقافة والتعليم ، له دخل كبير في رواج الكتب ، بحيث أستطيع القول أن كتبي قد لقيت الإقبال ، ولكن لم تنل حظها من الرواج .

حقا ان الجانب القومي كان يجب أن يفتح امامها آفاقا من الرواج ، ولكن ماذا تراني أقول ؟ ان الشعب الذي وضعت من أجله هذه الكتب قد ضن عليها بالرواج ، وان لم يضن عليها بالثناء والإعجاب ، واني شاكر له على كل حال ، إن الناس يتحدثون عن كتبي ، ويمتدحون الروح الوطنية التي املت على هذه المجموعة ، ويكتفون في الغالب بهذا التعضيد الأدبي ، وبمثل هذه المعاونة تروج الكتب وتنتشر الأفكار وتعم الثقافة .

ولكن علينا أن نبذر الغرس الصالح في حقل النهضة القومية دون أن نتأثر من بطء النتائج ، ويجب أن نظل عاملين على رفع معنويات هذا الشعب ، وأن نجعل هذا الهدف منهجا في كفاحنا وتفكيرنا ، واقوالنا وافعالنا ، وإذا لم يصادف نداؤنا لدى الشعب الصدى الذي نرجوه ، ولم يَيْنَعْ بعدُ الزرع الذي نتعهده ، فلنصبر ولا نجزع ، ولنثابر ولا نتراجع ، ولا نسام من تعداد الأيام والسنين ، فما قيمة الأيام والسنين في أعمار الأمم والشعوب ؟

• • •

الأمير عمر طوسون

من ابرز أمراء الأسرة العلوية وانبههم شأنا واعرقهم وطنية ، المغفور له الأمير عمر طوسون ، كان رحمه الله كبير النفس عظيم الخلق ، عالما واسع الاطلاع محبا للعلم والأدب ، مؤرخا محققا ، حجة في تاريخ مصر الحديث والقديم ، وكان الى جانب علمه وفضله شديد الوطنية ، وتبدو وطنيته من خصومته المستمرة للاحتلال وسياسته ، لا يبالي الجهر بها في كل مناسبة ، وقد سجلها في مؤلفاته وبحوثه وأحاديثه ومقالاته ، وكان الاحتلال وعماله وصنائعه يعرفون عنه هذه الميول ، وهو من ناحيته يصارحهم بها ، ولايكتم عنهم شيئا منها ، وقد استهدف من اجل ذلك لغضبهم غير مرة ، وخاصة اثناء الحرب العالمية الأولى ، إذ كان بأوربا صيف سنة ١٩١٤ ، فلما اراد العودة الى مصر بعد اعلان الحرب عارضت السلطة العسكرية البريطانية في عودته ، وظل وقتا طويلا تحت الملاحظة في مرسيليا الى أن توسط له السلطان حسين كامل لدى السلطات البريطانية فاذنت له بالعودة الى مصر .

اتصلت به منذ عودته اثناء الحرب العالمية الأولى ، وكنت القى منه تقديرا كبيرا ، وحينما كان يزور تفتيشه في « دميرة » القريب من المنصورة كنت انتهز هذه الفرصة فاذهب صحبة لفيف من إخواني لزيارته في قصره الريفي هناك ، فكان يسر كثيرا لهذه الزيارات ، ويفيض في احاديثه الوطنية التي زادتني تقديرا له ، وكانت زياراتي له في دميرة مما ضاعف صلتي به ، واعرب لي عن رغبته في أن أزوره بالاسكندرية كلما ذهبت اليها ، وقد بررت بوعدي ، فكنت كلما ذهبت إليها اقابله في دائرته والقى منه احتراما وحسن مقابلة يزيدانني تعلقا به وقد لاحظ مرة أني ذهبت الى الاسكندرية دون أن اقابله ، فارسل لي من يعرب لي عن ملاحظته في ذلك ، فشكرت له هذه الملاحظة واعتبرتها تقديرا وتكريما لي ، واعتذرت بان الوقت الذى قضيته بالاسكندرية في هذا اليوم لم يسمح لي بهذه المقابلة ، ومن يومئذ حرصت على ان أزوره كلما ذهبت اليها .

وكنت أحظى بإهدائه إياي كتبه القيمة كلها ، واقابل كل هدية بما تستحقه من الشكر والتكريم .

وكان رحمه الله دقيقا في تقدير المؤلفات التي كانت تهدى اليه ، ولما بدأت في إخراج « تاريخ الحركة القومية » اهديته كل كتاب يصدر منها ، وكان يرسل

لى خطابات شكر ، ولاحظت أن عبارات الخطابات بدأت وجيزة ، ثم أخذت تتطور وتطول مما يدل على ازدياد تقديره لى مع الزمن .

اهديته الجزء الأولا من تاريخ الحركة القومية ، فجاءنى منه جواب وجيز مؤرخ فى ٢٢ يناير سنت ١٩٢٩ قال فيه :

« حضرةصاحب العزة عبد الرحمن الرافعى بك

« نشكر حضرتكم على حضوركم شخصيا لاهدائنا الجزء الأول من كتابكم « تاريخ الحركة القومية » . وقد قبلناه بمزيد الامتنان وسنقرؤه بامعان النظر ونضعه فى مكتبتنا تذكارا لكم ، وتقبلوا مزيد سلامنا

عمر طوسون »

ثم اهديته الجزء الثانى فأرسل لى خطابا بحثت عنه كثيرا فى محفوظاتى فلم أعثر عليه لكى أنشره هنا ، ويظهر لى أنه لم يكن خطابا ذا بال ، لأنه لو كان كذلك لنشرته فى الصحف كما نشرت خطابات الأمير عن الكتب التالية .

واخذ تقديره يزداد كلما ظهر جزء من المجموعة ، فاذا قارنت بين خطابه لى عن الجزء الأول ، وخطابه عن (عصر محمد على) رايت التدرج واضحا فى هذا الصدد ، قال فى خطابه الأخير :

« حضرة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعى بك

« بعد أن أهديتم إلينا الجزء الأول والثانى من كتابكم البارع (تاريخ الحركة القومية) أصبحنا شغوفين ننتظر بفروغ صبر تتمة هذا المبحث الجليل ، ونرقب بلهف بزوغ ثالث هذين الكوكبين ، فاذا بيدكم البيضاء تخرجه لنا من غير سوء آية أخرى .

« وإن الباعث الشريف الذى حدا بكم الى تجشم هذه المشقة البعيدة الغاية التى صوبتم اليها سهمكم هو إدراك الغرض الذى وضعتموه نصب اعينكم ، ولعلكم لا تجدون ثوابا على هذا العمل الصالح أكبر من هذا الذى تجدونه فى نفسكم من الارتياح لاتمام هذا الصنيع الخالد الذى خدمتم به تاريخ الحركة القومية لبلد شغفتم به حبا وعرفتم بصدق الاخلاص له والتفانى فى خدمته

« وإذا لم يكن للذين أسعدهم الحظ باقتناء مؤلفكم الثمين والانكباب على قراءاته والاستفادة منه من وسيلة الى جزائكم عليه الا الشكر ، فانا أول الشاكرين . والسلام عليكم ورحمة الله

١١ / ١ / ١٩٣١ عمر طوسـون »

وأهديته كتاب (عصر اسماعيل) فجاءنى منه الجواب الآتى :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ عبد الرحمن الرافعي بك .

« تفضلتم فاهديتم إلينا الجزاين الأول والثاني من كتاب « عصر إسماعيل » وهو الحلقة الثالثة من المؤلف الكبير الذى تعالجونه « سلسلة تاريخ الحركة القومية » .

« ولقد تصفحنا كثيرا من مباحث هذين السفرين الجديدين واستوعبنا بعض فصولهما وابوابهما استيعابا جعلنا نلم بهما إلماما ونحيط بهما إجمالا فالفيناهما كثلاثة الأجزاء السابقة التى تفضلتم فاهديتموها إلينا من قبل مفرغين فى نفس القالب البديع الذى افرغتموها فيه متصلة حلقاتهما بتلك السلسلة الذهبية التى تصوغونها صياغة تاخذ بالأبصار .

« وقد احتوى هذان السفران على خلاصة ما حدث فى عصر اسماعيل بعبارة سهلة جزلة مع العزو الى المصادر والمراجع وذكر الوثائق والأسانيد فجاء بهذا الصنيع مرآة صافية صادقة جلوتموها للناظرين فتجلت فيها صورة هذا العصر الحافل بالحوادث على حقيقتها ، ومن يعرف ما كان يغشى حقائق التاريخ فى هذه الحقبة من الأطلية والبهرج تارة ، والتشويه والمسخ تارة اخرى ، يعرف قيمة صنيعكم ولا يسعه إلا أن يقدر عملكم حق قدره ويثنى عليكم الثناء المستطاب ، فامضوا قدما فى عملكم حتى تتموه على هذا النسق الجميل .

« والسلام عليكم ورحمة الله

٥ / ٢ / ١٩٣٣ عمر طوسون »

ويبدو أن تقديره لكتاب (الثورة العرابية) بلغ حدا كبيرا ، إذ عده « أهم الموضوعات فى سلسلة تاريخ الحركة القومية » ، وبعث لى بصدده بخطابين متعاقبين :

الخطاب الأول

« حضرة الأستاذ الكبير عبد الرحمن بك الرافعي

كان سرورنا عظيما بكتابكم الجديد « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى » الذى تفضلتم باهدائه إلينا ، وإننا نعد موضوع هذا الكتاب أهم موضوعات سلسلة تاريخ الحركة القومية ، ولذلك كان سرورنا بظهوره معادلا لاهتمامنا بموضوعه الخطير ، وسيحدونا هذا الاهتمام بالطبع الى قراءته بشغف عظيم .

« ولا شك عندنا أنكم قد تجشمتم فى تاليفه ما تجشمتم من التعب والنصب خدمة خالصة منكم للتاريخ والوطن ، فجزاكم الله خيرا ووفقكم الى اتمام

سلسلة تاريخ الحركة القومية على ما تبتغون من تحقيق واستقصاء وبحث مستفيض .

« والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

٧ / ٤ / ١٩٣٧ عمـر طوسـون »

الخطاب الثانى

« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعى بك

« تفضلتم فاهديتم الينا الجزء الأخير من كتابكم القيم « الحركة القومية » وقد كتبنا اليكم شاكرين لكم هذه الهدية النفيسة ووعدناكم فى كتابنا إليكم اننا سنقرأ هذا الجزء بشغف عظيم ، والآن بعد أن قرأناه وانعمنا فيه النظر فاحصين مدققين لا يسعنا إلا توجيه الثناء المستطاب الى هذه الهمة الكبيرة التى أخرجت هذا الكتاب ، فكان من خير الكتب التى اخرجت للناس فى موضوعه ، فان الثورة العرابية رغم ما كتب فيها منذ حدوثها الى الآن لم تزل جوانب منها غامضة ومحتاجة أشد الاحتياج الى الجلاء ، فجئتم وسددتم هذا النقص ، وقد رأينا من حسناتكم فى هذا الكتاب انكم أوردتم فيه كثيرا مما يذكره المعاصرون الذين شهدوا هذه الثورة ولم يدونوا مشاهداتهم ، وهذا فضل آخر لكم نذكره مغتبطين مبتهجين ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

١٥ / ٥ / ١٩٣٧ عمـر طوسـون »

وجاءنى منه الخطاب الآتى عن كتاب (مصر والسودان)

« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير عبد الرحمن الرافعى بك

« السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فقد شرفتمونا بزيارتكم وتسلمنا من يدكم الكريمة هديتكم النفيسة القيمة « مصر السودان فى أوائل عهد الاحتلال من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢ » وهى تقع فى جزء لطيف متصل كل الاتصال بتاريخ مصر القومى الذى الفتموه وأخرجتموه فى أجزاء عدة وتفضلتم فاهديتموها الينا وشفعتموها بعد باهداء هذا الجزء الذى يبحث تاريخ هذه الحقبة القصيرة الهامة من تاريخ مصر فى أوائل عهد الاحتلال مدة حكم المغفور له الخديو محمد توفيق باشا .

« ولا شك عندنا ـ قياسا على الأجزاء السابقة من هذا الكتاب ـ انه سيكون محيطا بجزئيات الحوادث التى وقعت فى هذه الفترة ملما بها كل الالمام مشفوعا بما يؤيدها من الأسانيد والوثائق ، على غرار مادونتموه فى أسفار

شهـداء الانتخـابات



عبد اللطيف الصـوفانى بك
سقط فى انتخابات سنة ١٩٢٥
وتوفى فى نفس السـنة



عبد اللطيف المكباتى بك
سقط فى انتخابات سنة ١٩٢٤
وتوفى فى نفس السنة



أحمـد لطـفى بك
سقط فى انتخابات سنة ١٩٢٦
وتوفى فى نفس السـنة

الحركة القومية من التحقيق والتمحيص والبحث في الأسباب والنتائج ، شانكم فيما تخرجونه من قلمكم الفياض البارع .

« فنشكركم على هذه الهدية اجزل الشكر ونثنى على همتكم اطيب الثناء ، والأمل أن يفسح الله في عمركم المبارك وأن يتسع لكم الوقت لاتمام سلسلة هذه الحركة القومية حتى هذا العهد الأخير فتكونوا بذلك قد اديتم الى الوطن العزيز ما ينتظره منكم ويامله فيكم من صادق الجهود وخالد الاعمال ، واقبلوا مزيد سلامنا مع اطيب تمنياتنا .

٢٨ يونيه سنة ١٩٤٢   عمر طوسون »

واهديته كتاب (مصطفى كامل) فجاءنى منه الخطاب الآتى :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ القدير عبد الرحمن الرافعى بك

« تفضلتم فوصلتم هداياكم العلمية الينا بهدية جديدة قيمة الا وهى « مصطفى كامل » ذلك السفر الذى يضم بين دفتيه تاريخ هذا الزعيم الوطنى الذى دوى صوته فى الوادى حقبة طويلة فايقظ مصر من سبات طويل كانت تغط فيه غطيطا ولا يدرى إلا الله متى تهب من رقدتها الطويلةلولا أن قيض الله لها هذا الزعيم الفتى الجرىء .

« وبعد فانا نشكركم على هذه الهدية الجليلة ونثنى اطيب الثناء على هذا الجهد المتواصل الذى خدمتم به التاريخ والبلاد خدمة يقدرها لكم حق قدرها العارفون بما ينال كل من نصب نفسه للتاليف من عنت ونصب ، فجزاكم الله عن مصر خيرا ونفع بمؤلفاتكم هذه الأمة ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٢٤ / ١ / ١٩٣٩   عمر طوسون »

ثم أهديته كتاب (محمد فريد) فجاءنى منه الخطاب الآتى :

« حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير والمؤرخ المحقق عبد الرحمن الرافعى بك

« السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد فقد أهديتم الينا بشخصكم الكريم كتابكم الجديد الذى اخرجتموه آية للناس عن الزعيم الثانى المغفور له « محمد بك فريد » فجاء بعد أن اخرجتم كتاب الزعيم الأول « مصطفى كامل باشا » متمما للعقد الفريد ، وكان حريا بفريد بك ، فهو المثل الأعلى فى الثبات على المبدا والتضحية بالنفس والمال ، وخير من أخلص لمصر وجاهد فى سبيلها حق الجهاد حتى النفس الأخير ، رحمه الله وأكرم منزله فى عليين .

« ولما لم يتسع لنا الوقت لقراءة هذا الكتاب الضخم فقد تصفحنا بعض صفحاته ونحن اعرف بفريد وأعمال فريد وتضحية فريد ولكنا لم نكن نتوقع

ان تخرجوا كتابه هذا الاخراج البديع وان تضمنوه هذا البيان الفذ الرائع وان يكون تاريخه وهو ملء القلوب والأسماع ملء هذا السفر الكبير الذى جمعتم فيه أطراف حياته من كل نواحيها وأفرغتموه فى هذه السلسلة لتصلوا به سلسلتكم الذهبية فى تاريخ الحركة القومية ، فما برح الناس منتظرين من قلمكم البارع أن تكملوا هذا العمل النافع وان يوفقكم الله لخير هذا الوطن ونفع أبنائه ، إذ ليس شىء أجدى على مصر من تاريخ حياة بنيها وما قدموه من عمل صالح كريم تحسن الأسوة به والقدوة فيه ، وآخر شائن ذميم يعافونه وينفرون منه ، ليعرفوا ان الحياة ذكرى ، وان اعمالهم محصية عليهم .

« من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد »
فنشكركم اجزل الشكر ونثنى عليكم ثناء مستطابا انتم خير اهل له
واقبلوا مزيد سلامنا واحترامنا
٢١ / ٨ / ١٩٤١
عمـر طوسـون »

ولم يتح لى أن أهدى الأمير الجليل كتابى عن (ثورة سنة ١٩١٩) ، و (فى أعقاب الثورة) فلقد وافته المنية يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٤٤ ، وحزنت عليه حزنا شديدا ، وكانت فجيعة البلاد بوفاته جسيمة ، وخسارتها فيه لا تعوض ، أسكنه الله فسيح جناته واثابه بما احسن الى البلاد وأخلص لها إخلاص المجاهدين الصادقين .



سكرتيرتى للحزب الوطنى

سنة ١٩٣٢ - ١٩٤٦

بعد أن عين محمد زكى على بك (باشا) مستشارا بمحكمة الاستئناف في أواخر سنة ١٩٣٢ ، انتقلت إلى القاهرة وحللت محله فى مكتبه الذى أخلاه منذ تولى القضاء ، وقد شغر مركز سكرتير الحزب الوطنى الذى كان يشغله زكى بك ، فانتخبتنى اللجنة الإدارية بجلستها المنعقدة يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ سكرتيرا للحزب ولم أكن قد عدت بعد إلى الحياة البرلمانية ، إذ لم انتخب عضوا بمجلس الشيوخ إلا فى أكتوبر سنة ١٩٣٩ .

توليت أعباء السكرتيرية بقدر ما وسعنى الجهد ، فتجدد النشاط فى الحزب وبرزت توجيهاته فى الشئون العامة ، بحيث كنا نتتبع ما يقع من التطورات فنبادر إلى الجهر برأى الحزب فيها وبالسياسة التى تقتضيها مصلحة البلاد .

وكان أول بيان نشرته الصحف بتوقيعى بصفتى سكرتيرا للحزب الوطنى فى ٥ يناير سنة ١٩٣٣ متضمنا قرارا من اللجنة الإدارية بتوضيح خطة الحزب حيال الموقف السياسى وقتئذ ، ولا سيما ما كان خاصة بالمساعى التى كانت تبذلها الوزارة القائمة (وزارة إسماعيل صدقى باشا) لعقد معاهدة مع الحكومة البريطانية ، وتضمن قرار اللجنة ما يأتى :

« أولا - المثابرة على العمل لإحباط المفاوضات أو المحادثات التى ترمى إلى عقد معاهدة مع الحكومة البريطانية قبل الجلاء عن مصر داخل حدودها الطبيعية والتاريخية (أى حدود الوادى) ودعوة الأمة إلى الاستمساك بالاستقلال التام لمصر والسودان .

« ثانيا - دعوة حضرات نواب الحزب الوطنى فى البرلمان إلى تقديم مشروعات قوانين بإلغاء جميع القوانين الاستثنائية المقيدة للحرية التى وضعتها الوزارة القائمة أو أية وزارة سابقة .

« ثالثا - إعادة النظر فى تكوين اللجان الفرعية فى القطر المصرى التى يتسنى لها بث الدعوة لتحقيق مبادىء الحزب الخاصة بتقرير مصير مصر .

« رابعا - لفت نظر حضرات أعضاء الحزب الوطنى إلى وجوب المحافظة على تقاليد الحزب فى خطبهم وتصريحاتهم ورسائلهم باعتباره حزب

معارضة للحكم القائم ما دام لا يقوم على تحقيق مبادىء الحزب الوطنى بل يعمل على نقيضها » .

وابتكرت فكرة زيارة قبر مصطفى كامل وقبر محمد فريد ـ جماعة فى أيام الأعياد ، بعد أن انقطعت سنين طويلة ، فكنا نذهب إلى الضريحين ونلقى الكلمات الوطنية المناسبة .

وأذكر أن أول مرة ذهبنا فيها جماعة الى قبرى الزعيمين كانت فى يناير سنة ١٩٣٣ ، وقد ألقيت الكلمة الآتية أمام قبر مصطفى كامل

« أى مصطفى !

« ابناؤك الذين تلقوا عنك مبادىء الوطنية الأولى وحافظوا على عهدك السنين الطوال يجيئون اليوم وفى كل فرصة يؤدون واجب الوفاء لك ، ويحيون روحك الكبيرة تحية الأبناء لأبيهم ، والتلاميذ لأستاذهم وإمامهم ، . لقد فارقتنا منذ خمس وعشرين سنة ، وذكراك تتجدد فى نفوسنا كل يوم ، منك تعلمنا الوطنية ، وفيك عرفنا الإخلاص والثبات والتضحية والجهاد المنزه عن الأهواء .

« ضحيت يا مصطفى فى سبيل مصر بأعز ما تملك ، ضحيت بصحتك وشبابك ، فكم كان الأطباء ينصحون لك أن تبقي على صحتك ولا تحملها مالا طاقة لها به من الجهاد المضنى ، ولكنك آثرت مصر على صحتك وراحتك ، فذوت زهرة حياتك فى الرابعة والثلاثين من عمرك ! علمتنا يا مصطفى كيف يجب أن نجعل مجد الوطن وعظمته فوق مجد الأفراد واطماعهم فى الحياة .

« اليوم نناجيك باننا على عهدك باقون ، وبمبادئك وتعاليمك مستمسكون ، إننا خصوم الاحتلال وسياسته ، خصوم اعوانه وأنصاره ، مستمسكون بمبدأ الجلاء لا نبغى عنه بديلا ، فالجلاء هو الرمز الصحيح للاستقلال التام .

« نحييك يا مصطفى ونحيى صحبك وأنصارك الذين شاركوك فى الجهاد واتبعوا مبادئك وترسموا خطاك ، نحيى فريدا وعليا وامينا وعبد العزيز وفؤادا ولطفى ووجدى ، وغيرهم وغيرهم ، ممن يرقدون حولك أو على مقربة منك ، نحيى أمك الحنون التى تسكن إلى جانبها ، إن لها على الأمة فضل تربيتك التربية الأولى وتنشئتك النشأة الصالحة التى انبعث منها شعلة الوطنية ، نحيى الأقربين من آل بيتك الذين لحقوا بك فى دار البقاء ، نحيى المجاهدين من كل حزب وفى كل عهد ، ونرسل تحياتنا إلى أرواح سائر الشهداء الذين جادوا بأرواحهم فى سبيل مصر ، أولئك الذين غيّبوا تحت اطباق الثرى ، هنا وهناك ، واجبٌ علينا أن نذكرهم على الدوام ، وأن نعرف فضلهم ونقدس ذكراهم ، فإلى أرواحهم جميعا الفاتحة ! » .

ثم توجهنا إلى قبر المرحوم محمد بك فريد بالسيدة نفيسة . وهناك اجتمعنا حول الضريح والقيت الكلمة الآتية :

« هنا رمز الإخلاص ، هنا التضحية في سبيل الوطن ، هنا مثوى فريد ، هنا الأخلاق والمبادىء ، هنا الجهاد المحفوف بالحرمان والمتاعب ، هنا مغالبة الدهر والصبر على المكاره ، هنا رمز الآلام يحتملها القلب العامر بالإيمان ، هنا النبل وكرم المحتد ، يمتزجان بالوطنية والتضحية ، هنا احتمال النفى والحاجة والتشريد بعد العز والثروة والنعيم ، هنا الوطنية الحقة مجسمة فيك يا فريد ! » .

« سلام عليك من قلوب تذكر فضلك عليها وعلى الوطن ، بالأمس ودعنا شريكتك في الحياة ، ودعنا زوجتك النبيلة التي قاسمتك السراء والضراء ، الآن نلتقي بك في دار الخلد ، بعد أن باعد الدهر بينكما السنين الطوال ، في حياتك وبعد مماتك ، فلتؤنسك في وحشتك ، بعد أن حرمت لقاءها في منفاك وغربتك ، اليوم تلتقيان بعد طول النوى ، فعليكما وعلى الشهداء السلام ! » .

وفي كلمتي أمام قبر محمد فريد إشارة إلى وفاة زوجته البارة الوفية ، وقد توفيت إلى رحمة الله يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٣ ، وشيعنا جنازتها يوم ٢١ منه ، وشاركنا في تشييعها أقطاب الوفد لمصاهرة الدكتور حيدر الشيشيني للمرحوم فريد بك .

وأخذت بوصفي سكرتيرا للحزب الوطني اكتب سنويا المقالات عن ذكرى مصطفى كامل وذكرى محمد فريد وذكريات الحوادث التاريخية الهامة كضرب الاسكندرية واحتلال العاصمة واتفاقية السودان إلخ ..

وانشانا ناديا فخما للحزب بشارع قصر العيني في ملتقاه بشارع دار النيابة .

● ● ●

الجبهة الوطنية
١٩٣٥ - ١٩٣٦

جاهدت في ائتلاف سنة ١٩٣٥ كما جاهدت من قبل في ائتلاف سنة ١٩٢٥ ، وقد خرجت من كلا المسعيين بصفقة المغبون ..

كانت البلاد سنة ١٩٣٥ في حاجة ماسة إلى توحيد الصفوف ، فالدستور معطل ، والانجليز يتدخلون في شئون البلاد ، ويحولون دون تحقيق أهدافها ، والوزارة (وزارة محمد توفيق نسيم باشا) تقر التدخل البريطاني في أهم الشئون العامة ، والأحزاب السياسية متنابذة متخاذلة .

الغى دستور صدقي باشا في نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ولكن لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ ، وبقيت البلاد من غير دستور زهاء عام ، وصرحت الحكومة البريطانية على لسان المستر هور وزير خارجيتها في ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ بانها عندما استشيرت من الحكومة المصرية نصحت بأن لايعاد دستور سنة ١٩٢٣ ، ولا دستور سنة ١٩٣٠ .

كان لهذا التصريح اثر اليم في النفوس ، وقامت المظاهرات الدامية احتجاجا عليه ، واتجهت الأفكار إلى ضرورة توحيد الصفوف لمواجهة التدخل البريطاني .

كان الحزب الوطني من أول الساعين في توحيد الصفوف وتاليف « الجبهة الوطنية »

وقد فكرت مع حافظ رمضان بك (باشا) رئيس الحزب في ان نخطو خطوة إيجابية لائتلاف الأحزاب ، بأن نقابل زعماءها شخصيا وندعوهم إلى أن يجتمعوا معاً .

فذهبنا نحن الاثنين معاً لمقابلة مصطفى النحاس باشا بداره بمصر الجديدة لنناشده أن يقبل الائتلاف كما قبله سعد سنة ١٩٢٥ .

النحاس يرفض الائتلاف

ذهبنا إليه وقابلناه في داره في الساعة السادسة من مساء الخميس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وعرضنا عليه فكرة توحيد الجهود وضم الصفوف وائتلاف الأحزاب لدرء الأخطار التي تهدد البلاد ، فاجابنا جوابا لايبعث عن الاطمئنان ، إذ قال إنه من أحرص الناس على الوحدة الوطنية ولكن لابطريق

الائتلاف بين الأحزاب ، فإن الوفد قد جرب هذا الائتلاف مرتين فنقض ، ولا يريد أن يعود إلى هذه التجربة ، بل يقبل أن يحصل تعاون بين الأحزاب بان يعلن كل حزب مبداه صريحا وهو التمسك بدستور سنة ١٩٢٣ ثم رد اعتداء الانجليز عن الدستور وعن الاستقلال ، فقلت له ان اجتماع الزعماء قد يسهل اعلان الأحزاب جميعا ميثاقا يتفق عليه ، فأجاب بأن لا لزوم للاجتماع ، ويكفى أن يعلن كل حزب هذا المبدأ ليفهم الانجليز أن لاخلاف بيننا ، وتكلم طويلا عن نقض الأحرار الدستوريين للائتلاف الذى عقد سنة ١٩٢٥ ثم سنة ١٩٣١ ، وقال اننا لانريد ان نعود إلى سياسة الائتلاف ، وكان كلامه قاطعاً . وعرض عليه حافظ رمضان باشا ارسال وفد إلى عصبة الأمم لعرض القضية المصرية على العصبة والتشهير بالسياسة الانجليزية وقال ان هذه وسيلة عملية للضغط على الانجليز وحملهم على كف عدوانهم ، فأجاب بأنه لايعارض فى أن ترسل كل هيئة وفداً عنها ، أما ارسال وفد يمثل الأحزاب فلا يوافق عليه ، واضاف انه لايثق من نتيجة عرض القضية المصرية على عصبة الأمم لأن انجلترا لها السيطرة فيها فلا يضمن أن تحكم لصالحنا ، وانتهت المقابلة فى نحو السابعة والنصف وكانت نتيجتها بالنسبة للائتلاف سلبية[1] . وسألنى حافظ باشا بعد المقابلة عن رأيى فيما يحسن أن نعمله بعد ما بدا لنا فى مقابلتنا للنحاس باشا من تعذر الائتلاف ، فقلت له يلزمنا أن لا نيأس من النجاح ، وعرضت عليه أن ننشر نداء للأمة

---

١) جاء فى المقطم الصادر يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥ تحت عنوان (مقابلات عند النحاس باشا) مايلى « فى منتصف الساعة الثامنة من مساء أمس قابل دولة مصطفى النحاس باشا فى داره بمصر الجديدة حضرتى صاحبى العزة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى والاستاذ عبد الرحمن الرافعى بك سكرتير الحزب والمفهوم أن المقابلة خاصة بالدعوة إلى توحيد الصفوف وعلاج العقبات القائمة فى سبيل تلك الأمنية الوطنية »

وكتبت الأهرام بعددها الصادر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ تحت عنوان (نجاح المساعى لتأليف جبهة وطنية ـ بشرى) فصلا طويلا عن نجاح هذه المساعى جاء فيه « لقد بسطنا للقراء من قبل تفاصيل المساعى التى قام بها رسل الخير فى سبيل تفاهم جميع الهيئات والأحزاب وذكرنا ما قام به حضرات أصحاب السعادة والعزة أمين يحيى باشا وعبد الرحمن فهمى بك ـ وهما مستقلان عن الأحزاب ـ ومحمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى وعبد الرحمن الرافعى بك سكرتير الحزب العام ، وهؤلاء ومن أيدوا مساعيهم فى الائتلاف بعد ذلك جديرون بالشكر والتقدير ، ولا يفوتنا قبل أن نسرد تفاصيل ما جرى من المباحثات والاجتماعات أن ننوه أيضا بفضل الشبيبة فى تحقيق فكرة الائتلاف ، فقد نادى بها الطلبة من الساعة الأولى ، ودعوا وسعوا إليها ، وجهدهم فى هذا جدير بالذكر ، إلى جانب التضحيات الخطيرة التى قاموا بها فى سبيل قضية الوطن والتى ستبقى على مر الدهور مخلدة فى سجل حركة استقلال مصر » .

بتوقيعه بصفته رئيساً للحزب الوطنى وتوقيعى بصفتى سكرتير الحزب نناشد فيه الهيئات والطوائف فى أن تساهم معنا فى السعى لائتلاف الأحزاب ، فلعل هذه الحركة تكون بمثابة ضغط على الزعماء ليقبلوا الائتلاف . فاستحسن حافظ باشا الفكرة ووضعت صيغة النداء فوافق عليها . ونشر فى الصحف (الأهرام ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٥) وهذا نصه :

....

نداء إلى الأمة

« سعينا ولا نزال نسعى إلى توحيد الكلمة وضم الصفوف وائتلاف الأحزاب ما استطعنا إلى ذلك سبيلا ، وغايتنا أن تتحد الجبهة القومية وتتغلب الأمة على العدوان المستمر على حقوق مصر . ولئن اعترضتنا فى الطريق عقبات فإن ذلك لا يثنينا عن متابعة السعى فيما نحن بسبيله ، فإن المهمة التى نسعى لها مهمة دقيقة تحتاج إلى مواصلة الجهود فى غير ملل ولا هوادة .

« ويقيننا أن كل ما يبذل لها من سعى وما تحتاج إليه من وقت ليس عبثاً ضائعاً فإن اتحاد الجبهة هو الاداة الأولى للكفاح الوطنى وبخاصة فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد الآن ، وليس السبيل إلى نجاح هذه المهمة التراشق بالسهام واستثارة الضغائن والأحقاد بل نحن أحوج ما نكون إلى ضبط النفس لكى نستخلص الوحدة القومية من بين الأشواك والعقبات التى تكتنفها . من أجل ذلك جئنا نناشد الأحزاب أن تتجاوز عما يستثير غضبها من قوارص الكلم وأن نقابل ذلك بالحلم وسعة الصدر ، لاسيما وأن الفوارق بين الأحزاب لايقام لها وزن بجانب الغاية التى نسعى إليها . ونهيب بالأمة أن تعاوننا فى تحقيق هذه المهمة ، وأن تشترك عملياً فى نجاحها بأن تتضافر طوائفها وجماعاتها ونقاباتها وأفرادها على اختلاف مراكزهم ومشاربهم للاعراب عن إرادتهم فى توحيد جبهة الجهاد .

« ولا ريب عندنا أنه إذا أجمعت الأمة كلمتها وأظهرت إرادتها واضحة جلية فى ضرورة توحيد الصفوف فإن الأحزاب على الرغم من مظاهر الخلاف بينها تقدر روعة هذه الإرادة وتنزل على رغبة الأمة التى تنطق باسمها وتستمد منها سلطانها .

« هذا هو واجب كل وطنى صادق ، وتلك سبيلنا دعونا وندعو إليها »

« فليؤد كل منا واجبه ، وليوجه جهوده إلى تلك الغاية ، والله ولى التوفيق .

« حافظ رمضان عبد الرحمن الرافعى »

النحاس يعود فيقبل الائتلاف

استمرت مساعى الطوائف والشخصيات البارزة لتوحيد الصفوف ، إلى أن كان يوم ٩ ديسمبر فكلمنى بالتليفون الاستاذ مكرم عبيد (باشا) سكرتير الوفد المصرى وصاحب الكلمة النافذة فيه وقتئذ ، كما كلم حافظ رمضان باشا وقال لى ابشركم بأن فكرة ائتلاف الأحزاب قد لقيت أخيراً النجاح وانتما مدعوان باكر لحضور اجتماع زعماء الأحزاب بدار دولة مصطفى النحاس باشا بمصر الجديدة لتأليف الجبهة الوطنية الممثلة للأحزاب ، فاغتبطت لهذه البشرى ، وأملت من وراء هذا الاجتماع خيراً كبيراً

تألفت الجبهة الوطنية فى ديسمبر سنة ١٩٣٥ من الوفد المصرى ، والحزب الوطنى ، وحزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الشعب ، وحزب الاتحاد ، أى جميع الأحزاب القائمة فى ذلك الحين ، ومن المستقلين وقد قوبل تأليفها بابتهاج عظيم من الأمة .

وأخذت توالى اجتماعاتها فى شهر ديسمبر ويناير بدار النحاس باشا بمصر الجديدة ، وكان ممثلو الأحزاب فى هذه الاجتماعات هم · مصطفى النحاس ، أحمد ماهر، مكرم عبيد عن الوفد المصرى ، حافظ رمضان وأنا عن الحزب الوطنى . محمد محمود عن حزب الأحرار الدستوريين . اسماعيل صدقى عن حزب الشعب . حلمى عيسى عن حزب الاتحاد . ثم حمد الباسل ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، عبد الفتاح يحيى عن المستقلين .

ويلاحظ ان الحزب الوطنى ميز عن الأحزاب الأخرى (عدا الوفد) فقد كان له ممثلان فى الجبهة ، فى حين أن لكل حزب آخر ممثلا واحداً ، وكان هذا التمييز تقديراً لحسن بلائه فى سبيل الائتلاف وجهاده الماضى الطويل .

تألفت الجبهة الوطنية على أساس إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، ثم على اساس آخر انفصل فيه الحزب الوطنى عن الأحزاب الأخرى مع بقائه فى الجبهة ركناً من أركان الائتلاف وهو العمل على عقد معاهدة بين مصر وانجلترا طبقا لنصوص المشروع الذى انتهت إليه مفاوضات النحاس ـ هندرسن فى ربيع سنة ١٩٣٠ .

واختيرت لجنة تحرير لوضع صيغة الكتاب الذى اتفقت الجبهة على رفعه إلى الملك فؤاد بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وقد اجتمعت هذه اللجنة يوم الأربعاء ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بنادى المحامين (بشارع فؤاد وقتئذ) وكانت مؤلفة كما يأتى . مكرم عبيد عن الوفد . وأنا عن الحزب الوطنى . ومحمد حسين هيكل عن حزب الأحرار الدستوريين . وأحمد كامل عن حزب الشعب . وحلمى عيسى عن حزب الاتحاد .

ولما فرغت اللجنة من تحرير الكتاب غقدت اجتماعا آخر لوضع صيغة الكتاب المزمع رفعه إلى السير ما يلز لامبسون (لورد كيلرن) المندوب السامى البريطانى للمفاوضة في عقد المعاهدة ، وقد انفصلت عنها فى هذا الاجتماع ولم أشترك فيه تنفيذاً لما اتفقنا عليه فى الحزب الوطنى من عدم الاشتراك فى خطاب الجبهة الخاص بالمفاوضة .

وفى يوم ١٢ ديسمبر وقع رؤساء الأحزاب والمستقلون على كتاب الجبهة إلى الملك ورفع إليه وتسلمه على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى وقتئذ ، وفى ذات اليوم صدر المرسوم الملكى بعودة دستور سنة ١٩٢٣ ، وجرت الانتخابات العامة لمجلسى النواب والشيوخ فى مايو سنة ١٩٣٦ .

....

اقصائى عن الحياة البرلمانية

مرة أخرى

أشرت فى مقدمة هذه النبذة إلى انى خرجت من مسعاى فى ائتلاف سنة ١٩٣٥ كما خرجت من ائتلاف سنة ١٩٢٥ ، بصفقة المغبون ، وهاك تفصيل ما حدث لى سنة ١٩٣٥ .

لما جاء توزيع المقاعد البرلمانية ، وكانت كثيرة لانها شملت مجلس النواب ومجلس الشيوخ كله من منتخبين ومعينين ، كنت العضو الوحيد فى الجبهة الوطنية الذى لم ينل مقعداً لا فى مجلس النواب ولا فى مجلس الشيوخ!! ولم يتركوا لى دائرة أو مقعداً فى كليهما ، فى حين ان الوفد جامل الأحزاب الأخرى المؤيدة للمفاوضة والمعاهدة فى التعيينات لمجلس الشيوخ فخص كل حزب منها باربعة مقاعد من مقاعد الشيوخ المعينين (وكانت كلها شاغرة) ، أما الحزب الوطنى فإنه لم يتفضل عليه إلا بمقعد واحد ناله طبعاً رئيس الحزب ، وبذلك اقصيت من الميدان حين جاء توزيع المقاعد . تماماً مثل ما حدث لى سنة ١٩٢٦ ، والتاريخ يعيد نفسه ! .

وكان غرض الوفد من السخاء على الأحزاب الأخرى (على خلاف عادته) بهذه الأربعة المقاعد لكل منها أن يضمن موافقتها له على ابرام المعاهدة التى كانت المفاوضات جارية بشانها وعدم معارضتها فى البرلمان ، لأن الحكومة البريطانية كانت تشترط لعقد المعاهدة أن تتفق عليها الأحزاب كلها (ما عدا الحزب الوطنى طبعاً) ، ولعل هذا هو ما جعل الوفد يقصينى عن البرلمان سنة ١٩٣٦ كما اقصانى عنه سنة ١٩٢٦ .

هذا ، ولمناسبة خروجى بصفقة المغبون من مسعاى فى ائتلاف

سنة ١٩٢٥ وائتلاف سنة ١٩٣٥ ، يحق لى أن أقول إنى مغبون فى قومى ، هذا على الأقل شعورى سنة ١٩٣٦ .

حُرمت طيلة حياتى من معاونة الغير لى ، لم أجد معاونة لى فى أعمالى ومشروعاتى ومنهجى فى الحياة ، لا من المجتمع ، ولا من الحكومات ، ولا من الهيئات ، ولا من الأفراد (إلا قليلا منهم) . كل كفاحى أو معظمه كان يسير بلا سند إلا من معونة الله ، لم أنل من المجتمع ولا من الحكومات أى علامة تقدير لأعمالى ، لا أقول هذا طعناً فى المجتمع ، بل تقريراً للواقع ، وتحدثاً بنعمة الله ، نعمة الصبر ، ويلزمنى أن أعترف بأننى ، إلى جانب حرمانى من التقدير ، واجهت عقبات وتنكراً وجحوداً من هنا ومن هناك ، وعلام كل هذا ؟ لا أدرى إذا كنت على حق يتنكر له الناس ، أم على باطل يتولى الناس تقويمه ، على كل حال إن اعتقادى أننى على حق وأننى كنت مغبوناً فى قومى . قد أكون مخطئاً فى اعتقادى ، ولكنهم يقولون . لكل مجتهد نصيب ، إن أخطأ فله أجر وإذا أصاب فله أجران .

أستطيع أن أقول إنى دائن للناس لا مدين لهم ، أنا لا أحاسب المجتمع على ذلك ، بل إنى لمغتبط أن ينتهى بى المطاف أن أكون دائناً لا مديناً . أليس من قواعد المثالية أن يضحى الإنسان للمجتمع ؟ فهانذا أؤدى ضريبة التضحية على أوسع نطاق ، فلماذا أغضب ولماذا أحنق ؟ وفى الواقع إن الأمم لا تنهض إلا بمن يضحون من أجلها ، ولكن لاريب أيضاً أن الأمة التى تبخس المواطنين والمجاهدين أقدارهم تخذل فى نفوس الناس روح الاخلاص فى خدمتها ، لأن الناس ليسوا فى الغالب ملائكة يحتملون هذه المعاملة ، ولعل هذا الخذلان من أهم أسباب تأخر الأمم الشرقية .

....

معارضتى لمعاهدة

سنة ١٩٣٦

أحاط الوفد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ بدعاية واسعة النطاق ، صاخبة الأساليب ، فأكثر من رسائل التأييد والتحبيذ لها ، وأقام الحفلات والمظاهرات ابتهاجاً بها ، وعدها فتحاً مبيناً ، وقال عنها النحاس قولته المشهورة التى اتخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن سنة ١٩٤٧ وهى أنها « وثيقة الشرف والإستقلال » ، واستقبل عند عودته من لندن استقبال الغزاة الفاتحين ! فكان هذا الاستقبال وسيلة من وسائل التضليل والدعاية للمعاهدة التى أقرت الاحتلال الأجنبى فى البلاد وأقرت فصل السودان عملياً عن مصر .

كانت مهمة المعارضة بالنسبة لهذه المعاهدة مهمة شاقة شائكة ، إذ كيف يسمع للمعارضين صوت في هذا الجو الصاخب المملوء بدعايات المغالطة والتمويه ، وبمظاهرة الطبل والزمر ؟

على انني بعد ان قرات نصوص المعاهدة ودرستها وفهمتها على وجهها الصحيح ، وجدت انه لا يجوز السكوت على تضليل الأمة إلى هذا الحد ، وان علينا أن نجهر برأينا فى حقيقة المعاهدة سواء اسمع ام لم يسمع ، ولئن لم يسمع في حينه فلا بد ان ياتى يوم تظهر فيه حقيقته ووجاهته .

فبادرت بوضع بحث مفصل في مساوىء المعاهدة وإظهارها على حقيقتها ، وجعلت عنوان البحث (استقلال ام حماية) وعرضته على المرحوم انطون بك الجميل (باشا) رئيس تحرير الأهرام لينشره في الأهرام ، وكتبت له جواباً خاصاً بان من حقنا على الأهرام أن تنشر رأينا كمعارضين إلى جانب رأى المروجين والمحبذين ، فلم يتردد رحمه الله في الاستجابة الى طلبي ، ونشر رسالتي كاملة في عدد ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، وقد استغرقت اكثر من صحيفتين كاملتين من الأهرام ، فكانت اول صوت للمعارضة ارتفع بالطعن في المعاهدة بعد توقيعها ، وقد بداتها بقولي : « الآن وقد نشرت نصوص المعاهدة وانقضت فترة كافية لمن ارادوا الابتهاج بها ، يجب على الامة ان تبحثها وتفهمها على حقيقتها ، لانها لا ترتبط بحقوق الأفراد وحدهم ، بل تتعلق بحقوق الوطن ، في حاضره ومستقبله ، ولا تقتصر نتائجها على الجيل الحاضر فحسب بل تتعدى إلى الأجيال المقبلة ، وإذا كانت عقود التصرفات بين الأفراد كالبيع والإيجار والرهن وما إلى ذلك لا يبرمها أصحاب الشأن فيها إلا بعد بحثها وتمحيصها وإنعام النظر في شروطها ومحتوياتها ، فاجدر بالعقود التي يرتبط بها مصير أمة أن تكون موضع الدرس والعناية من طبقات الامة كافة حتى يتبين اى مصير هي قادمة عليه إذا هي قبلت المعاهدة » .

وقد كان لنشر رسالتي في الأهرام صدى بعيد في الرأى العام ، وانبرى مروجو المعاهدة ومؤيدوها للرد عليها في الأهرام وغير الأهرام ، ولكن لا اظن انهم استطاعوا ان يزيلوا تاثير ما احتوت عليه من الحجج والادلة المنطقية القوية ، وقد لاقت الرسالة اهتماماً كبيراً حتى اضطررت إلى طبعها على حدة بعد نشرها بالأهرام ، واعدت طبعها مرتين اى انى طبعتها ثلاث مرات عدا نشرها في الأهرام ، وكنت اوزعها مجاناً لمن يطلبها ، وقد وقعتها بصفتي سكرتيراً للحزب الوطني ، فكانت معبرة عن رأى الحزب في رفض المعاهدة ، واعلن رئيس الحزب واعضاؤه البارزون بحوثهم وآراءهم وكلها متفقة على رفض المعاهدة .

عودتى إلى الحياة البرلمانية

١٩٣٩ - ١٩٥١

إن القدر وحده هو الذى أعادنى إلى الحياة البرلمانية سنة ١٩٣٩ بعد أن أقصتنى عنها الحزبية الوفدية نفيا وثلاث عشرة سنة .

فى سبتمبر من تلك السنة توفى المرحوم محمد محمد الشناوى بك عضو مجلس الشيوخ عن دائرة كفر بدواى بمديرية الدقهلية[1] ، وهى تضم بلاداً من مركز المنصورة ومركز فارسكور وتمتد إلى شطوط دمياط ، وأهل هذه البلاد يعرفوننى حق المعرفة ، ويذكرون مواقفى فى مجلس النواب الأول والذى يليه ، وكثيرون منهم كانوا يتوقون إلى أن أعود إلى الحياة البرلمانية سواء فى مجلس النواب أو فى مجلس الشيوخ ، وكان الوفد قد قرر عدم الترشيح للمراكز التى تخلو وقتئذ فى البرلمان بحجة تدخل الحكومة فى انتخابات سنة ١٩٣٨ ، وهذا القرار لم يكن له مدى زمنى معلوم ، وعلى أننى قد أعربت لاخوة الشناوى بك عن رغبتى فى ترشيح نفسى لهذه الدائرة وسألتهم هل أحد منهم يرغب فى الترشيح لها ، فأجابونى بالسلب ، فاستخرت الله واعتزمت ترشيح نفسى لهذه الدائرة ، وقدمت أوراق ترشيحى بمديرية الدقهلية يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ، ولكن سرعان ما ظهر لى منافس من حزب الأحرار الدستوريين الذين كانوا أصحاب الغالبية فى انتخابات سنة ١٩٣٨ ، وأعرب عن رغبته فى ترشيح نفسه ، وأيده حزبه فى ذلك ، ومن حسن الحظ أن حزبه كان قد ترك الحكم قبيل ذلك إذ استقال محمد محمود باشا أو طلب إليه أن يستقيل فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، وتولى الوزارة على ماهر باشا ولم يشترك فيها حزب الأحرار الدستوريين ، على أنهم بوصف كونهم أصحاب الغالبية فى مجلس النواب كان لهم صوت مسموع فى الحكومة ، وقد أرادوا أن يرشحوا واحداً منهم لهذه الدائرة التى خلت ، ليزيدوا من عدد ممثليهم فى مجلس الشيوخ .

ولكن أعيان المنطقة وقفوا بجانبى موقفاً مشرفاً كان له أثره فى نجاحى بالتزكية ، ذلك أنهم صارحوا عبد الجليل أبو سمرة باشا بأنهم مع صداقتهم له ولعائلة أبو سعدة (عائلة المرشح الدستورى) وعائلة أبو سمرة فإنهم لا يمكن أن يؤثروا مرشح الأحرار الدستوريين علىّ ولابد أنهم سيكونون فى

(١) كان اسمها من قبل دائرة فارسكور وعدل إلى كفر بدراوى سنة ١٩٢٨ ، ثم عاد اسمها القديم (دائرة فارسكور) سنة ١٩٤٩

صفي إذا حصلت المزاحمة بيننا ، فاستجاب عبد الجليل باشا إلى ندائهم ، وارتضى أن يقنع قريبه بتنازله عن التقدم للترشيح ، ولم يرض هذا الموقف زعماء الحزب في مصر ، ولا موا عبد الجليل باشا على تسببه في خسارة الدائرة وتضييعها على حزبهم ! فاعتذر بأن أقرباءه وأصدقاءه في المنطقة أصروا على خذلان مرشحهم إذا هو تقدم ضدي ، فسكتوا على مضض ، ومن ثم لم يتقدم ضدي أى مرشح آخر وانتهت العشرة الأيام المحددة للترشيح بسلام ، وبذلك صرت عضواً في مجلس الشيوخ منذ الساعة الخامسة من مساء يوم الأحد ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ .

ومن الحق في هذا المقام أن أنوه بفضل علي ماهر باشا في نجاحي ، فإنه رحب بترشيحي ترحيباً حاراً ، وكان وقتئذ رئيساً للوزارة ، فكان لترحيبه صداه في رجال الإدارة ، كما كان له أثره في تسهيل انسحاب مزاحمي الدستوري ، إذ قطع الأمل من مساعدة الإدارة له .

عدت إذن إلى الحياة البرلمانية وانتظمت في صفوف المعارضين ، وكان الوفد يومئذ في المعارضة يشغل مقاعدها في مجلس الشيوخ ، وكان له عدد وافر فيها ، بخلاف مجلس النواب ، وقد تضامنت معهم (عن عقيدة) في المعارضة ، وفي خطبتي الأولى التي ألقيتها في المجلس بجلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ لمناسبة الرد على خطاب العرش نوهت إلى أنهم فيما مضى (سنة ١٩٢٤) كانوا لا ينظرون بعين الارتياح إلى مواقفنا كمعارضين ، وها قد دارت الأيام فجمعتنا صفوف المعارضة ، وكانت خطبتي تحمل في طياتها معنى عتابهم على محاربتهم لي في الماضي ، قلت في هذا الصدد ما يأتي .

« زملائي الأعزاء ! أرجو أن تسمحوا لي وأنا أقف بينكم لأول مرة أن أرجع قليلاً إلى ذكريات الماضي . لقد كنت عضواً في مجلس النواب الأول سنة ١٩٢٤ ، ووقفت مثل هذا الموقف مبدياً آرائي وملاحظاتي على خطاب العرش ، وقد ألقاه وقتئذ المغفور له سعد زغلول باشا ، وكانت الحياة البرلمانية في مستهل عهدها ، وتقاليدها جديدة علينا ، ففكرت ملياً مع طائفة عزيزة من النواب في أى خطة نسلكها في البرلمان ، فاتفقنا على أن تكون خطتنا هي الدفاع عن المبادىء التي نؤمن بها والتي صارت جزءاً من حياتنا السياسية ، وأن نؤيد الوزارة في كل ما يتفق وهذه المبادىء وفي كل ما تعمل لصالح البلاد ، وأن ننقدها بالرفق واللين فيما نعتقد أنها أخطأت فيه . وقد اصطلح الناس على تسمية هذه الخطة بالمعارضة ، فرضينا بهذه التسمية ، إذ جعلناها خالصة لوجه الله والوطن ، ودار الجدل الطويل وقتئذ على

المعارضة في ذاتها ، هل هي لازمة أم غير لازمة ، نافعة أم ضارة ، ثم جاءت انتخابات سنة ١٩٢٥ لمجلس النواب الثاني ، فانتخبت فيه ولكن لم يطل عهده كما تعلمون ثم انقطعت صلتي بالحياة البرلمانية من الناحية الرسمية ، مع استمرارها من الناحية الروحية والفكرية ، إلى أن انتخبت في أكتوبر الماضي عضواً بمجلسكم الموقر ، فلما زرت معاهد البرلمان لأرى مدى التغييرات التي طرأت عليها في خلال هذه السنين رأيت الأوضاع هي هي ، غير أني لاحظت أن قاعة فخمة قد أعدت للمعارضة في مجلس النواب ، وقاعة فخمة أخرى قد أعدت للمعارضة في مجلس الشيوخ ، وهذا هو الشيء الجديد ، وهكذا بعد أن كانت فكرة المعارضة موضع القيل والقال ، والجدل والحوار ، صارت نظاما مستقراً معترفا به من الجميع ، وقد زادني هذا التطور اعتقاداً باننا كنا على حق سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٥ ، وأن المعارضة مادامت تنشد الحق والمصلحة الوطنية هي ركن من اركان الحياة النيابية ، وهي خير معوان للحكومة فيما تضطلع به من الأعباء الجسام »

ثم حملت على معاهدة سنة ١٩٣٦ وذكرت إهدارها للجلاء ، وإقرارها الوضع الباطل في السودان وقلت فيما قلت : « انا لست فيما اقول نظريا ، بل إني أستلهم آرائي من المشاهدات الدولية التي نراها كل يوم ، فالذي نشاهده أن معاهدات التحالف أو الصداقة أو مواثيق الضمان بين انجلترا وغيرنا من الدول التي تربطها بها المصالح المشتركة قائمة على أساس عدم وجود قوات حربية بريطانية مستديمة في تلك البلاد ، فتطبيق هذه القاعدة يقتضي أن يكون الجلاء هو اساس التحالف والتعاون بيننا وبين بريطانيا ، لقد تعاهدت بريطانيا مع تركيا كما تعهدت لليونان ورومانيا وغيرها بمساعدتها في رد أي اعتداء عليها ، ومع ذلك لم يكن في أي عهد لها مع هذه الدول وجود قوات حربية بريطانية مستديمة في اراضيها ، غير خاف أن اليونان ليست أكثر منا قوة ولا أعز نفراً ، ولا هي اقل استهدافا لخطر الغزو الخارجي ، ومع ذلك لم يقل احد أن درء هذا الخطر يكون بوجود قوات مستديمة لبريطانيا فيها ، ولا يمكننا ونحن من المؤمنين بمبدأ الجلاء أن نقر الوضع الحالي للتحالف وكذلك لانقر الوضع الحالي للسودان كما هو وارد في المعاهدة ، إن الأساس الصحيح للتعاون بين الدول التي تحترم استقلالها هو ما صرح به المستر تشمبرلين في مجلس العموم البريطاني يوم ١٢ ابريل الماضي (١٩٣٩) إذ قال إن كل عمل يهدد استقلال اليونان ورومانيا وترى اليونان أو رومانيا أن مصلحتها الحيوية تقضي عليها بمقاومته بقواها الوطنية هو عمل يلزم الحكومة البريطانية بان تقدم في الحال المساعدة للحكومة اليونانية أو الحكومة الرومانية ، هذا الأساس هو الذي نريده ونبغيه » .

ثم تكلمت من الناحية الداخلية على « وجوب تقوية الجيش وربط النهضة الحربية بالنهضة الاقتصادية وأن من اولى مظاهر هذا الارتباط أن يستوفى الجيش جميع حاجاته من ملبس ومأكل وأسلحة ومدافع ومهمات وذخائر من موارد البلاد ، وبذلك يتم للجيش الطابع القومى طابع الاستقلال والكرامة وتنشأ في البلاد صناعات حربية وغير حربية تتسع بها آفاق النهضة الاقتصادية وتجد الأيدى العاملة والرؤوس المدبرة مجالا جديداً للعمل والانتاج ، وبهذه الوسيلة تكون ملايين الجنيهات التى يقتضيها الدفاع الوطنى بمثابة رؤوس أموال تستثمر فى البلاد وتزيد من رخائها وثروتها ولا تكون نفقات الدفاع وتكاليفه عبئا على الميزانية وعلى البلاد كما يتوهم البعض ، بل تكون سبباً لتقدمها الصناعي والعمراني ، أو بعبارة اخرى يجب أن يتم الانسجام بين الدفاع الوطنى والاقتصاد القومى ، وإنى لأرجو أن تعنى الوزارة بهذه الناحية كل العناية ، وإذا كانت مصر فى عهد محمد على قد كفلت بمواردها ومصانعها حاجات الجيش بأكملها فأولى بها وقد خطت فى ميادين العلم والتقدم هذه الخطوات الواسعة أن تكفل حاجات جيشها بنفس هذه الطريقة » .

ثم تحدثت عن التعاون حديثاً طويلا ودعوت الوزارة إلى العناية به .

وإذ كان كلامى عن معاهدة سنة ١٩٣٦ طعناً فى مشروعيتها وصحتها فقد انبرى لى أحد الشيوخ الوفديين فى الجلسة مدافعاً عنها وقال : « إنه لا يصح ان نتجاهل الحقائق ، ويكفى (فى نظره) أن يعترف الأجنبى فى المعاهدة بان احتلاله انتهى وانه بعد عشرين سنة نقوى فيها جيشنا ونستطيع بعدها أن نحافظ على قناة السويس التى هى مهمة لنا ومهمة له (كذا) يكفى أن يخرج حينئذ من البلاد بلا رجعة . وإذا قال هذا الأجنبى ساعتئذ (أى سنة ١٩٥٦)لا ، أمكننا أن نحتكم فى هذا الأمر إلى عصبة الأمم ، وكلام حضرة الزميل المحترم (مشيراً إلىّ) رجوع إلى الماضى واعتراض على معاهدة نظرتها الأحزاب كلها فى جبهة متحددة ومن أجل هذا سميت وثيقة الشرف والاستقلال ، ولم يكن فى الامكان الحصول على افضل مما حصلنا ، ومع هذا فيمكن أن نحصل على خير من هذا بفضل جهود المصريين وما يعملونه فى تأييد الحليفة وفى العمل المجدى المشترك معها وهو الانتصار للديمقراطية »

وكان كلام حضرة الزميل الوفدى انتصاراً لانجلترا وإبرازاً للتمسك بالمعاهدة دون أى مقتض .

....

معاهدة سنة ١٩٣٦

ومناداتي ببطلانها في البرلمان

كان حديثي عن معاهدة سنة ١٩٣٦ في مجلس الشيوخ اول حملة برلمانية على مشروعية المعاهدة بعد إبرامها ، حقا إنها كانت موضع الطعن والحملات عليها من المعارضين اثناء عرضها على البرلمان ، ولكن بعد أن قرر البرلمان قبولها هدات الحملة عليها مؤقتا بوصف انها صارت قانونا من قوانين الدولة .

وقد تابعت الحملة على المعاهدة في مختلف المناسبات .

ففي جلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٤٠ في عهد وزارة على باشا ماهر تناقش المجلس في موقف مصر بعد دخول إيطاليا الحرب ، واستمع في جلسة سرية الى بيان رئيس الوزراء ومناقشات الأعضاء ، واصدر بجلسة علنية القرار الآتي :

« بعد سماع البيان الذى القاه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء يقرر المجلس تاييده لهذا البيان كما يؤيد استمرار الحكومة في تقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة في دفاعها عن الحق والحرية في حدود معاهدة الصداقة والتحالف »

فاعترضت على الشطر الأخير من القرار ، واثبت اعتراضي عليه بالجلسة ، وأعلنت عدم موافقتي عليه .

ولما استقالت وزارة على باشا ماهر في يونيه سنة ١٩٤٠ على اثر التدخل البريطاني وتالفت وزارة حسن صبرى باشا نوقش بيانها الوزارى بجلسة ٤ يوليه سنة ١٩٤٠ ووقفت منها موقف المعارضة ، وبنيت معارضتي على انها جاءت في أعقاب تدخل اجنبي اضطر الوزارة السابقة (وزارة على ماهر) الى الاستقالة وانها أعلنت في بيانها ان علاقة مصر ببريطانيا سيكون اساسها تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ بروحها ونصها ، وقلت في هذه الجلسة « إن تاييد الوزارات او عدم تاييدها يرجع الى أمرين اولهما الملابسات والظروف التي تالفت فيها الوزارة ، وثانيهما مناهجها ومبادئها »

وبعد أن شرحت كيف أن استقالة الوزارة السابقة كانت نتيجة تدخل اجنبي ، عرجت على الأمر الثاني وقلت « ومن ناحية اخرى فانا لا اؤيد الوزارة لأنهاتقوم على أساس يخالف مبدئي بصفتي عضوا في الحزب الوطني ، ولا شك ان حضراتكم تعلمون راينا في معاهدة التحالف التي ابرمت سنة ١٩٣٦ ، وتعلمون وجهة نظرنا في العلاقات التي يجب أن تكون بين مصر

وبريطانيا العظمى ، فالعلاقة التى يجب أن تكون بين البلدين يجب أن يكون أساسها الجلاء الذى طالما دعونا وما زلنا ندعو اليه وننادى به طوال السنين ، ولذلك لا يمكن ونحن دعاة هذا المبدأ القويم أن نؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس »

وهنا أراد رئيس الجلسة (سليمان باشا السيد سليمان وكيل المجلس) أن لا أسترسل فى هذا الحديث قائلا : « أرجو حضرة الشيخ المحترم ألا يخرج عن الموضوع وأن يقصر كلامه على بيان الوزارة »

فقلت : « إنى أتكلم فى بيان الوزارة الذى جاء فيه أن علاقتنا وبريطانيا العظمى سيكون أساسها تنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ونصها ، وهذا الأساس لا نقره بحال »

وعندئذ تدخل حسن صبرى باشا رئيس الوزارة قائلا . « لقد أقسم حضرة الشيخ المحترم على احترام قوانين البلاد ، ومعاهدة الصداقة صدر بها قانون يجب احترامه » .

فأجبته : « أنا لا أزال متمسكا برأيى . ولقد كنت دائما ممن عارضوا معاهدة الصداقة والتحالف ، والأحزاب والجماعات تطالب الآن (١٩٤٠) بالجلاء وهو الرأى الذى طالما نادى به الحزب الوطنى من قديم وحققت الأيام صحته ، فلا يليق بنا فى الوقت الذى اتفقت فيه الأحزاب والجماعات على صحة هذا المبدأ وقامت تطالب بالجلاء ، أن نتخلى عنه ، ولا يتفق مع مبادىء الحزب الوطنى أن نؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس »

ثم عاد رئيس الوزراة يجابهنى باليمين التى أقسمتها قائلا : وماذا يقول حضرة الشيخ المحترم فى اليمين التى أقسمها على احترام قوانين البلاد ؟

وهنا تدخل المرحوم الأستاذ يوسف الجندى (وكان بينى وبينه ود متبادل) ورد على اعتراض رئيس الوزارة قائلا · « إن القسم على احترام قوانين البلاد لا يمنع أى عضو من انتقاد قانون ما أو طلب تعديله » ، وقلت معقبا : « نعم ، ولى أن أعترض على أى قانون وأطلب تعديله أو إلغاءه » ثم قلت مخاطبا الأعضاء : « إخوانى الأعزاء إن المبادىء التى يدين بها الحزب الوطنى والتى أثبتت الأيام صحتها هى ذلك التراث الوطنى المقدس الذى تلقيناه عن أسلافنا العظام ، فلا يجوز لنا أن نتنازل عنها أو نتراخى فى التمسك بها » ، وانتهت المناقشة عند هذا الحد .

ولما تناقش المجلس بجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٠ فى خطاب العرش على عهد وزارة حسين سرى باشا لم أقر مشروع لجنة الرد على الخطاب ، وقد حصلت المناقشة فى جلسة سرية وابديت وجهة نظرى فى بطلان

المعاهدة ، وعندما عرض مشروع اللجنة لأخذ الرأى عنه بالجلسة العلنية لم اوافق عليه ، وقلت ما نصه : « للأسباب التى أبديتها فى الجلسة السرية لا أوافق على مشروع الرد المقدم من اللجنة »

وخلاصة هذه الأسباب (وهى مدونة تفصيلا فى محضر الجلسة السرية) أن خطاب العرش ومشروع الرد عليه كما وضعته اللجنة يحتويان على إقرار الأساس (أساس المعاهدة) الذى يتنافى مع الاستقلال ومن ثم لا أوافق على الخطاب ولا مشروع الرد عليه ، وقلت فى تأييد وجهة نظرى :

« لقد اعترضنا كثيرا على أساس التحالف بين مصر وبريطانيا كما ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فكانوا يقولون عنا اننا متطرفون أو متطيرون ، وها هى الحوادث تنطق باننا كنا معتدلين فيما قلناه وتوقعناه ، ولا ادرى ما هى مصلحة البلاد فى كتمان الحقائق عنها او تصوير الأمور على غير حقيقتها ، إن الوضع الصحيح للتحالف او التعاون هو ما نراه بين بريطانيا واليونان ، نريد أن يعاملونا كما عاملوا اليونان قديما وحديثا ، لقد ساعدوها على استرداد استقلالها منذ نيف ومائة عام ، وتركوها طول هذه المدة مستقلة استقلالا صحيحا ، تركوها تعتمد على نفسها وتؤلف جيشها وأسطولها ، تركوها تقوى وتنمو وتنهض ، وساعدوها على توسيع املاكها ، وكانوا كلما تعرض استقلالها للخطر هبوا لنجدتها ، وحاربوا من أجلها ومع ذلك لم يكن من شروط التحالف او التعاون بينهما قديما اوحديثا ان يكون لانجلترا فى اى جزء من أراضى اليونان قوات حربية مستديمة فى حالتى الحرب والسلم كما هو الحال عندنا ، ولا أن تقتسم وإياها السيادة وتستأثر بالحكم فى اى جزء من بلادها كما هو الحال فى السودان ، فهذا النوع من التحالف أو التعاون ، هذا النوع السليم الصحيح ، هو الذى انتج دولة قوية هبت للدفاع عن الذمار ضد الغزو الايطالى ، لأنها تعتقد حقا انها تدافع عن الاستقلال لا عن الاحتلال .

« أنا لا اتصور استقلالا بغير الجلاء ولا اتصور احتلالا مهما كان شكله بغير تبعية ، ولا اتصور تحالفا بين دولتين مستقلتين يقوم على غيراساس الجلاء ، إلا إذا تنازلت احداهما عن الجلاء ، او عن جوهر الاستقلال ، هذه هى الحقائق ، هذه هى المسميات ، اما الأسماء فما اكثرها (إن هى إلا اسماء سميتموها) »

وعندما نظر المجلس بجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٤١ (فى عهد وزارة حسين سرى باشا ايضا) استجواب حافظ رمضان باشا فى الاعتراض على تصريح المستر تشرشل الذى ألقاه فى ديسمبر سنة ١٩٣٩ واخذ فيه على ايطاليا انها

هاجمت مصر وهى (تحت الحماية البريطانية) قلت فى هذا الاستجواب :

« يهمنى ان ابين لحضراتكم وجهة نظر الحزب الوطنى فى هذا الموضوع ، ولا أريد أن أكرر ما قلت فى الجلسة السرية التى عقدت فى الشهر الماضى ، بل اقرر انى اعترضت بكل قواى على تصريح المستر تشرشل ، والذى أريد أن أقرره الآن أن اعتراضى على هذا التصريح ينطوى ايضا على اعتراضى على المعاهدة ، واسمحوا لى أن أبين أن وجهة نظر الحزب الوطنى لا تقر المعاهدة لأنها تتنافى مع الجلاء وهو من المبادىء الأساسية للحزب الوطنى كما تتنافى مع ارتباط السودان بمصر ارتباطا لا يقبل التجزئة ، لهذا نحن نعترض على التصريح وعلى التفسير الذى لابسه وقد رفضنا المعاهدة وتنفيذها ، وقد كان موقف الحزب الوطنى موقف المعارضة من كل الوزارات التى قامت على تنفيذ المعاهدة »

وبجلسة ٣ يونيه سنة ١٩٤٢ التى نوقش فيها خطاب العرش على عهد وزارة النحاس حدثت مناقشة طويلة بينى وبين رئيس المجلس (على زكى العرابى باشا) ووزير العدل (صبرى أبو علم باشا) فى شأن المعاهدة ومشروعيتها .

فقد قلت ردا على خطاب العرش . « إن خطاب العرش قد أغفل ـ وبعبارة اصح أهدر ـ نقطتين جوهريتين فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة ، الأولى خاصة بالجلاء ، والثانية خاصة بالسودان . وإنى ألاحظ دائما على خطب العرش ظاهرة تستوقف النظر ، هى أن كل خطاب عرش لا يخلو من التنويه بان الوضع الحالى للبلاد والذى يجب أن تقوم عليه كل حكومة هو معاهدة التحالف والصداقة المبرمة سنة ١٩٣٦ ، مع أن لنا مندوحة فى أن نتجاوز عن هذه النقطة ، لأنها ليست نقطة جوهرية فى خطاب العرش ، ولا ضرورة لذكرها ، وأول ما اعترض عليه أن خطاب العرش ذكر هذا الوضع وانا موقن انه ينقض ركنا جوهريا من أركان الاستقلال والسيادة العامة ، وهو الركن الخاص بالجلاء ، لا اقول هذا لمجرد الكلام فى النظريات بل اذكره على أنه حقائق ثابتة يجب أن توضع موضع الاعتبار ، لأننا إذا قارنا بين هذا الوضع الذى فى مصر ووضع التحالف القائم بين بريطانيا العظمى وحلفائها مثل أمريكا وتركيا واليونان وغيرهم فاننا لا نجد فى اى معاهدة من هذه المعاهدات نصا يبيح لها استدامة بقاء قواتها الحربية فى بلاد حليفتها فى أيام السلم وايام الحرب كما هو الحال فى مصر

وهنا قاطعنى رئيس المجلس (على زكى العرابى باشا) قائلا : « هل يعترض حضرة الزميل المحترم على المعاهدة ؟ » .

فاجبت قائلا : « لى هذا الحق ، واريد أن أنتقد السياسة العامة للحكومة ، وإذا قيل لى بأن هذا يتعارض مع كونها أقرت بقانون فانى لا أوافقكم على اعتبارها قانونا ، ومع ذلك فان كل القوانين عرضة للمناقشة فيها فى البرلمان تمهيدا لتعديلها أو إلغائها » .

فاعترض على ايضا صبرى أبو علم باشا قائلا : إننا الآن فى صدد مناقشة خطاب العرش لا فى صدد الكلام عن المعاهدة .

فقلت . « إن موضوع كلامى فى خطاب العرش ينصب على الجلاء والسودان وأرجو أن تتركونى أتكلم ، لأنى تكلمت فى عهود سابقة عن هذا الموضوع ولم يعترض علىَّ أحد ، فلا يصح أن يضيق صدركم الآن بما لم يضق به صدر تلك العهود » .

واستمرت المناقشة من الجانبين سجالا إلى أن قلت : « ان الركن الثانى هو مسألة السودان ، وهذه مسألة ليست بالهينة ، لأن السودان هو نصف المملكة المصرية ، ورضاؤنا عن الوضع الحالى للسودان يعتبر منا إقرارا لسيطرة دولة أخرى على هذا النصف من المملكة وهو كما قلت مكمل لها » .

فقال رئيس المجلس مرة ثانية . « هل حضرة الزميل المحترم يعترض على المعاهدة ويرغب فى تعديلها ؟ » .

فقلت : « أظن أن حضراتكم تعلمون رأيى فى المعاهدة ، فأنا لم أقبلها ولم أقرها فلا تحاجونى بالمعاهدة » .

وقال صبرى أبو علم : « إذا كان حضرة الزميل المحترم يريد أن يتكلم عن المعاهدة فالطريق الذى يجب أن يسلكه هو أن يقدم اقتراحا بما يريده ، لأننا لو أبحنا المناقشة فى المعاهدة فى كل مناسبة لما انتهينا من ذلك » .

فانبرى بهى الدين بركات باشا يدفع عنى هذه المقاطعات وقال : إن « لكل نائب ولكل شيخ الحق كل الحق عند مناقشة خطاب العرش أن يدلى بما يعن له من الآراء وأن يناقش كل مسألة يريد أن يعرض لها ، وأنا وإن كنت لا أوافق حضرة الزميل المحترم على بعض آرائه لكنى أرى أن من حقه المطلق أن يعارض اية سياسة سواء كانت متعلقة بالمعاهدة ام غير متعلقة بها » ، إلى أن قال : « أقول إنه لا حرج عليه فى ذلك مطلقا ، ويجب أن نصغى إليه ولا نقاطعه ، لأن لكل أقلية حقوقا يجب أن تحترم ، إن النظام البرلمانى لم يوجد إلا لكى يفسح المجال للأقليات ليكون لها صوت محترم ، يسمع ، لأن هذا هو أبرز فارق بين الحكم الدكتاتورى والحكم الديمقراطى ، أما القول بتقديس معاهدة أو تقديس رأى سياسى معين أيا كان فهذا ليس من النظم البرلمانية أو الديمقراطية فى شىء ويجب أن يستبعد من الأذهان » .

وهنا عاد رئيس المجلس إلى الاعتراض قائلا : « إن المسألة ليست مسألة الكلام عن الأقلية أو الأغلبية ، ولكن نحن في صدد مناقشة رأى في ذاته ، وقد طلبت من حضرة الزميل المحترم أن يحدد رأيه : هل يريد الاعتراض على المعاهدة أو على تنفيذها ، أو هل له رغبة في تعديلها ؟ طلبت منه أن يحدد أقواله بالدقة حتى يتيسر لنا متابعة آرائه» .

فقلت : « أنا أعترض على المعاهدة » .

وهنا قال صبرى أبو علم : « اعترضت ولا أزال أعترض على أن تدور المناقشة على أساس تجاهل معاهدة عقدناها وأقرها البرلمان لأنها تتضمن سياسة ارتبط بها شرف مصر (تأمل !!) ، أما أن تتخذ من خطاب العرش وسيلة للطعن على معاهدة أقررناها ومتوجة بإمضاء جلالة الملك فهذا الوضع لا يمكن أن تقره الحكومة ، أما الاقتراح بالتعديل أو الالغاء فبابه مفتوح » .

وانتهيت من كلامي إلى أنى لا أقر خطاب العرش ولا مشروع الرد عليه .

وكان موقف حكومة الوفد في هذه المناقشة موقف تأييد ودفاع وتدعيم للمعاهدة التى أهدرت الجلاء ووحدة وادى النيل .

وبجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ لمناسبة الرد على خطاب العرش أيضا - في عهد الوزارة الوفدية - قلت في الرد على هذا الخطاب :

« انتقل الآن إلى القسم الخارجي من خطاب العرش ، إن نقطة الارتكاز فيه هي معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وحضراتكم تعلمون وجهة نظرنا فيها ، وهى أننا لم نقبلها ولم نقرها لأنها تتعارض مع الجلاء الذى هو أساس مبادئنا ، وتتعارض مع ارتباط السودان بمصر ، فتعارضها مع هذين المبدأين الأساسيين جعلنا نقف منها هذا الموقف ، والجلاء في نظرنا مرادف للاستقلال ، وأرجو ألا يتطرق إلى بعض الأذهان أننى إذ أتكلم في هذه النقطة أنشد الخيال ، لا يا حضرات الزملاء ! أنا أتكلم عن عقيدة وعن حقيقة ثابتة ، وأضيف إلى ذلك أنكم أدرى بأن التطورات الدولية التى ستعقب هذه الحرب ستكون فيما يعتقد محققة لهذه المبادىء ، كمبدأ الجلاء ووحدة وادى النيل السياسية والتاريخية والجغرافية ، ولا أخفى على حضراتكم أن من ضمن أسباب الحروب التى تشكو منها الإنسانية نزعة الاستعمار ، نزعة تغلب القوى على الضعيف ، وهذه النزعة بدأ يظهر لها خصوم أقوياء في صفوف الديمقراطية ، وهم يعتقدون بحق أن سلام العالم وراحته وطمأنينته لا تتحقق إلا بالعدول عن هذه النزعة ، لأن ما كان يصلح في القرنين السابع عشر والثامن عشر لم يعد يصلح مطلقا لهذا العصر ، بل إن هذه النزعة كانت سببا في تقلقل السلام في العالم ، فما علينا إلا أن نتمسك بمبدأ الجلاء ووحدة وادى النيل ، وسيأتى اليوم الذى يتحقق فيه هذا المبدأ » .

وقلت يوم ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٣ فى جلسة الرد على خطاب العرش ايضا :

« لقد استوقف نظرى فى خطاب العرش ما جاء فى ختامه من ان مصر أو الشعب المصرى يحرص كل الحرص على أن يتمتع باستقلاله تاما كاملا لا تشوبه اية شائبة ، وقد تساءلت عندما سمعت هذه الفقرة وتلوتها مرة أخرى فى خطاب العرش ، كيف يمكن ان يتحقق الاستقلال تاما لا تشوبه اية شائبة بدون الجلاء ؟ إن الاستقلال الصحيح لا يتحقق ولا يكون تاما كاملا لا تشوبه اية شائبة إلا إذا تحقق الجلاء » .

« يا حضرات الزملاء الأعزاء ! لقد دافعت غير مرة عَن قضية الجلاء من فوق هذا المنبر ، وأرانى أشعر كل يوم انا وزملائى اننا انما ندافع عن قضية عادلة حقة ، قضية هى لب الاستقلال وجوهره ، ولا يمكن مطلقا أن بلدا من البلدان يتمتع باستقلاله تاما كاملا لا تشوبه اية شائبة إلا إذا تحقق الجلاء فعلا ، ولا تظنوا أيها السادة أن مثل هذه الدعوة والمجاهرة بها تسىء إلى الصداقة بين مصر وبريطانيا ، فان الصداقة الحقيقية هى التى تبنى على الاحترام المتبادل للحقوق بين الامم ، وهذا هو الأساس الصحيح للصداقة بين الأمم ، هذا هو الأساس الذى يجب ان يبنى عليه نظام العالم الجديد » .

« وفى الواقع ، أيها السادة ، إذا لم يكن قد حان وقت الجلاء منذ زمن وإذا لم يحن وقت الجلاء عندما يتقرر مصير الشعوب فمتى يحين ؟

« إذا رجعنا إلى كتاب المستر جلادستون الذى أرسله إلى المرحوم مصطفى كامل باشا سنة ١٨٩٦ فاننا نراه يقول فيه إن زمن الجلاء قد حان منذ سنين ، فإذا كان هذا التصريح قد صدر سنة ١٨٩٦ من المستر جلادستون وهو رئيس الوزارة البريطانية الذى وقع فى عهده الاحتلال سنة ١٨٨٢ ، وشيخ الأحرار فى انجلترا ، فقوله هذا له وزنه وله قيمته ، اما نحن أيها السادة فنعتبر أن زمن الجلاء قد حان منذ سنة ١٨٨٢ ، اى من السنة التى وقع فيها الاحتلال ، لأنه وقع بغير مبرر وبغير سبب » .

إلى أن قلت : « هناك عنصر آخر يؤيد هذه القضية ، وهو ان تطور الأفكار العالمية واتجاه الشعوب إلى المثل العليا فى خلال هذه الحرب يعتبر وجود قوات حربية اجنبية بصفة مستمرة فى اى بلد من البلاد لا يتفق مع استقلال هذا البلد وكرامته القومية ، فهذا الاتجاه الجديد يؤيد قضية الجلاء ويجعلها قضية ناجحة » .

« ومهما قيل ـ أيها الزملاء الاعزاء ـ بالنسبة لمصر من أن وجود القوات البريطانية الحربية إنما يقصد به الدفاع عن حرية الملاحة فى قناة السويس

فلا اظن مطلقا أن الأوضاع الصحيحة والمنطق السليم يتفقان مع هذا التعليل ، كما اعتقد انه لم يعد يتفق مع التطور العالمي الذى أشرت إليه ، والذى لا يسمح مطلقا بان تكون العلاقة مع الشعوب مبنية على وجود قوات حربية أجنبية فى البلد المستقل ، خصوصا أن بريطانيا العظمى قد ارتضت فى معاهدة الاستانة سنة ١٨٨٨ ، وفى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ ، الوضع السليم لضمان حرية الملاحة فى قنال السويس بما لا يتفق مع وجود قوات أجنبية لضمان هذه الحرية ، ذلك لأن معاهدة سنة ١٨٨٨ وهى معاهدة الاستانة التى اشتركت فى التوقيع عليها بريطانيا العظمى قررت أن قنال السويس يجب أن يكون على الحياد ، وقررت أن الدفاع عن حرية الملاحة فى قنال السويس يجب أن يوكل امره إلى مصر وإلى القوات المصرية ، وكان لها ـ كما نص فى المعاهدة ـ أن تستعين عند اللزوم إذا لم تكن قواتها كافية للدفاع عن حرية الملاحة فى قنال السويس ، كان لها أن تستعين بقوات تركية ، فلما جاءت معاهدة لوزان التى أبرمت فى يوليه سنة ١٩٢٣ بين تركيا وبين بريطانيا العظمى وحلفائها اقرت الأحكام الواردة فى معاهدة سنة ١٨٨٨ مع تنازل تركيا عن كل حق لها فى مصر والسودان ، نص على هذا صراحة فى معاهدة لوزان ، ومعنى ذلك انفراد مصر بالدفاع عن حرية الملاحة فى القنال .

إذن فالوضع الصحيح الذى ارتضته بريطانيا هو أن قنال السويس يجب أن يكون على الحياد ، وحياد قنال السويس يقتضى حياد الأرض التى يمر بها ، وأن حياد قنال السويس يجب أن يكون فى كفالة مصر وحدها ، لأنه بتنازل تركيا عن كل حق لها بمصر والسودان اصبحت مصر منفردة بمعاهدة دولية بضمان حرية الملاحة فى القنال ، وهذا هو الوضع السليم الذى يجب أن نطالب به ، فإذا ما بقيت جنود أجنبية بحجة الدفاع عن حرية الملاحة فى قنال السويس فلا يكون الغرض الحقيقى منها هو هذا ، وإنما يكون لها غرض آخر لا يتفق مع أبسط قواعد الاستقلال ولا مع كرامة البلاد .

« أيها الزملاء الأعزاء ، ذكرت ما ربحته قضية الجلاء فى خلال الحرب ، ويلزمنى أن انوه ايضا بأن مذكرة المعارضة الأخيرة[1] التى تقدمت إلى بعض المراجع السياسية تؤيد أيضا قضية الجلاء ، لأن أول المطالب التى طلبتها المعارضة فى هذه العريضة هو جلاء الجنود البريطانية عن الأراضى المصرية » .

---

(١) انظر نصها والحديث عنها فى الجزء الثالث من كتاب (فى أعقاب الثورة المصرية) ص ١٣٥

وهنا اعترضني أحد الشيوخ الوفديين قائلا : وهل يمكن المطالبة بالجلاء الآن ؟

فاجبته بكل بساطة : « إننا نطالب به منذ سنة ١٨٨٢ » .

ثم قلت : « والآن أرجو أن تسمحوا لي بأن اقول بهذه المناسبة إن هذا المطلب تقاربت الأحزاب على المناداة به ، أما نحن المعارضين القدماء فنعتبر الجلاء مبدأ لا مطلبا فحسب ، ونعتبره عقيدة لا وسيلة للمعارضة فحسب ، هو وسيلة للمعارضة ولكنه إلى جانب ذلك عقيدة ، وهو مبدأ ، ولذلك فاننا لا نقبل المعاهدة بدونه » .

وهنا اعترضني محمد صبري ابو علم باشا (وزير العدل) قائلا : « هذا إذا كانت المعاهدة لا تزال معروضة » .

فقلت : « سواء أكانت معروضة ام غير معروضة فانا لا نقبل المعاهدة بدونه » .

وبجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أعلنت أن معاهدة سنة ١٩٣٦ باطلة وكذلك اتفاق سنة ١٨٩٩ .

وقلت بجلسة ١٣ يناير سنة ١٩٤٧ لمناسبة تصرفات الحاكم العام للسودان (الجنرال هدلستون) : « قد يقال إن اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ قد صححت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وانا أقول إنها لم تصحح أبدا ، وما زال البطلان لاحقا بها ، كما أنه لا يزال لاحقا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ لأن هذه المعاهدة تتعارض مع الأوضاع الدولية القديمة والحديثة التي لا تسوغ مطلقا الضغط على شعب من الشعوب لأنه أعزل من السلاح وإكراهه على توقيع اتفاقية او معاهدة ضده ، وهذه الاوضاع التي اشرت إليها ما زالت القائمة ، ومن مقتضاها انه لا يجوز لدولة ان تنتهز وجود جيوشها في أرض دولة اخرى وتنتزع منها معاهدة أو اتفاقية ، اتريدون يا حضرات الزملاء دليلا على الإكراه الواقع على مصر عندما أبرمت معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ أولا كان الاحتلال قائما في هذه الفترة وما زال قائما مع الأسف ، ولا شك أن الاحتلال يفسد الرضا والتعاقد ، وقد ابرز هذا الإكراه بطريقة لبقة المغفور له عبد الخالق ثروت باشا حينما كان يتفاوض مع السير تشمبرلن وزير خارجية انجلترا سنة ١٩٢٧ وكان الحديث سجالا بينهما في انه يجب أن تقبل مصر مشروع المعاهدة ، فماذا قال تشمبرلن للمغفور له ثروت باشا ؟ لقد ورد هذا في الكتاب الأخضر الذي نشره ثروت باشا في أعقاب سنة ١٩٢٧ ، قال السير أوستين تشمبرلن للمرحوم ثروت باشا ما ياتي : إن لب المسالة في الوقت الحاضر هو ما إذا كان الشعب المصري والحكومة المصرية على استعداد

للاعتراف بالظروف الخاصة التى وجدت فيها كل من مصر وانجلترا تلقاء الأخرى وما إذا كنا نرغب فى التعاون الودى مع الحكومة البريطانية لضمان الدفاع عن مصالحنا المشتركة ، فان كان الجواب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة ادنى حادث يطرا وتعرضت تلك العلاقات إلى ازمات قد تضطر بريطانيا العظمى إلى تسويتها بالقوة » .

وهذا معناه انه إذا لم تقبل مصر المعاهدة المعروضة عليها فستكون علاقة انجلترا معها عرضة لأزمات تضطر انجلترا إلى أن تتدخل لتسويتها بالقوة ، اليس فى هذا معنى الإكراه والغضب الذى تواجهنا به انجلترا لكى تضطر حكومة مصر إلى قبول المعاهدة المفروضة ؟ اقول هذا حجة لمن قبل المعاهدة فى سنة ١٩٣٦ للتحلل منها ، وقد كنت وما زلت معارضا لها ، من الذى يلومنا او يحتج علينا بهذه المعاهدة ومقدماتها ترجع إلى سنة ١٨٨٢ وكل الدلائل تدل على انها اخذت من الحكومة المصرية بطريق الضغط والإكراه ، فهى إذن باطلة ولا نلزم بها اصلا » .

وقلت بجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ : « لقد قال الانجليز إن كل اتفاق يعقد فى ظل الاحتلال باطل ، ولقد كان الاحتلال موجودا ، والاحتلال هو رمز الإكراه ، وقبول مصر هذه المعاهدة فى ظل الاحتلال يعتبر إكراها وهو لا يلزم مصر بشىء » .

....

زملائى فى المناداة ببطلان المعاهدة°

كنا نحن ممثلى الحزب الوطنى فى البرلمان لا نفتا ننادى فى مختلف العهود والدورات ببطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ ، إذ هى وليد الغصب والإكراه ، نادى بذلك فى مجلس الشيوخ حافظ رمضان باشا وأنا ، كما نادى به فى مجلس النواب محمد محمود جلال بك وفكرى اباظة وعبد العزيز الصوفانى بك ، كان هذا النداء الذى تكرر منا عاما بعد عام دعوة خالصة للانتقاض على المعاهدة والتحلل منها ، والحمد لله ان جعل الأمة مع الزمن تتقبل هذه الدعوة بقبول حسن وتتخذ من هذا البطلان شعارا لها فى جهادها لتحقيق اهدافها .

....

التعاون والحركة التعاونية

اعتنقت التعاون منذ سنة ١٩٠٨ ، وساهمت فى الحركة التعاونية بإرشاد المرحوم عمر بك لطفى مؤسس التعاون فى مصر وتوجيه المرحوم محمد بك فريد الذى وجه الحركة الوطنية إلى الإنشاء والإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، إلى جانب الجهاد السياسى ، ومن يومئذ لم تنقطع جهودى فى خدمة النهضة التعاونية .

بدأ التعاون شعبيا سنة ١٩٠٩ .

وفى سنة ١٩٢٣ أصدرت الحكومة قانونا للتعاون وانشىء فى تلك السنة قسم التعاون بوزارة الزراعة (مصلحة التعاون الآن وتتبع وزارة الشئون الاجتماعية) ولكن هذا القانون جعل النظام التعاونى حكوميا بحتا ، وهو مالا يتفق والروح التعاونية ، إذ هى فى أصلها روح شعبية ، ويجب أن تبقى كذلك ، هذا إلى أن هذا القانون كان مقصورا على التعاون الزراعى .

التعاون فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤

انتهزت فرصة دخولى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ فأديت تحت قبته ما استطعت من خدمات للتعاون .

....

لجنة التعاون والشئون الاجتماعية

فاقترحت بجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة جديدة تضاف إلى اللجان التى انتخبها مجلس النواب ، تسمى (لجنة التعاون والشئون الاجتماعية) ، وقد أجل المجلس النظر فى هذا الاقتراح إلى جلسة ٣٠ مارس وفيها شرحته وقلت ضمن ماقلت : « إن اللجنة المالية لا يمكنها أن تنظر فى شؤون شركات التعاون لأنها على أنواع مختلفة فمنها شركات التعاون الزراعى وشركات التعاون المنزلى وشركات التعاون المالى والصناعى ، والتعاون فى الحقيقة هو ركن كبير من أركان الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى كافة البلدان ، وقد دخل بلادنا منذ أكثر من إثنى عشر عاما ، ولكن حركته بطيئة جدا لأنه لا يوجد تشريع خاص بالتعاون ولا يوجد نظام يضمن مساعدة الحكومة له ، فإذا ألفت لجنة خاصة للتعاون يكون الغرض منها أن تبحث فى الاقتراحات والمشروعات الخاصة بالتعاون على أنواعه الزراعى والمنزلى والمالى فان ذلك يكون داعيا لزيادة الفائدة المرجوة من هذا النظام ، إن بلادنا محتاجة كل الحاجة إلى إنشاء التعاون ، وقد اهتم كثير من المجالس النيابية

فى أوروبا بنظام التعاون وأنشأت لجانا خاصة به ، وأذكر أن مجلس نواب فرنسا أنشأ سنة ١٩١٥ لجنتين ، لجنة « التبصر الاجتماعى » prévoyance sociale وتختص بكل المسائل الاجتماعية ، والثانية واسمها « لجنة العمل » وتختص بالصناع والعمال ، وأعتقد أنه يمكن أن يكتفى بلجنة واحدة تبحث فى كل ذلك ، وإنشاء هذه اللجنة يدل على زيادة عناية الأمة بأعمال التعاون ، ولذلك اعرض اقتراحى هذا واطلب اخذ الرأى عليه » .

وبعد مناقشة وجيزة وافقت أغلبية المجلس عليه ، وتم تأليف اللجنة بجلسة ٧ ابريل سنة ١٩٢٤ .

اخذت لجنة التعاون تؤدى مهمتها فى جد ومثابرة ، فعقدت إحدى عشرة جلسة فى بحث القانون القديم للتعاون (رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣) الذى أحيل على البرلمان ضمن القوانين التى صدرت قبل انعقاده ، وقد قررت اللجنة التعديلات التى راتها كفيلة بإصلاح هذا القانون وسد مافيه من النقص ، واتمت وضع مشروع قانون متضمنا هذه التعديلات ، وقررت أيضا وجوب تخصيص مبلغ ربع مليون جنيه من ميزانية سنة ١٩٢٤ لاقراضها بدون فائدة لشركات التعاون الزراعية المؤلفة وفقا لأحكام القانون الجديد ، وانتخبتنى مقررا لهذا القانون ، فارسلت فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤ خطابا باسم اللجنة إلى رئيس مجلس النواب (احمد مظلوم باشا) أرفقت به مشروع القانون ورجوت منه فى الخطاب « أن يعرض المشروع على المجلس فى جلسة قريبة حتى يتم فى هذا الدور الحالى (دور سنة ١٩٢٤) تقرير مشروع قانون التعاون الزراعى الذى تنتظره البلاد منذ سنوات عديدة والذى يؤمل أن ينهض بالحالة الاقتصادية وتنال البلاد الفوائد المرجوة منه .

وذكرت فى الخطاب أن اللجنة قررت تخصيص سلفة ربع مليون جنيه من ميزانية سنة ١٩٢٤ لاقراضها لشركات التعاون الزراعية » ولما كانت الميزانية ستعرض قريبا على المجلس لبحثها وتقريرها فاللجنة تامل أن تعرضوا معاليكم على هيئة المجلس تقرير هذه السلفة لتخصيصها لشركات التعاون الزراعية التى الفت أو التى تؤلف طبقا لأحكام هذا القانون ، هذا ما قررته اللجنة أرفعه لمعاليكم لعرضه مع مشروع القانون على هيئة المجلس لنظرهما بصفة مستعجلة قبل نظر الميزانية ليقرر ما يراه .

كتبت (الأهرام) بعددها الصادر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (شركات التعاون الزراعية فى مجلس النواب) مقالة لخصت فيها مشروع القانون وقالت : « وينتظر أن يعرض على مجلس النواب فى اجتماعه اليوم - ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ - ليقرر رأيه فيه » .

ولكن المجلس قبل اقتراح حسين بك هلال احد النواب الوفديين تاجيل النظر في المشروع حتى تفرغ اللجنة المالية من درس الميزانية ، وقد عارضت في هذا التاجيل ولكن ذهبت معارضتي سدى ، وأدركت من هذا التأجيل انه قد يؤدى إلى نظر المشروع وتعطيل تقرير السلفة التعاونية إلى دور مقبل ، فاقترحت بجلسة ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ أن لا يفض الدور الحالي (دور سنة ١٩٢٤) قبل النظر في المشروع ، فقبل المجلس اقتراحي في تلك الجلسة وأصدر القرار الآتي : « يقرر المجلس نهاية الدور الحالي من انعقاده بمجرد الانتهاء من نظر الميزانية وقانون شركات التعاون الزراعية وما يقرر له المجلس صفة الاستعجال من القوانين الأخرى » .

ولكن المجلس عدل عن هذا القرار بجلسة أول يونيه وقرر « أن يترك أمر فض المجلس لما تقتضيه ظروف العمل وحكمة جلالة الملك » .

وبجلسة ١١ يونيه سنة ١٩٢٤ اقترحت أن يقرر المجلس فتح اعتماد من المال الاحتياطي بربع مليون جنيه لتسليف شركات التعاون الزراعية في خلال السنة المالية الحالية ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ ، فعارض وزير المالية (محمد توفيق نسيم باشا) في هذا الاقتراح ، وقرر المجلس إرجاء النظر فيه إلى وقت نظر قانون شركات التعاون .

ولما عُرض القانون على المجلس بجلسة ٨ يونيه سنة ١٩٢٤ طلب رئيس الوزراء (سعد زغلول باشا) تأجيل النظر فيه إلى دور الانعقاد المقبل بحجة أن الحكومة غير مستعدة للمناقشة فيه في تلك الجلسة لغياب وزير الزراعة (فتح الله بركات باشا) ، ولأن وكيل الوزارة عُزل ، فعارضت في التأجيل وقلت : « إن هذا القانون من اختصاص قسم التعاون ولهذا القسم مدير ومفتش فيستطيع أحدهما أن يمدنا بما نحتاجه من المعلومات ، ومن مصلحة البلاد القصوى تقرير هذا القانون في هذا الدور » ، فعقب سعد باشا على معارضتي بقوله « كنا نود أن ينظر هذا القانون في الدور الحالي ولكن لا يوجد في قسم التعاون الموظف الكبير الذي يعنيه الدستور لأجل أن يمثل الوزارة أمام المجلس لأن الدستور يقضي بأن لا يمثل الوزارات امام المجلس إلا كبار الموظفين » ، فوافق المجلس على تأجيل النظر في القانون إلى الدور المقبل ..

ومعلوم أن مجلس النواب قد حُل في أوائل الدور المقبل (ديسمبر سنة ١٩٢٤) فلم ينظر القانون ولا تقررت السلفة ، ثم حل المجلس الجديد ثانية في مارس سنة ١٩٢٥ وعطلت الحياة النيابية

وفي سنة ١٩٢٧ اقر البرلمان قانون التعاون رقم ٢٢ لتلك السنة ، وقد أخذ

بمعظم التعديلات التي عرضناها على مجلس النواب سنة ١٩٢٤ ، وهو قانون صالح فى مجموعه إذ جعل التعاون شعبيا وحكوميا معا ، ومن ثم أخذت الجهود تتضافر لإقامة صرح التعاون فى الريف والحضر .

وبجلسة ٢١ يونيه سنة ١٩٢٤ ، لمناسبة نظر الميزانية اقترحت إرسال بعثة إلى الخارج لدرس نظام التعاون بإيطاليا وبلچيكا وهولندا وإرلندا ، فوافق نائب وزير الزراعة على هذا الاقتراح ، وتم تنفيذه .

....

لجنة سنة ١٩٣٩

فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ على عهد وزارة على باشا ماهر الفت وزارة الشئون الاجتماعية لجنة من بعض المعنيين بالحركة التعاونية وهم : الدكتور إبراهيم رشاد بك (باشا) مدير مصلحة التعاون ، وانا ، ومحمد ذو الفقار بك ، والدكتور أحمد حسين بك (باشا) وكيل مصلحة التعاون وقتئذ ، والدكتور يحيى أحمد الدرديرى ، لبحث كافة الوسائل التى تؤدى إلى النهوض بالحركة التعاونية .

فبحثنا مليا على ضوء التجارب الماضية فى خير الوسائل العلمية لتحقيق هذا الغرض ، ورأينا انه يجب علاج هذه الحالة من نواح ثلاث : (١) تمويل الجمعيات التعاونية (٢) الإشراف عليها (٣) تعديل قانون التعاون .

والحلول التى عرضناها من جهة التمويل ، هى إما إنشاء بنك تعاونى مستقل أو تحويل بنك التسليف الزراعى إلى بنك تعاونى .

أما الإشراف على الجمعيات فقد رأينا أنه أساس ضرورى لنهضتنا وانتظام أعمالها وإرشاد أعضائها إلى حسن إدارتها ، وهذا الإشراف تتولاه مصلحة التعاون ، ولكن ليس لديها الموظفون الكافون للقيام بهذه المهمة ، فان عدد الجمعيات التعاونية كان يبلغ سنة ١٩٣٩ نحو ٨٠٠ جمعية ، ورأينا أنه يلزمنا أن نصل بها إلى أربعة آلاف جمعية[1] ولم يكن يتسنى لمصلحة التعاون بنطاقها وقتئذ أن تقوم بمهمة الإرشاد والإشراف بالنسبة لهذا العدد الكبير ، وأوضحنا فى التقرير أنه من الضرورى إنشاء تفتيش للتعاون فى كل مديرية قوامه مفتش ومراجع لحسابات الجمعيات أو مراجعان بحسب اتساع المديرية ، ومنظم لكل ثلاثين جمعية ، ونظرا لصعوبة زيادة عدد الموظفين

---

(١) صار عددها ٢٠٠٠ جمعية (إحصاء سنة ١٩٤٥) .

اقترحنا نقل العدد الكافى من حملة دبلوم التجارة العليا بمختلف الوزارات إلى مصلحة التعاون ليقوموا بمهمة مراجعى حسابات الجمعيات وان ينقل إليها بالتدريج العدد الكافى من مهندسى الزراعة ومعاونيها من حملة دبلوم الزراعية العليا من موظفى التفاتيش الزراعية للعمل كمنظمين للجمعيات ، على أن يتولى هؤلاء المنظمون مهمة الإرشاد الزراعى ونشر التعاليم الحديثة لوزارة الزراعة والإشراف على عملية مقاومة دودة القطن فى مناطق الجمعيات .

قدمنا تقرير اللجنة بهذه المقترحات إلى الوزارة فى اكتوبر سنة ١٩٣٩ ، وقد نوهت إلى هذا التقرير ومقترحاته فى كلمتى بمجلس الشيوخ بجلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ واهبت بالحكومة أن تعمل بمحتوياته ، واظن ان هذا التقرير صار مع الزمن موضع التنفيذ تدريجيا ، مما كان له اثره فى إطراد النهضة التعاونية .

وبجلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٤١ بمجلس الشيوخ لمناسبة المناقشة فى ميزانية الدولة تحدثت عن نصيب التعاون فى الميزانية المعروضة على المجلس والميزانية السابقة ، واخذت على وزارة الشئون الاجتماعية عدم عنايتها بالتعاون خلال عامين تقريبا منذ إنشائها ، وقلت إن كل ما عملته انها الفت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ تلك اللجنة التى كنت عضوا فيها ، وطلبت تنفيذ مقترحاتها .

وقد قابل المجلس هذه الملاحظات بتصفيق الاستحسان واغتبط لها التعاونيون ، وإنى استسمح القارىء أن اورد هنا ما قاله الدكتور إبراهيم رشاد بك مدير مصلحة التعاون وقتئذ فى (مجلة التعاون) التى كانت تصدرها المصلحة ـ عدد يوليه سنة ١٩٤١ ـ تحت عنوان (الحركة التعاونية فى مجلس الشيوخ) قال :

« إذا ذكرنا عمر لطفى بك بانه « رائد التعاون » فى مصر الذى كان أول من دعا إليه واسس جمعياته ، والسلطان حسين كامل بانه « ابو التشريع التعاونى » فى مصر إذ قدم باسم الجمعية الزراعية فى سنة ١٩١٣ أول مشروع قانون للتعاون ، وفتح الله بركات باشا بانه « الوزير التعاونى » الذى بعث الحركة التعاونية من مرقدها وامدها بالقوة والنشاط ، إذا ذكرنا هؤلاء الأعلام التعاونيين فى تاريخ حركتنا المباركة ، فاننا لا ننسى صديقنا الفاضل الأستاذ عبد الرحمن بك وهو أول من وضع التعاون فى مصر وضعا علميا واطلع الأمة على دقائق هذا المذهب الاقتصادى الاجتماعى الحديث ، على انه وهو تلميذ عمر لطفى لم يقف جهده فى خدمة التعاون عند تاليف أول كتاب

عربى فيه[1] ، بل ساير الحركة التعاونية فى مصر منذ سنة ١٩٠٨ حتى اليوم ، وشاركها نعيمها وباساءها ، ولا يزال يرفع صوته عاليا فى الدفاع عن حقوقها ومصالحها ، وأقرب ما كان ذلك فى جلسة مجلس الشيوخ مساء يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٤١ إذ تكلم فى التعاون كلام خبير به عليم بحالته ، مطلع على مزاياه وفوائده ، واقف على العقبات التى تعترض سبيل تقدمه وانتشاره فى هذه البلاد .

« هكذا ظل هذا الوطنى الكبير والمحامى الشهير والشيخ المحترم ، زهاء ثلاثة وثلاثين عاما وهو ملازم للحركة التعاونية المصرية ، متصل بها أوثق اتصال ، مجاهد فى سبيلها جهاد الأبطال ، أفلا يدل ذلك على إيمان ثابت بالتعاون ونفعه لمصر بل ضرورته لها ؟ لقد ظهرت فى خلال تلك الحقبة من الزمن نظريات اجتماعية شتى فى نواحى العالم ، وجربت مشروعات ووسائل لا عداد لها لإصلاح أحوال الطبقات ، واطلع الأستاذ الرافعى على ذلك كله وهو العالم المؤرخ ، ولكنه مع هذا لا يزال على إيمانه بفضل التعاون على كل نظام إصلاحى آخر .

« إذا كان فى هذا الثبات شهادة للتعاون ، فان فيه أيضا شهادة لذلك الرجل الثابت على مبدئه التعاونى ، ودلالة على متانة خلقه وشدة وفائه ، وقد يتعدد الأصدقاء ويتفاوتون مودة وإخلاصا ، ولكن أفضلهم وأبقاهم هو الصديق القديم ، فهنيئا للتعاون هذا الصديق » ، ثم أوردت المجلة نص كلمتى بالمجلس ، وعلقت عليها بقولها : « هذا ما قاله الأستاذ الكبير الرافعى بك فى التعاون وضرورة العناية به ، وإنا لنرجو أن يكون لكلامه صدى تردده الأرجاء حتى تحظى الحركة التعاونية بالرعاية الواجبة لها والتى لا يمكنها من دونها أن تنهض وتؤتى ثمارها اليانعة ، وقليل بعد ذلك أن نوجه عبارات الشكر إلى صديقنا بل صديق التعاون الوفى ، ولكنه شكر تاريخ الحركة التعاونية فى هذه البلاد الذى سوف يسجل له بأحرف من نور » .

ولمناسبة الرد على خطاب العرش سنة ١٩٤٢ عرجت فى كلمتى التى ألقيتها بجلسة ٩ ديسمبر من تلك السنة على التعاون وقلت : « أظن أن حضراتكم سمعتم منى غير مرة كلاما عن مسألة التعاون ربما إلى درجة الاملال ، لقد تكلمت عن التعاون وتأييد النهضة التعاونية ، وكلامى المتكرر فى هذا الموضوع لم يكن بدون مقتض ، فالظروف أثبتت أن التعاون من أهم الأسلحة لمكافحة الغلاء وسهولة التوزيع ، ولذلك رأينا - والحمد لله - نهضة طيبة فى إنشاء الجمعيات التعاونية ، ونهضة من الوزارة بمعاضدة هذه

(١) كتاب « نقابات التعاون الزراعية - نظامها وتاريخها وثمراتها فى مصر وأوربا » .

الجمعيات ، ولكن الذى أرجوه بالحاح من الحكومة ان تعنى عناية خاصة بالرقابة على هذه الجمعيات على أحسن وجه ، فان إهمال الرقابة يؤدى إلى تدهور الجمعيات بمرور الزمن ، والرقابة تكون بزيادة عدد الموظفين المراجعين لحساباتها والمفتشين على أعمالها ، يجب ان تقوى (مصلحة التعاون) التى تقوم بهذه الرقابة ، ويجب على وزارة التموين ان تمد الجمعيات التعاونية بطلباتها فى كل شىء لأن إمداد هذه الجمعيات بكل طلباتها من جميع المواد يساعدها على نمو أعمالها ، ويزيد الجمهور إقبالا عليها ، لأنى أخشى إذا ما تراجعنا فى إمدادها وتراخينا فى إجابة طلباتها أن يحدث رد فعل سىء الأثر ويؤدى إلى تعثر الحركة التعاونية لاسمح الله » .

....

أول مؤتمر للتعـــاون

٥ يونيه سنة ١٩٤٣

فى سنة ١٩٤٣ أعدت مصلحة التعاون مؤتمرا عاما للتعاون ، واختارت لإقامته مدينة المنصورة باعتبارها عاصمة الدقهلية التى تعد من أولى المديريات فى الإقبال على الحركة التعاونية ، وقد ساهمت فى هذا المؤتمر لأنه من الوسائل العملية الفعالة فى النهوض بالتعاون والدعاية له وترغيب الناس فيه .

رأس المؤتمر فؤاد سراج الدين وزير الشئون الاجتماعية وقتئذ ودعانى إلى حضور المؤتمر فلبيت الدعوة لأنها قامت على أساس النهوض بنظام ساهمت فيه منذ الساعة الأولى ، وحضر المؤتمر أيضا وزير آخر من وزراء الوفد وهو المرحوم الدكتور عبد الواحد الوكيل بك وزير الصحة .

اقيم المؤتمر فى سينما « ركس » بالمنصورة بالسكة الجديدة ، وكان المكان غاصا بالمدعوين من كبار الأعيان والموظفين والمثقفين من مختلف الطوائف ، وكان من خطبائه مدير الدقهلية وقتئذ محمود حسيب بك ، وقد أشار فى خطبته إلى من خدموا التعاون فى مصر ، وذكرنى منهم ، فما أن سمع الجمهور اسمى حتى ضج المكان بالتصفيق الحاد المتكرر حتى اضطررت أن أقف وأشكرهم مبتسما ، فزاد التصفيق حدة وتكرارا ، فاغتبطت فى خاصة نفسى لهذه الظاهرة المفاجئة ، وعلمت أن منزلتى فى النفوس اكبر مما ظننت ، وانه لا يجوز للمجاهد أن ييأس من أن هذه الأمة تقدر يوما عمله وجهاده .

... .

قانون التعاون سنة ١٩٤٤

وقد أدت بحوث مختلف اللجان إلى وضع قانون جديد للتعاون وهو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، وكنت مقررا لهذا القانون عند نظره في مجلس الشيوخ ، وقد دعا إلى وضعه ماظهر من التجربة من وجوب إدخال تعديلات جوهرية على قانون سنة ١٩٢٧ تمشيا مع التطور الحديث وتيسيرا للجمعيات التعاونية ، وتنظيما لأعمالها ، وتعضيدا لها في القيام بمهمتها ، وأدمجت هذه التعديلات في نصوص هذا القانون بحيث صار قانون سنة ١٩٤٤ هو القانون الشامل لأحكام التعاون .

اعتذاري عن الاستشارة

نوفمبر سنة ١٩٣٢

في سنة ١٩٣٢ عندما عين مصطفى الشوربجي بك ومحمد زكي على بك (باشا) مستشارين بمحكمة الاستئناف أفضى إليّ المرحوم فؤاد بك حمدى بأن على ماهر باشا وزير العدل وقتئذ يسره أن يعينني مستشارا ، وقال لي إذا كنت تقبل هذا المنصب فانى مبلغ جوابك إلى ماهر باشا ، فأعربت له عن رغبتي في بقائي محاميا ، ورجوته أن يبلغ ماهر باشا شكرى وتقديرى لثقته فيّ ، وكان فؤاد بك يميل في خاصة نفسه إلى أن أبقى كما كنت ، لأنه لم يكن يريد لي أن أتخلى عن مهمتي في الكفاح الوطني ، ولكنه أبلغني هذه الرغبة إبراء لذمته ولكي يستشف من جوابي إذا كنت قد تعبت أو سئمت من الكفاح فاستريح في ظل هذا المنصب القضائي ، فقلت له انى على الرغم مما لقيته والاقيه لم اتعب بعد ولم أسأم بعد ، فقال لي : ولكن الم تشهد خذلان الأمة لنا في كفاحنا على طول الخط ؟ قلت : نعم انى عالم بهذا الخذلان ، وقد عانيت منه أكثر من سواى ، وانا لا الوم من يقبل اى منصب في هذه الظروف ، ولكنى شخصيا اود الاستمرار في الكفاح ، وطلب منى زكي بك بحضور فؤاد بك حمدى إذا كنت اشعر يوما ما بحاجتي إلى الراحة من عناء هذا الكفاح ان ابلغهما رغبتي في هذا الصدد لكي يهيىء لي السبيل لتعييني مستشارا دون ان يكلفاني اى إجراء يقتضيه هذا التعيين ، فشكرتهما ووعدتهما بذلك وحفظت لهما هذا الجميل ، على انى رغبت في خاصة نفسي ان لا تلجئني الظروف إلى طلب الراحة من هذا العناء ، وكان مما قوى في نفسي فكرة الاعتذار عن عدم قبولي هذا المنصب القضائي الممتاز انني كنت بسبيل تاليف الحلقات الباقية من « تاريخ الحركة القومية » ولم يكن صدر

منها حتى ذلك الحين سوى الأجزاء الثلاثة الأولى ، وكنت ـ ولم أزل ـ أرى أن القاضى يجب أن يكون بعيدا عن السياسة عملا وتأليفا ، فكيف أتولى منصب القضاء وأخرج من آن لآخر مؤلفا فى التاريخ القومى لابد أن يتناول حالة مصر السياسية من شتى نواحيها ؟ لقد شعرت بالتعارض بين العملين ، حقا أن للقاضى أن يجمع بين القضاء والتأليف ، ولكن فى المسائل القانونية ، وإذا أراد أن يتجاوزها فليكن ذلك فى المسائل العلمية أو الاجتماعية ، أما السياسة فلا أرى أن يخوض القاضى غمارها ، بأى شكل إيجابى ، لأن القضاء يجب أن يكون بمنأى عن السياسة وعواصفها وخلافاتها ، ولا يمكن لمن يكتب فى السياسة أن لا يكون له ميول سياسية واضحة يحسن بالقاضى أن يكون بعيدا عنها ، فاشتغالى بتاريخ الحركة القومية كان من أهم الأسباب التى صرفتنى عن قبول مناصب القضاء ، ومن جهة أخرى فقد كنت فى ذلك العام أقوم بطبع كتابى (عصر إسماعيل) ، وقد ظهر فعلا فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٣٢ ، وكنت أتوقع أثناء طبعه أن لا ينال رضاء المغفور له الملك فؤاد ، فرأيت حرجا فى أن يصدر المرسوم الملكى بتعيينى مستشارا وبعد شهر أو شهرين أخرج كتابا فيه هذه المآخذ على والد الملك الذى يصدر هذا التعيين ، لم أرتض لنفسى هذا الموقف إذ لم أجد فيه شيئا من اللياقة .

....

اعتذارى عن الوزارة

نوفمبر سنة ١٩٤٠

ألف حسين سرى باشا وزارته الأولى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٠ عقب وفاة المرحوم حسن صبرى باشا رئيس الوزارة السابقة ، وقد ألفها من المستقلين والأحرار الدستوريين ووزير اتحادى ، وعرض علىّ أثناء تأليفها أن أشترك فيها كوطنى ، فاعتذرت وعرضت الأمر على اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، فأقرتنى على اعتذارى .

استدعانى حسين سرى باشا أثناء اشتغاله بتأليف الوزارة إلى دار رئاسة مجلس الوزراء ، وكان معه المرحوم الدكتور على إبراهيم باشا (وزير الصحة فى هذه الوزارة) فعرض علىّ أمر اشتراكى فى هذه الوزارة ، فشكرته شكرا عميقا على تقديره لى ، وقلت له إنى لا أستطيع أن أبدى رأيى النهائى إلا بعد الرجوع إلى اللجنة الإدارية للحزب ، قال : ولكن الأمر مستعجل وستؤلف الوزارة الليلة ، فقلت له : إن فى الإمكان استدعاء أعضاء اللجنة على عجل لتجتمع اليوم وتقرر ما تراه ، قال : إذن أرجو بعد صدور قرارها أن تبلغنى

بفحواه تليفونيا اليوم قبل الساعة السادسة مساء ، وأعطاني رقم تليفونه الخاص لأتصل به مباشرة في دار الرئاسة ، قال · وارجو حين تعرض المسألة على اللجنة أن تعرضها بروح الاعتدال والموافقة ، فوعدته وكررت له شكرى ، ثم اتصلت باخوانى واجتمعنا واتفقنا رأيا على الاعتذار ، ومع تقديرى لحسن ظن حسين سرى باشا بشخصى فانى وإخوانى رأينا انه لم يكن بد والحرب قائمة من أن يكون برنامج الوزارة هو تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ بروح الود والإخلاص ، وقد رأينا فى هذا البرنامج ما يتعارض مع سياسة الحزب الوطني ، وعلى ذلك لم يكن بد من الاعتذار ، وقد حافظت على موعدى مع سرى باشا فى إبلاغه ما استقر عليه رأى اللجنة ، وإذ كان الوقت قد ازف فقد اضطررت إلى أن اتصل به من مكتب أنطون بك الجميل (باشا) رئيس تحرير الأهرام ، وكنت على موعد معه ، وطلبت الرقم الخاص الذى أعطاه لى سرى باشا فرد علىَّ شخصيا ، وقال لى : خير ، فقلت له : انا آسف يادولة الرئيس أن اعتذر فقد اجتمعت باللجنة واللجنة قررت الاعتذار وانى على كل حال شاكر لدولتك حسن ثقتكم بى وأرجو لدولتك كمال التوفيق ، فقال : إنى كنت أود أن تكون معنا لنتعاون على خدمة البلاد ، فكررت له اعتذارى وشكرى ، وانتهت المكالمة على ذلك ، وكان أنطون بك الجميل على مكتبه يتتبع عباراتها ، فلما انتهت قال لى : لقد علمت قبل حضورك أنك دعيت للاشتراك فى الوزارة ، وكنت أود أن أهنئك بها ، ولكنى الآن اهنئك باعتذارك عن عدم قبولها ، ثم سكت قليلا وقال : رأيتك تعتذر ببساطة عن اشتراكك فى الوزارة كما يعتذر الإنسان عن حضور حفلة شاى ! وبعد أن سكت هنيهة قال مبتسما : وهل تظن يا عبد الرحمن بك أن الأمة تقدر مثل هذه المواقف ؟ فأجبته على الفور : إنى اشك فى ذلك ولكن هكذا أنا مرتاح ومطمئن ، ثم عاد وقال : أظن أنه سينعم قريبا على الوزراء الجدد برتبة الباشوية (وقد حصل) أفلم تكن الفرصة سانحة لتنال هذه الرتبة التى تستحقها ؟ ونناديك يا عبد الرحمن باشا ؟ قال ذلك متفكها ، فقلت له : مادمت قد اعتذرت عن الوزارة فانى أعتقد ان الوزارة أهم من الباشوية ..

....

إسقاطي من وكالة نقابة المحامين

ديسمبر سنة ١٩٤٠

في ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، على عهد وزارة على ماهر باشا ، صدر مرسوم بتعيين أعضاء مجلس نقابة المحامين ، ومنهم الرئيس والوكيل ، وكان صدور هذا المرسوم باتفاق جمهرة المحامين على اختلاف أحزابهم ، وحسم خلافا كان قائما بين المحامين بعضهم وبعض ، وفي هذا المرسوم عين المرحوم الأستاذ محمود بسيوني نقيبا ، وعينت أنا وكيلا للنقابة ، والأستاذ محمد توفيق خليل بك امينا للصندوق ، والأستاذ عبد الحميد عبد الحق (باشا) سكرتيرا ، وكامل صدقي بك (باشا) وغبريال سعد بك وادوار قصيرى بك ومحمد عبد الملك حمزة بك والأساتذة محمد صبرى أبو علم (باشا) وراغب اسكندر وعلى ايوب ويوسف الجندى ومحمود سليمان غنام ومحمود صبرى وعبد الحميد لطفي أعضاء .

ولوحظ في هذا المرسوم أن تكون الأحزاب كلها ممثلة في مجلس نقابة المحامين ، وكنت بصفتي وكيلا للنقابة أمثل المحامين الوطنيين ، وصادف هذا التعيين ارتياح المحامين ، لأنه كان نموذجا للائتلاف بين الأحزاب وتوحيد الكلمة في محيط المحاماة ، وكان يمكن أن يكون مثلا لتوحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب في المسائل القومية عامة .

وقد عمل هذا المجلس سنة كاملة في روح من الود والتضامن وصفاء النفوس بين أعضائه ، ولم تفرق بينهم الحزبية في أى أمر من الأمور .

فلما جاء موعد الانتخابات السنوية للنقابة اجتمعت الجمعية العمومية يوم الجمعة ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٤٠ بدار النقابة بشارع الملكة ، وجلس أعضاء المجلس على منضدة في صدر المكان ، وجلست انا إلى يمين الأستاذ محمود بسيوني ، وكان الاتفاق كما أبلغني أقطاب الوفد في مجلس النقابة أن يعيدوا انتخاب الأستاذ محمود بسيوني نقيبا ويعيدوا انتخابي وكيلا للنقابة ، كما كان الوضع السابق ، وذهبت مطمئنا إلى مكان الاجتماع ، وجلست مطمئنا أيضا طيلة المدة التي اجتمعت فيها الجمعية العمومية ، وكان المحامون الوفديون يهنئونني مقدما بإعادة انتخابي وكيلا ، فازددت اطمئنانا إلى وعودهم ، فلما تم انتخاب النقيب وفاز الأستاذ محمود بسيوني جاء دور انتخاب الوكيل وكنت أيضا إلى اللحظة التي أعطيت أوراق الانتخابات مطوية إلى سكرتير النقابة مطمئنا إلى إعادة انتخابي للوكالة ،

ولكن في اثناء فرز الأوراق لاحظت ان اصواتا كثيرة أعطيت للأستاذ محمد صبرى ابو علم ، وكان عضوا بالمجلس ، واخذت اصواته في الازدياد حتى زادت على الأصوات التى أعطيت لى .. وعلمت بعد ظهور النتيجة أن الوفديين نقضوا عهدهم معى واتفقوا سرا فى آخر لحظة على ان يجعلوا النقابة وفدية لحما ودما ، فرشحوا فيما بينهم الأستاذ صبرى ابو علم للوكالة ، وكانت كلمة السر تنتقل بينهم من جماعة إلى جماعة ، بحيث لم يشعر بها احد سواهم ، ولم اشعر انا طبعا بالمؤامرة إلا بعد نفاذها ، وعلى ذلك سقطت فى الانتخاب لوكالة النقابة !

كان لهذا الحادث وما انطوى عليه من نقض العهد والحزبية الجامحة ضجة استياء فى الأوساط المثقفة ، واستاء لها على الأخص الأستاذ يوسف الجندى الذى كانت تجمعنى وإياه صفوف المعارضة فى مجلس الشيوخ ، واستنكر فعلة المحامين الوفديين معى ـ وكان بعيدا عن المؤامرة ـ فابدى لى اسفه الشديد على هذه الفعلة ، ورجانى ان لا يكون لها أثر فى نفسى يغير من موقفى فى المجلس بصفتى معارضا ، فقلت له إن معارضتى ليس أساسها ارتباطى بالوفديين ـ وكانوا وقتئذ فى المعارضة ـ بل اساسها إيمانى بالمعارضة ، فليطمئن من هذه الناحية .

وهكذا تعددت دلائل نقض العهد معى من الوفديين ، فلم استغرب ما فعلوه هذه المرة ، ولكن الأمر الذى حز فى نفسى ان يساير المحامون وهم الصفوة المختارة من الطبقة المتعلمة هذه السياسة الملتوية ويعاملونى هذه المعاملة الخالية من روح الاستقامة والتقدير والإنصاف ، فهل تطغى الحزبية على هذه المعانى السامية إلى هذا الحد ؟

الخلاف فى الحزب الوطنى

كان اشتراك حافظ رمضان باشا فى وزارة حسن صبرى باشا سببا لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى ، وقد بدأ هذا الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة محمد محمود باشا سنة ١٩٣٧ ، إذ كان اشتراكه بغير قرار من اللجنة الإدارية للحزب ، فلما فوتح فى ذلك اعتذر بان الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تاليف الوزارة فانها الفت على عجل ، وسكتت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود والف وزارته الثالثة دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا ، فلما وقعت أزمة يونيه سنة ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر باشا اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب يوم ٢٤ يونيه وبحثت فى الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة إذا دعى لذلك ام لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ، ثم الفت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان

باشا ، فوقع الانقسام فى اللجنة الإدارية بين معارض لموقف حافظ باشا لمخالفته قرار اللجنة ومؤيد له في موقفه ، وبقى هذا الخلاف قائما وشعبتا اللجنة على خلاف بينهما إلى أن تم الصلح بين الفريقين وعادت الوحدة إلى اللجنة فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ .

....

الصلح بين فريقى الحزب الوطنى

نوفمبر سنة ١٩٤٦

مافتئت المساعى تبذل من وسطاء الخير فى إزالة أسباب الخلاف والانقسام فى الحزب الوطنى ، وكنت من ناحيتى أرحب بكل مسعى لهذا الغرض ، بل كنت أسعى بنفسى لذلك ، لأنى لم أكن مرتاحا مطلقا لوجود لجنتين إداريتين للحزب ، كل منهما تعارض الأخرى ، وإذ كان الاشتراك فى الحكم هو سبب الانقسام فانى كنت اسعى لصيغة للاتفاق تكون مقبولة من الطرفين ، وقد اتفق الراى على ان لا يشترك الحزب فى وزارة إذا كان برنامجها يتعارض مع مبادئه ، وان يكون هذا هو أساس الاتفاق ، لأن الأصل فى تاليف الوزارات وقيامها وتغييرها ان تقوم على تحقيق مبادىء وغايات معينة تؤمن بها الجماعات والأشخاص الذين يشتركون فيها ، وقد تجدد هذا السعى فى سنة ١٩٤٣ ، ولكنه اخفق ، ثم استمر إلى سنة ١٩٤٦ ، وكان من أبرز وسطاء الخير فى هذا الصدد محمد زكى على باشا وفكرى اباظة باشا ، فانهما والحق يقال كان لهما فضل كبير فى إزالة اسباب الانقسام ، وقد تم الصلح فى نوفمبر سنة ١٩٤٦ واتفقنا على صيغة عامة ابلغناها إلى الصحف وهى :

« فى الظروف العصيبة التى تجتازها البلاد وحيال الأحداث التى تهددها فى كيانها ووحدتها واستقلالها راى رجال الحزب الوطنى أن يزيلوا ما بينهم من خلاف لكى يعيدوا الوحدة إلى صفوفهم ولتكون دعوتهم إلى وحدة صفوف الأمة اقوى وأدعى إلى الاستجابة ، ولذلك اجتمعوا وتم الاتفاق بينهم وعادوا إخوانا متضامنين فى العمل والجهاد » .

ونشرت « الأهرام » هذه الصيغة بعدد ١٩٤٦/١١/٧ مع تعديل عبارة (فى العمل والجهاد) وجعلها (فى خدمة البلاد) ، وكانت الرقابة على الصحف لا تزال قائمة ، ولعلها اشارت بهذا التعديل الذى لا يغير من جوهر البيان شيئا .



الجبهة الوطنية سنة ١٩٣٥

من اليمين إلى اليسار : حافظ عفيفي باشا ، علي الشمسي باشا ، حمد الباسل باشا ، مكرم عبيد باشا ، إسماعيل صدقي باشا ، مصطفى النحاس باشا ، حلمي عيسى باشا ، عبد الرحمن الرافعي بك ، احمد ماهر باشا



مباراة مصطفى كامل الأدبية سنة ١٩٤١

من اليمين إلى اليسار : عبد الرحمن عزام باشا ، الدكتور يحيى احمد الدمرداشي ، عبد الرحمن فهمي بك ، عبد القوى احمد باشا ، علي ماهر باشا ، عبد الرحمن الرافعي بك ، صالح حرب باشا ، وفي مواجهتهم : انطون الجميل باشا ، الأستاذ حسين محمود سعيد ، مصطفى الشوربجي بك ، محمود توفيق حفناوي باشا ، فكري اباظة باشا

ولم ندخل في البيان شيئا عن الاشتراك في الحكم ، على انه في صدد احاديث الصلح كان الاتفاق على ان لا يدخل الحزب الوطني الحكم منفردا او مشتركا إلا إذا كان برنامج الوزارة لا يتعارض مع مبادئه ، وأن الأمر في هذا الصدد يكون موكولا للجنة الإدارية ، واتفقنا على أن تكون اللجنة الإدارية مؤلفة من فريقى اللجنة ومن انضموا إلى كل منهما اثناء الخلاف .

وقد حدث مع الاسف صدع جديد في الحزب سنة ١٩٥٠ ارجو أن يتلافاه وسطاء الخير ويعيدوا إلى الحزب وحدته .

....

إذاعاتى بالراديو

١٩٤٠ - ١٩٥١

كانت أول إذاعة لى بالراديو فى الساعة الثامنة من مساء يوم السبت ١٠ فبراير سنة ١٩٤٠ ، وكان حديثى عن ذكرى مصطفى كامل ، لمناسبة مرور اثنين وثلاثين عاماً على وفاته . وقد فكرت فى أن اجعل كلمتى عن ذكرى الزعيم عن طريق الراديو بدلا من الصحف او الخطب فى المحافل ، ورايت فى ذلك تنويعاً فى اساليب الحديث عن الذكرى ، وقد رأيت فى هذه الوسيلة تعميما للحديث ، فإن الذين يحبون أن يستمعوا إلى الراديو اكثر ممن يحبون القراءة في الصحف أو المجلات ، وهم من باب أولى أكثر عددا ممن يسمعون الخطيب فى اجتماع مهما كان كبيراً (إلا إذا اذيع بالراديو) .

* وما أذكره عن أول إذاعة لى أنى قبل موعدها بشهر تقريباً كتبت إلى وزارة الشئون الاجتماعية (التى كانت تتبعها الإذاعة) خطاباً بابداء رغبتى فى إلقاء حديث عن (مصطفى كامل) لمناسبة ذكرى وفاته ، فرحبت الوزارة بطلبى ، واتفقت مع دار الاذاعة (وكانت لا تزال شركة بريطانية) على تحديد الموعد الذى طلبته لاذاعة حديثى ، وقبل الموعد باسبوع جاءنى خطاب من مراقب عام الإذاعة يدعونى فيه إلى الحضور إلى دار الإذاعة فى الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة ٩ فبراير « للتمرن على الميكروفون » ، فاستغربت من هذا الخطاب ، وابتسمت وأنا اقرأه وقلت يا عجباً ! هل يكون الكلام فى الميكروفون أصعب من المرافعات أمام المحاكم أو الخطب فى المحافل ؟ وعلى كل حال فقد لبيت الطلب ، وذهبت إلى دار الإذاعة فى الموعد المحدد « للتمرين » ، وقابلت سعيد بك لطفى (باشا) وهو صديق وزميل لى ، وقلت له مبتسما : ها أنذا قد حضرت لأداء الامتحان ، فضحك وقال : لا تعجب لذلك فإن الكلام فى الراديو غير الكلام فى المحافل ،

او المحاكم ، إننا نريد أن يكون حديثك ناجحاً ، خصوصاً وهذا اول حديث لك فى الراديو ، فلا بد أن تعرف طريقة الكلام فى الراديو ودرجة علو الصوت اثناء إلقاء الحديث ، والمسافة التى يحسن أن تكون بينك وبين الميكروفون وما إلى ذلك من الملاحظات الفنية ، فقلت حسن وانا مرتاح لأداء الامتحان .. فدخلت مع الموظف المختص إلى غرفة الميكروفون ، وهى غرفة ضيقة مقفلة الأبواب والنوافذ ، واشار علىَّ بان يكون صوتى هادئاً ، لا عالياً ولا متهدجاً ، وأبدى لى بعض الملاحظات الفنية ، وكان الحديث مكتوباً ووافقت عليه الاذاعة من قبل ، فجلست أمام الميكروفون فى الموضع الذى عينه لى المذيع ، واخذت فى إلقاء الحديث ، واخذ هو يسمعه وحده من سماعة وضعها على اذنيه ، فبدا لى وهو يسمعه انه مرتاح لطريقة إلقائى ، وبعد أن ألقيت ربعه او ثلثه قال لى : كفى يا بك ، إنك تلقى حديثك بإبدع ما يمكن ، فقلت : الحمد لله ، لقد نجحت فى الامتحان ...

وفى اليوم المحدد لالقائه ألقيته على الطريقة التى اديتها يوم الامتحان .. واستمع له الناس فى مختلف المدن والمقاهى والمنازل . وسمعت إعجاباً به من كل ناحية ، وقال لى بعض اصدقائى الفنيين إنك فى الميكروفون اخطب منك فى المحافل ، وقال لى بهذه المناسبة إنه قد يكون الانسان من أعظم الخطباء ولكن صوته فى الراديو لايكون مرغوبا فيه ، والعكس بالعكس ، وإن صوتك وطريقة إلقائك منسجمان تماماً مع الراديو ، وقد لاحظت ان الإذاعة بالراديو اعم من الكتابة فى الصحف ومن الخطابة فى المحافل (إلا إذا أذيعت الخطابة بالراديو) ، وهذا ما دعانى إلى ان اتابع احاديثى فى الراديو ، فاخذت منذ ذلك العام اذيع كل سنة حديثين الأول فى ١٠ فبراير عن ذكرى وفاة مصطفى كامل والثانى فى ١٥ نوفمبر عن ذكرى محمد فريد ، عدا ما تطلبه الإذاعة من احاديث فى مواضيع أخرى .

ومن اهم الأحاديث التى طلبتها منى واذعتها عدة احاديث عن السودان سنة ١٩٤٧ ، وقد اذعت حديثى الأول فى هذا الموضوع يوم ٨ مارس سنة ١٩٤٧ عن (وحدة وادى النيل . تكييفها وما هو الغرض منها) ، والثانى يوم ١٥ منه عن (الدعوة الانفصالية فى السودان فكرة استعمارية) ، والثالث يوم ٢٢ منه عن الاستفتاء وتقرير مصير السودان) ، والرابع يوم ٢٩ منه عن (خدعة الحكم الذاتى فى السودان) ، والخامس يوم ٥ ابريل عن النظام الحاضر فى السودان) ، وقد نشرت هذه الأحاديث فى مجلة الإذاعة المصرية عقب إذاعتها .

....

مباراة مصطفى كامل الأدبية - ١٩٤١

في سنة ١٩٤٠ فكرنا في عمل تقترن فيه الدعوة الوطنية بالنهضة الثقافية ، لاعتقادنا أن الوعي القومي يساعد على الإيمان بهذه الدعوة ، وهي فكرة سار عليها الحزب الوطني منذ تكوينه ، وكان من آثارها نشرة الصحف والمؤلفات والمجلات وإنشاءه مدارس الشعب ، وما إلى ذلك .

فلما ازيح الستارعن تمثال مصطفى كامل في مايو سنة ١٩٤٠ ، اجتمعت مع إخواني أعضاء اللجنة الإدارية للحزب وقررنا فيما قررنا الدعوة إلى مسابقة تسمى « مباراة مصطفى كامل الأدبية » ، يشترك فيها شباب الجيل ، وموضوعها كتابة بحث عن (جهود مصطفى كامل في نواحي النشاط الانشائي القومي وبخاصة في التعليم والاقتصاد والاجتماع ، وعلاقة ذلك بدعوته الوطنية) ، وتبرع صديقي وزميلي محمد محمود جلال بك بمبلغ خمسين جنيها تعطى مكافأة لمن يحوزون قصب السبق في هذه المباراة ، وكانت شروط المباراة : ١ - أن يكون المشترك فيها شابا مصريا لاتزيد سنه عن ثلاثين سنة . ٢ - أن لاتزيد الكتابة في موضوع المباراة عن عشر صحائف من القطع الكبير . ٣ - أن تقدم المواضيع إلى لجنة المباراة التي ألفت من : انطون الجميل بك (باشا) . عبد الرحمن الرافعي بك . فكرى اباظة بك (باشا) . الاستاذ محمود العمرى ، في مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الإعلان عن المباراة .

وقد لبى الدعوة كثير من الشباب بلغت عدتهم عشرين متبارياً ، وقدم كل منهم بحثه ، وكانت بحوثاً قيّمة دلت حقاً على تقدم كبير في أفكار الشباب . وقد قرأت اللجنة كل هذه البحوث وراجعتها ووازنت بينها ، ووجدت أن أربعة منها جديرة بالجائزة ، فوزعناها بينهم بالتساوى ، وأقمنا لهذه المناسبة حفلة شاى فخمة في صالة على الدلة يوم ٩ فبراير سنة ١٩٤١ لمناسبة الذكرى الثالثة والثلاثين لوفاة الزعيم ، وفاز في المباراة كل من : الاستاذ نجيب تاوفيلس الموظف بمصلحة السكك الحديدية ، وعلى منصور الطالب بكلية الحقوق ، والاستاذ لبيب السعيد الموظف بتفتيش مراقبة القطن بالدقهلية ، والأديب محمد الخالد توفيق ببنى مزار .

والقيتُ في هذه الحفلة كلمة نوهت فيها بفكرة المباراة وختمتها بقولي :

« سادتي الأعزاء . إننا نحن الذين نؤمن برسالة مصطفى كامل نشعر بالغبطة والسرور إذ نرى الشباب يشترك معنا في حمل هذه الرسالة ، وما رسالة مصطفى كامل إلا رسالة البعث والحياة ، رسالة الحق والحرية ،

رسالة الوطنية المنزهة عن الهوى ، الخالصة لوجه الله والوطن ، رسالة الاستقلال والجلاء ، رسالة وحدة وادى النيل من منبعه إلى مصبه ، فهى رسالة مجيدة جديرة بأن يشترك الشعب بجميع طبقاته فى حملها ، هى المثل الأعلى فى حياة الأمة ، فى حاضرها ومستقبلها ، والأمم لاتنهض ولاتسير قدُما إلى الأمام إلا إذا كانت لها مثل عليا تنشدها وتعمل على تحقيقها ، ويسرنا ويثلج صدورنا أن نرى الشباب يقدر هذه الرسالة ويدركها بفهمه وبحثه ويؤمن بها بقلبه وفؤاده ، ويخدمها بقلمه ولسانه ، ولا غرو فالحقائق الكبرى والمبادىء الانسانية السامية مكتوب لها البقاء والخلود ، والله نصير العاملين » .

....

ضريح مصطفى وفريد

أقيم ضريح مصطفى كامل القديم فى المدفن الذى شيده الزعيم لوالدته بشارع المغافر بمدافن الإمام الشافعى ، وقد شيعها إلى مرقدها الأخير سنة ١٩٠٧ ، ودفن إلى جوارها سنة ١٩٠٨ ، ومن يومئذ لم تعمل يد فى إصلاح هذا المدفن أو تجديده ، حتى أخذ التصدع يظهر فى سقفه وجدرانه سنة ١٩٣٩ ، وصار يخشى على الضريح الطاهر أن يستهدف للأمطار والأعراض الجوية فى شتاء ذلك العام ، ففكرت مع لفيف من إخوانى فى تدارك هذا التصدع ، والفنا فى أواخر سنة ١٩٣٩ لجنة لاصلاح الضريح ، وتم لها جمع مبلغ يسير اكتتب به تلاميذ الفقيد وأنصاره والمعجبون به ، فرممنا ضريحه ترميما جزئياً ، ولم يعد مع ذلك فى حالة تليق بمكانة الزعيم ، فاقترحت فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ لمناسبة نظر ميزانية وزارة الأشغال اعتماد مبلغ خمسين الف جنيه لتشييد مدفن جديد يضم رفات الزعيم ، ووعدت الحكومة فى هذه الجلسة بتنفيذ هذا الاقتراح ، ووضعت تصميم المدفن الجديد ، واقيم فى ميدان صلاح الدين بجوار القلعة ، وتم تشييده فى أواخر سنة ١٩٤٩ .

أما ضريح محمد فريد القديم فهو فى مدفن العائلة بجوار مقام السيدة نفيسة رضى الله عنها ، وقد اقيم القبر على عجل ، وبقى طوال السنين عرضة للعراء والأمطار فى حالة لا تتفق ومنزلة الزعيم الشيهد الذى ضحى فى سبيل مصر بماله وصحته ونفسه وحياته ، وقد اقترحت عندما كنت وزيراً فى وزارة حسين سرى باشا الائتلافية أن ينقل إلى جوار مصطفى كامل ، فقرر مجلس الوزراء فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ نقل رفات المرحوم محمد فريد إلى جوار

مصطفى كامل بالمدفن الجديد ، وهكذا يتاح للزعميين العظيمين والصديقين الوفيين أن يلتقيا بعد طول النوى . ويضمهما قبر واحد ، بعد أن فرق الزمن بينهما نيفاً وأربعين سنة ، وأصبح الضريح الجديد « ضريح مصطفى وفريد »[1].

* * *

(١) قامت ثورة ٢٣ يوليو بنقل رفات مصطفى كامل ومحمد فريق إلى هذا الضريح ثم ضم إليها جثمان عبد الرحمن الرافعي غداة وفاته يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٦ .

استجوابي عن المعتقلين السياسيين

١٩٤١ - ١٩٤٢

في إبان الحرب العالمية الأخيرة اعتقلت الحكومة بعض الشبان استنادا إلى نظام الأحكام العرفية .

فتقدمت في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤١ بسؤال عن الأسباب التي سوغت اعتقالهم ، وهل كان بامر النيابة العمومية ام ماذا ؟ وهل هناك تهم معينة موجهة إلى أولئك المعتقلين ، وهل حصل تحقيق في هذه التهم أم لا ؟ وكان غرضي من السؤال وصيغته اعتبار الاعتقال باطلا ما لم يكن بأمر من النيابة .

اجابت الحكومة عن هذا السؤال بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٤١ (في عهد وزارة حسين سرى باشا) وقد ذكرت في بياني بالجلسة أسماء بعض هؤلاء المعتقلين وهم المرحوم الاستاذحسن البنا المرشد العام لجمعية الاخوان المسلمين ، والاستاذ احمد السكرى وكيلها ، والاستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتيرها ، ومن المحامين الأساتذة احمد حسين ، وابراهيم الزيادى ، وابراهيم طلعت ، ومن الصحفيين الاستاذ محمد صبيح ، ومن المهندسين الاستاذ فتحي ابو الوفا .

كان جواب الحكومة على السؤال انها افرجت عن الاساتذة حسن البنا وأحمد السكرى وعبد الحكيم عابدين « لزوال الأسباب التي بنى عليها أمر اعتقالهم » ، فطلبت من الوزارة إعادة البحث في التهم المنسوبة إلى المعتقلين الآخرين ، فوعدت بذلك .

ثم تقدم استجواب من المرحوم الاستاذ يوسف الجندى عن المعتقلين السياسيين ، وبعد وفاته تمسكت بهذا الاستجواب ، وبدأ المجلس بنظره بجلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٤٢ في أواخر عهد وزارة سرى باشا ، واخذت في شرحه ، ثم استقالت الوزارة وخلفتها الوزارة الوفدية برئاسه مصطفى النحاس باشا في فبراير سنة ١٩٤٢ ، واستمر اعتقال المعتقلين ، وزاد عليهم معتقلون آخرون .

وفي ٧ ابريل سنة ١٩٤٢ جددت الاستجواب بتوجيهه إلى رئيس الوزارة الوفدية ونظر بجلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٢ .

وقد استغرق شرحي للاستجواب خمس صحائف كاملة من مضابط المجلس المطبوعة ، واخذت على حكومة الوفد إبقاءها المعتقلين السياسيين وزادت عليهم من اعتقلتهم هي ، وفي مقدمتهم علي ماهر باشا ، وقلت ان الاعتقال السياسى فى عهد حكومة الوفد قد حصلت له مضاعفات شديدة تدعو للأسف .

وكان المجلس قبل أن اشرح هذا الاستجواب قد نظر بجلسة سابقة استجواب الاستاذ مصطفى الشوربجي بك عن اعتقال علي باشا ماهر ، وقرر المجلس بعد مناقشته « الانتقال إلى جدول الاعمال » ، ولاحظ لى بعض الاعضاء من انصار الحكومة قبل انعقاد الجلسة أن هذا القرار له حجته فى استجوابى . فناشدت أعضاء المجلس أن ينظروا في استجوابى غير متاثرين بقرارهم السابق ، وقلت في هذ الصدد ما ياتي :

« إنى أرجو من حضراتكم الا تعتبروا القرار الذى صدر فيما يتعلق بالحصانة له اثره في استجوابى ، لأن القرار الذى صدر من المجلس في شأن رفعة على ماهر باشا إنما هو قرار بالانتقال إلى جدول الأعمال ، فليس قراراً موضوعيا ، ولا مسبباً ، وإنما هو قرار سلبى بالانتقال من المسالة الفلانية إلى المسالة الفلانية ، وهذا لايمكن أن يؤثر في راى حضراتكم فيما لو عرضت عليكم مسالة تشبه هذه المسالة عن قرب أو عن بعد .

« ومع ذلك ـ يا حضرات الزملاء ـ فإن المبادىء السامية التي قررت حقوق الإنسان ، ومنها الحرية الشخصية ، ووضعت بذلك الحجر الأساسى للحضارة البشرية وللمجتمع الإنساني ، لم تتقرر دفعة واحدة في المجالس التشريعية في مختلف العصور والبلدان ، بل احتاجت إلى اخذ ورد طويلين وشد وجذب ، ومد وجزر ، حتى استقرت آخر الأمر على أساس مكين ، وإن مضابط هذه المجالس التشريعية لتفيض بشتى القرارات والبحوث ، بعضها غامض مبهم ، وبعضها صريح فصيح ، وكانت هذه المبادىء في حاجة إلى هذا التطور حتى وضعت في نصابها ، فلا يضيرنا ابدا ان تعرض هذه المسائل مرة بعد مرة ، لأن هذه المبادىء التى استنفدت قرائح العلماء والفلاسفة والمشرعين ، والسياسيين والمجاهدين ، استنفدت قرائحهم وجهودهم على توالى السنين ، جديرة بأن يعاد فيها النظر المرة بعد المرة ، والكرة بعد الكرة ، حتى تبرز فى حقيقتها الرائعة ، وفى حلتها الساطعة ، مقررة حقوق الإنسان .

« فهذه المبادىء ـ ياحضرات الزملاء ـ جديرة بان تعيدوا النظر فيها حيناً بعد حين ، وآنا بعد آن ، وفي كل ظرف ، وفي كل مناسبة ، ولا يحول دون ذلك

قرار سابق أو لاحق ، هذه المبادىء جديرة بأن تحبوها بتأييدكم وعنايتكم ، حتى يمكن أن تبرز جلية واضحة ، وأن توضع فى نصابها الصحيح ، وحتى يتقرر فيها حقاً أن حرية الفرد مكفولة بحكم الدستور وحكم المبادىء السامية .

« هذه المبادىء جديرة بأن تحبوها بتأييدكم وعنايتكم ، وأنتم جديرون بذلك ، ومن أجدر منكم بذلك ياشيوخ الأمة ؟ ياحماة الحق ، وحماة الدستور ، وحماة الحرية ؟

« فلا يؤثر إذن فى موضوع الاستجواب القرار الذى صدر منكم ، وهو قرار محترم ، ولكنه ليس قراراً صادراً فى الموضوع ، ولا فى الموضوع الذى صدر فيه ، ولا يؤثر فى الموضوع المعروض الليلة عليكم ، ومع ذلك فإن ميزة هذه القاعة الكبرى أنها تنشد الحقيقة فى كل مسألة تعرض عليها وتنشد المثل العليا ، فإذا ما عرضت عليها مسألة وجب أن ينظر فيها كأنها مسألة جديدة ، جديرة بأن ينظر فيها بعين العدل والانصاف والدستور ، فاسمحوا لى إذن - يا حضرات الزملاء - أن أعرض على حضراتكم وجهة نظرى فى أن الأحكام العرفية لاتؤثر مطلقا فى حقوق الأفراد التى قررها الدستور ، وأن السلطة العسكرية لاتملك القبض على الأشخاص إلا فى الحدود الواردة فى قانون تحقيق الجنايات » .

ثم شرحتُ للمجلس وجهة نظرى فى مدى سلطة الحكومة فى الاعتقال ، وخلاصتها أن الدستور إذ أجاز تعطيل حكم من أحكامه فى أثناء قيام الأحكام العرفية قد اشترط أن يكون ذلك على الوجه المبين فى القانون وهو قانون الأحكام العرفية الذى صدر فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٣ أى فى أعقاب الدستور ، وهذا القانون حدد الأحكام العرفية التى يصح فيها تعطيل حكم من أحكام الدستور ، وهى التى تعلن كلما تعرض الأمن أو النظام العام فى مصر أو فى أى جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب إغارة قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية ، أما الأحكام العرفية التى أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ فقد كان إعلانها بناء على طلب الحكومة البريطانية تنفيذاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦ كما هو ثابت من الوثائق الرسمية ، فليس هذه هى الحالة التى عناها الشارع فى قانون الأحكام العرفية ، ومن ثم تظل حصانة الأفراد فى ظلها قائمة ولا يجوز المساس بها إلا فى حدود قانون تحقيق الجنايات .

وهنا قال صبرى ابو علم باشا (وزير العدل وقتئذ) إن المعاهدة قد ابرمت بقانون ، فاجبت بأن لى رأياً آخر وهو أن المعاهدة شىء والقانون شىء آخر ، والمعاهدة ليست قانوناً ، وتابعت شرح وجهة نظرى فى أن الأحكام العرفية

التى أعلنت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ بناء على طلب الحليفة ليست من النوع الذى يجوز فيه إهدار حصانة الأفراد ، لأن هناك نوعين من الأحكام العرفية ، نوع يقصده الدستور فى المادة (١٥٥) وهو الموضح فى قانون سنة ١٩٢٣ ، ونوع آخر تولد عن التزام فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فما كان الدستور وهو يوضع فى سنة ١٩٢٣ يتنبأ بأحكام عرفية ستعلن طبقاً لمعاهدة ابرمت فى سنة ١٩٣٦ اى بعد ثلاث عشرة سنة من صدور الدستور .

وقد رد صبرى أبو علم على وجهة نظرى رداً ارتكن فيه على المعاهدة ، واشترك بعض الأعضاء فى المناقشة ، ثم قدمت اقتراحاً هذا نصه « اقترح أن يقرر المجلس أن يطلب من الوزارة الافراج عن المعتقلين السياسيين الذين لم يثبت التحقيق اتهامهم بأى تهمة قانونية وأن يحيل إلى المحاكمة من أثبت التحقيق إدانتهم قانوناً »

فرد صبرى أبو علم على هذا الاقتراح بأنه غير دستورى .. بحجة انه تكليف من المجلس للسلطة التنفيذية باتخاذ إجراء معين ، وان هذا يحل احد المجلسين محل الحكومة فى مباشرة سلطتها التنفيذية وهذا إخلال بمبدأ فصل السلطات .

فاجبت بأن الملجس سار على قاعدة مطردة منذ سنة ١٩٢٤ إلى الآن وهى أن يقبل الاقتراحات برغبات .

واقترح بعض الشيوخ الوفديين إقفال باب المناقشة والانتقال إلى جدول الأعمال ، وتقدم اقتراح ثالث من الشيخ حسن عبد القادر بإحالة الاستجواب إلى لجنة الشئون الدستورية لابداء رأيها فيه وبحثه من الوجهة الدستورية وتقديم تقريرها للمجلس فى ظرف أسبوعين ، وقد أجل أخذ الرأى فى الاقتراحات الثلاثة إلى جلسة تالية ، وبهذه الجلسة (٩ يونيه سنة ١٩٤٢) وافقت الأغلبية على « الانتقال إلى جدول الأعمال .. » .

....

استجوابى عن الخبير الاقتصادى البريطانى

يونيه ـ يوليه سنة ١٩٤٣

عينت وزارة الوفد فى ما يو سنة ١٩٤٣ المستر چيمس باكستر الاقتصادى البريطاني خبيراً مالياً للحكومة المصرية فى المسائل المالية والاقتصادية بعقد لمدة ثلاث سنوات ، وكان امين عثمان باشا وزيراً للمالية فى ذلك العهد .

فتقدمت فى ٥ يونيه سنة ١٩٤٣ الى رئيس الوزارة باستجواب عن مسوغات هذا التعيين واسبابه وظروفه وملابساته ، ومبلغ الحاجة إليه ،

وعن راتبه ومدى سلطته الرسمية وغير الرسمية وأثره في سياسة مصر الاقتصادية والمالية الحالية والمستقبلة .

نظر هذا الاستجواب بجلسة ١٥ يوليه سنة ١٩٤٣ ، وكانت آخر جلسة للدورة البرلمانية ، فلما شرعت في شرح استجوابي طلب مني بعض الأعضاء الوفديين أن انتظر حتى أسمع رد رئيس الوزارة (النحاس باشا) ، ثم أتكلم بعده ، فقلت لهم إن الوضع السليم أن اتكلم أولا ثم يرد رئيس الوزراة ، وتمسكت بحقي في الكلام أولا مستنداً إلى اللائحة الداخلية ، فاجاب المجلس طلبي على مضض ، وأخذت في شرح الاستجواب ، وموجز أقوالي أن تعيين هذا الموظف المالي الكبير البريطاني قوبل بالدهشة وأن ما يوحي به هذا التعيين أن ليس لدينا خبير أو خبراء ممتازون فنيون في المسائل الاقتصادية والمالية ، مع أننا خطونا في الثلاثين سنة الماضية خطوات واسعة في هذا الميدان وتكونت في البلاد فئة ممتازة من الخبراء الاقتصاديين والماليين ، أفلا يوجد رجل واحد في هذه الفئة يمكن للحكومة أن تسترشد بخبرته الاقتصادية والمالية في المشاكل التي نشأت عن الحرب والتي ستنشأ بعد انتهائها ! واستطردت إلى أن المسائل المالية والاقتصادية ليست مسائل فنية فحسب ، وإنما هي أولا وقبل كل شيء مسائل قومية قبل أن تكون فنية ، وأن الفن فيها يجب أن يكون في خدمة الأغراض القومية ، وهي مرتبطة بما يسمى الاستقلال الاقتصادي للبلاد وكلها ترجع إلى هذا الأساس لأنه لا يصح مطلقاً أن تعتبر مصر سوقاً دولية ، وبعد أن شرحت هذه الفكرة انتقلت إلى فكرة أخرى وهي أن هذا التعين بالذات هو نوع من أنواع الغزو السلمي pénétration pacifique قد تكون له نتائج أخطر من الغزو المسلح ، لأن الغزو السلمي يسير في شيء من الهوادة والاطمئنان وعدم المعارضة وربما يؤدي إلى تدخل دولة أجنبية في شئون الدولة .

وقد أثارت هذه الملاحظة اعتراضات بعض الشيوخ الوفديين ، وصاح أحدهم (محمد المغازي عبدربه باشا ..) قائلا في حدة : (لقد استنار المجلس وكفى !)

فقلت (يجب أن تتركوني أتمم كلمتي وتستمعوا لها) ، وطلب الرئيس (علي زكي العرابي باشا) من الأعضاء أن يدعوني أتمم كلمتي .

فتابعت الكلام وضربت مثلا بالبعثة العسكرية البريطانية والنص في المعاهدة على أن الغرض منها أن تستعين الحكومة المصرية بخبراء حربيين أجانب .

فقال الرئيس : « إن الخبير الاقتصادي لم يأت ذكره في المعاهدة المصرية البريطانية » .

وقال النحاس باشا : « هل نحن نتناقش الآن فى المعاهدة المصرية البريطانية أمْ فى تعيين الخبير الاقتصادى ؟ إننا نعرف رأيك فى المعاهدة ولا داعى لأن تدخل شيئا فى شيء » .

فاجبت بأن البعثة العسكرية نص عليها فى المعاهدة ، أما الخبير الاقتصادى وهو أشد خطورة منها فلم ينص عليه فى المعاهدة ، وبالتالى نحن غير ملزمين بأن يكون هذا الخبير انجليزيا .

وألمعت فى حديثى إلى ما كان من تعيين مستشار مالى بريطانى سنة ١٨٨٣ ثم أخذ نفوذه يستفحل حتى صارت له السيطرة الفعلية فى الحكومة ، وختمت كلمتى بأنه لا توجد مسوغات لتعيين خبير اقتصادى أجنبى للحكومة المصرية ، فضلا عن أن هذا التعيين يتعارض مع الاقتصاد القومى .

ورد النحاس باشا على استجوابى رداً طويلا ، خلاصته أن المشاكل الاقتصادية والمالية التى واجهتها مصر خلال الحرب وستواجهها بعد انتهائها استدعت تعيين هذا الخبير ، ثم قال ما يأتى عن اختياره من الماليين الانجليز : « وكان من الطبيعى أن يختار الخبير من رجال دولة بيننا وبينها صلات مودة وصداقة وتحالف ، وأن يكون معروفا لمصر وعارفا بظروفها المالية ، ولم يكن ممكناً اختيار خبير أوروبى من أية دولة أخرى ولا أمريكى لصعوبات مادية ظاهرة ، ولأن النظام الانجليزى المالى أقرب إلى الأنظمة المصرية » .

وبعد أن انتهى النحاس باشا من رده قرر المجلس الانتقال إلى جدول الأعمال ..

....

الأرصدة الاسترلينية
بمجلس الشيوخ - ابريل سنة ١٩٤٤

أخذت الأرصدة الاسترلينية تتزايد خلال الحرب العالمية بسبب إهمال الحكومة ومجاملتها لبريطانيا ، واشتد التضخم فى عهد وزارة الوفد ، وقد نبهت إلى هذا الخطر فى مجلس الشيوخ بجلسة ١٨ ابريل سنة ١٩٤٤ لمناسبة المناقشة فى السياسة المالية العامة للدولة ، وكان ذلك أيضاً فى عهد وزارة الوفد وكان أمين عثمان باشا وزيراً للمالية ، والقيت كلمة فى منشأ الأرصدة وتكييفها وطالبت بوضع حد لها [1]

(١) نصها فى كتاب ثورة سنة ١٩١٩ ج ١ ص ٦١ .

وأيد بهى الدين بركات باشا وجهة نظرى ، وزادها وضوحاً وتفصيلا فى كلمته التى ألقاها فى هذا الموضوع بجلسة ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٤ وقال ضمن ما قال :

« إن اللجنة المالية أرادت أن تقول أن ليس عندنا تضخم واكتفت بأن تثبت نتائج التضخم ـ وهى كلها موجودة عندنا ـ ولكنها لم ترد أن تقول بأن فى مصر تضخما ، فما هى الحقيقة إذن ؟ وبماذا نكيف هذه الحالة وما سببها ؟ السبب ما قالته اللجنة وهو وجود الجيوش الأجنبية المتحالفة فى مصر . كيف هذا ؟ إن الجيوش تصرف وتدفع لنا مقابل ما تصرفه إذن هى تدفع نقداً فى مقابل البضائع . والمطبعة المصرية تشتغل . إذن كيف يمكن أن يكون فى مصر تضخم ؟ منذ يومين عالج زميلى حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعى بك موضوع النقد فى مصر وعالج هذه الحالة معالجة دقيقة بعد دراسة مسببة وعرض الحالة على حقيقتها فلا حاجة بى إلى أن أرجع إلى تكرار شىء مما قاله عن المبادىء الاقتصادية ولا عن تاريخ العملة فى مصر لأنى أوافقه على كل ماقاله » . ثم افاض بهى الدين باشا فى ضرر الأرصدة الاسترلينية واقترح عدة حلول لاستخلاصها .

وبجلسة ٢٥ ابريل سنة ١٩٤٥ رد امين عثمان باشا وزير المالية على اقوالى وأقوال بهى الدين بركات باشا ، فلم يزد عن عبارات عامة دعا فيها إلى الثقة فى تعهدات « حليفتنا الكبرى » قال :

« وأود بهذه المناسبة أن أشير إلى ما أبداه بعض حضراتكم من التشكك فى إمكان استردادنا بعد الحرب لما نداين به بريطانيا . ولعلى لست بحاجة إلى أن أذكر أنه لا محل مطلقاً لهذا التشكك بل لمجرد التفكير فيه ، بعد أن علقنا مصيرنا بمصير الديمقراطيات ووقفنا إلى جانبها فى دفاعها عن الحرية والعدالة والمدنية . وبالنظر إلى ما هو معروف عن حليفتنا الكبرى من سلامة ماليتها وشدة محافظتها على تعهداتها ودقة وفائها بديونها مما يجعل ضمان هذه الديون فى مرقى عن كل شك » .. كذا .

ولعمرى ليس بمثل هذه الأقوال ولا بمثل هذه الروح حقوق تصان البلاد السياسية والمالية ، وقد برهنت الحوادث على أن ديون مصر على بريطانيا من الأرصدة الاسترلينية بقيت طوال الحرب وبعد انتهائها قائمة لم توف منها إلا النزر اليسير

* * *

استجوابى عن الأهداف القومية

يونيه - أغسطس سنة ١٩٤٥

انتهت الحرب العالمية في أوروبا في مايو سنة ١٩٤٥ حين استسلمت ألمانيا للحلفاء ، وكانت وزارة المرحوم محمود فهمى النقراشي باشا الأولى تتولى الحكم ، وكنت ارى واجباً عليها أن تبادر إلى المطالبة رسمياً بأهداف مصر القومية ، ولكنها تباطأت فى هذه المسألة الهامة ، فقدمت استجوابا فى هذا الصدد إلى رئيس الوزراة .

كان هذا الاستجواب من أهم الاستجوابات التى نظرت فى البرلمان ، وقد اهتمت به الصحف واهتم به الرأى العام اهتماما كبيراً يتناسب مع خطورة موضوعه ، ولأنه أول استجواب قدم فى البرلمان عن هذه الأهداف بعد انتهاء الحرب العالمية مباشرة .

قدمت طلب الاستجواب إلى رئيس مجلس الشيوخ يوم ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ وهذا نصه :

« حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ » :

« تحية وسلاما . وبعد فانى أرغب فى استجواب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن الأسباب التى دعت الوزارة إلى عدم المبادرة بالمطالبة بأهداف مصر الأساسية وفي مقدمتها الجلاء وتحقيق وحدة وادى النيل ، ومتى يحين الوقت لتطالب بهذه الأهداف ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

« ٩ يونيه سنة ١٩٤٥ــ عبد الرحمن الرافعى »

كتبت هذا الخطاب بعد تفكير طويل ، لأنى اردت أن أحدد فيه الأهداف القومية فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة تحديداً يكون موضع اتفاق الجميع شعباً وحكومة ويكون شعاراً للجهاد فى هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر القومي ، هل نطالب بالجلاء فقط ويكون مفهوما منه أنه الجلاء عن مصر والسودان معا ؟ ولكن أين الوحدة بينهما فى هذا الطلب ؟ هل نطالب بالجلاء والسودان ؟ لقد ترددت فى أن نطالب بالسودان ، لأن النداء بهذا الطلب قد يجرح شعور إخواننا المجاهدين من أبناء الجنوب ، لأنهم يأبون فيما أعتقد أن نعبر عن السودان كقطعة من مصر ، ويريدون تعبيراً آخر يتفق مع تقدم

الوعي القومي في جنوب الوادى ويوائم روح الاعتزاز بالكرامة في نفوس المجاهدين السودانيين ، وإذا قلنا الجلاء عن مصر والسودان ، ففي هذا التعبير ماقد يوحي بأن مصر قطر والسودان قطر آخر ، وهذا ما لا نرضاه كدعاة للوحدة ، ثم ان الجلاء عن مصر وعن السودان قد لايتعارض مع الدعوة الانفصالية التي خلقها الاستعمار فى السودان ، فالجلاء عن كليهما لايمنع الانفصال التام بينهما ، ولا بد من تعبير آخر يكون وجيزاً ويشمل الجلاء عن مصر والسودان مع ربط شطرى الوادى برباط من الوحدة لا انفصام لها ، تلك الوحدة التي هى ضرورة طبيعية وتاريخية وجغرافية لكلا الجزءين ، فرأيت أن أوجز تعبيرا للأهداف القومية هو (الجلاء ووحدة وادى النيل) ، وقد لا يعرف إلا القليلون أن هذا التعبير قد ورد لأول مرة على لساني بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٢ (ص ١٣٢) وفى هذا الاستجواب ، وصار شعار الجهاد فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة .

أخذ هذا الاستجواب يؤجل من جلسة إلى أخرى إلى أن نظر بجلستى ٦ و ٧ أغسطس سنة ١٩٤٥ وفى كل مرة يزداد اهتمام الرأى العام به .

قالت الأهرام بعدد ٢٢ يونيه سنة ١٩٤٥ : « وأما مصر فسيفتح ملف قضيتها وشيكا فقد طلب الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك استجواب الحكومة عن « عدم المبادرة بالمطالبة بأهداف مصر الأساسية وفى مقدمتها الجلاء ووحدة وادى النيل » وقد نمى إلينا أن دولة رئيس الوزراء ينتظر عودة مندوبى مصر من مؤتمر سان فرنسيسكو ليقف على ما لديهم من بيانات ومعلومات عن قرارات المؤتمرين النهائية وعن الاتجاهات الدولية فيجمع اللجنة السياسية التي جمعها قبل السفر إلى المؤتمر ولعله بعد ذلك يدلى بتصريح فى البرلمان خلال مناقشة الاستجواب الذى تقدمت الإشارة إليه أو قبل ذلك » .

وقالت أيضاً بالعدد الصادر فى ٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ : « عقد مجلس الوزراء ظهر أمس برياسة حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا وظل منعقداً إلى منتصف الساعة الثالثة وقد عرض على المجلس فى هذا الاجتماع البيان الذى سيلقيه دولة النقراشي باشا فى مجلس الشيوخ يوم الاثنين المقبل لمناسبة الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك فى موضوع مطالب مصر القومية وموقف الحكومة منها » .

وقالت بالعدد الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٩٤٥ : « يجتمع مجلس الوزراء ظهر اليوم برئاسة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا للنظر فى البيان الذى يلقيه دولته مساء اليوم فى مجلس الشيوخ رداً على

الاستجواب المقدم من الشيخ المحترم عبد الرحمن الرافعي بك في موضوع مطالب مصر القومية » .

شرحت استجوابي بجلسة ٦ أغسطس شرحاً وافياً استغرق خمس صفحات من المضابط ، وخلاصة حديثي في تلك الجلسة انه كان يجب على الحكومة أن تبادر إلى المطالبة بأهداف مصر القومية منذ الساعة الأولى ، منذ ان وضعت الحرب الأوربية أوزارها ، بل منذ عقد مؤتمر القرم في فبراير سنة ١٩٤٥ ، وكانت كل دولة تطالب علناً بأهدافها وحقوقها ، وحذرت من قبول الاحتلال الأجنبي تحت أي وضع سواء كان انفرادياً أو ثنائياً او دولياً ، وختمت حديثي بقولي : « لا يجوز لنا أن نقبل أن تكون مصر سوقاً دولية أو محطة استعمارية ، لأن مصر ليست سوقاً ، بل هي وطن ، وهي وطن لأمة من أعرق الأمم في الحضارة والمدنية » .

وقد رد المرحوم النقراشي باشا على استجوابي رداً وافق فيه على الجلاء ووحدة وادى النيل ، قال رحمه الله في هذا الصدد · « إذا كان ما قصد إليه حضرة المستجوب هو السؤال عما إذا كانت الحكومة تعتزم السعى إلى تحقيق تلك الأهداف فليس الجواب إلا أن هذا واجب وطنى لا يسع الحكومة أن تتخلى عنه او أن تتردد في أدائه او أن تفوت فرصة القيام به » .

إلى أن قال : « ثم إن مصر أقامت الدليل تلو الدليل على حفظها العهد وقد ناصرت حليفتها وابلت في ذلك خير بلاء ، وأبدت صادق العزيمة في مقاومة المعتدين وبذلت من المعونة لقضية الديمقراطية ما اعترفت الأمم المتحدة بجليل قدره وببالغ اثره في انتصار الحلفاء ، وليس فوق ذلك كله سبب اكثر تبريراً واقوى سنداً لانهاء القيود التى احاطت استقلال البلاد ولتحقيق مطلبها من جلاء الجنود الأجنبية عنها ، اما وحدة وادى النيل بمصره وسودانه فإن المبادىء التى أطلعها على العالم هذا العهد الجديد جديرة بتحقيقها لاسيما وأن هذه الوحدة تتفق مع صميم رغبات أبناء الوادى جميعاً ، ولا تتوقع الحكومة اى صعوبة في مفاوضة بريطانيا العظمى لانها تلمس ما تكنه بريطانيا نحو مصر من حسن النوايا وخالص الصداقة ولاشك في انها تشاطر مصر الشعور بملاءمة الظروف وتدرك حق الادراك أن هذه الحكومة تترجم عن مطالب الأمة جمعاء لا مطالب فريق دون آخر »

واكتفى المجلس بالمناقشات التى دارت في الاستجواب ولم يصدر في شأنه قراراً معيناً .

قرار الحكومة فى هذا الصدد

سبتمبر سنة ١٩٤٥

فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ اجتمعت الهيئة السياسية الاستشارية التى الفتها الحكومة وأصدرت القرار الآتى : « ترى الهيئة السياسية باجماع الآراء أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان ، كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الأسس ، وترى الهيئة السياسية أن قيام التحالف على هذه الأسس يزيد ما بين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقاً ومتانة » .

ووافق مجلس الوزراء فى اليوم التالى على هذا القرار .

تعليقى على هذا القرار

إن قرار مجلس الوزراء جاء إعلاناً صريحاً بأن حقوق البلاد الوطنية كما اجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق وحدة وادى النيل ، وكان هذا القرار مكسباً للقضية الوطنية .

ولكن فيه ناحية نقص فى الوسيلة ، ذلك أنه جعل الوسيلة الى تحقيق الأهداف القومية مفاوضة بريطانيا للاتفاق على هذه الأسس وجعلها أساساً للتحالف بينهما .

وقد قدم المرحوم صبرى أبو علم باشا فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ استجواباً آخر عن الأهداف القومية نظر بجلسة ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، ولاحظت فى هذه الجلسة على قرار الهيئة السياسية هذا النقص فى الوسيلة وقلت فى هذا الصدد ضمن ما قلت : « أعود فاقول هل طالبت الحكومة المصرية الحكومة الإنجليزية بالجلاء عن وادى النيل ؟ كلا لم يحصل ، وكل ما تقدمت به الحكومة هو مذكرة رفعت إلى مؤتمر الدول الخمس فيما يتعلق بتصفية المستعمرات الإيطالية ، لذلك استسمح حضراتكم أن أبين لكم ملاحظاتى على هذه المذكرة ، وأول ما الاحظه أن الحكومة المصرية قد اهتمت بالفرع دون الأصل ، والأصل هو الجلاء عن وادى النيل ، وانا أستسمح حضرات أعضاء الهيئة السياسية أن الاحظ على قرارها أنهاتوصى باتخاذ الوسائل لمفاوضة « الحليفة » للاتفاق على هذا الأساس ، وأنا لا أريد أن أعرض بالهيئة السياسية ، وإنما أوثر طريقة المطالبة على طريقة المفاوضة »

وبعد انتهاء المناقشة في هذا الاستجواب عرض على المجلس اقتراحات ثلاثة .

احدها مشروع قرار مقدم من محمد علي علوبة باشا هذا نصه : « يؤيد المجلس المطالب الوطنية التي اعلنتها الحكومة ، ويطلب إليها المبادرة بالعمل على تحقيقها »

والثاني مقدم مني ونصه : « أقترح ان تبادر الحكومة إلى مطالبة انجلترا رسمياً بالجلاء الكامل العاجل عن وادي النيل » .

والثالث مقدم من محمد صبري أبو علم باشا وبعض زملائه الوفديين ونصه : « يعلن المجلس أنه بعد انتهاء الحرب وتغير الظروف وبعد إبرام مصر لميثاق سان فرانسيسكو - أصبح من المتعين إعادة النظر فوراً في معاهدة التحالف والصداقة مع بريطانيا وما توجبه من التزامات على مصر ، حتى تصبح المعاهدة متفقة مع الأحوال الدولية الجديدة ومع ما يوجبه ميثاق سان فرانسيسكو »

وقد أخذت الآراء في هذه الجلسة فوافقت أغلبية المجلس على اقتراح علوبة باشا .

....

تكييف القضية الوطنية أمام الهيئة الدولية

مطالبة لا احتكام

كنت ولا ازال أرى في المفاوضات قبل الجلاء صرفا للبلاد عن هدفها الأكبر وهو الجلاء .

فلما أعلنت وزارة المرحوم النقراشي باشا في أواخر يناير سنة ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن اعتبرت ذلك مكسبا للقضية ، على أني مع ذلك لم أكن أثق بأن مجلس الأمن سينصفنا ، فنظرت إلى عرض القضية عليه كوسيلة من وسائل الكفاح ، وحذرت من ضرر الاحتكام إلى الهيئات الدولية .

عرض هذا الموضوع على مجلس الشيوخ بجلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٧ ، فأدليت بوجهة نظري وقلت في مستهل كلمتي : « لاشك أن اعلان الحكومة قطع المفاوضات وعزمها على رفع القضية المصرية الى مجلس الأمن هو قرار يقابل في ذاته بالغبطة لأن إعلان الحكومة أن المفاوضات قد أصبحت غير مجدية - وقد كانت غير مجدية من قديم - يعد كسباً للقضية المصرية ، لأنها مع الأسف الشديد قد خسرت كثيراً بالالتجاء إلى طريق المفاوضات » .

ثم تكلمت عن طريق تكييف القضية أمام مجلس الأمن وقلت :
« إن القضية الوطنية تنحصر في أمر واحد ، هو جلاء الانجليز عن مصر والسودان ، هذا هو التكييف الصحيح الذى يجب أن تعرض به قضيتنا على أية هيئة دولية وهذا التكييف يستتبع اعتبار الاحتلال منذ ١٨٨٢ عملا غير مشروع ، وان كل ما أبرم أو عقد في ظل الاحتلال نتيجة لوجوده هو عمل باطل ابتداء من سنة ١٨٨٢ واستمر إلى اليوم ، وهذا يستتبع ان اتفاقية سنة ١٨٩٩ الخاصة بالسودان هى اتفاقية باطلة ، وأن معاهدة سنة ١٩٣٦ هى كذلك باطلة » .

....

لا احتكام فى الجلاء

ثم عرجت بمسألة الاحتكام وحذرت منه وقلت فى هذا الصدد : « لايصح لنا ـ صيانة لقضيتنا ـ أن نعرضها كمحتكمين ، ولا يصح لنا ان نلجأ إلى طريقة الاحتكام ، لأن جوهر ما نطالب به هو الاستقلال فى ذاته ، لأن الجلاء هو الاستقلال ، ولا يصح أن يكون الاستقلال موضع تحكيم ، ولا توجد امة تقبل أن يكون استقلالها موضع تحكيم ، إنما يكون التحكيم فى مسائل فرعية او خلافات محلية بينها وبين بلد آخر ، فتعرض الأمر على الهيئات الدولية محتكمة إليها ، لتفصل بينها وبين الدولة الأخرى التى يكون بينها وبينها خلاف . لقد قال الكثيرون بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية ، ومعنى الاحتكام إليها أن نقبل قرارها ، وفى هذا من الضرر ما فيه ، ولذلك قلت إنه لا يصح الاحتكام ، بل يجب ان يكون موقفنا امام الهيئات الدولية موقف مطالبة ، لا موقف احتكام . يجب أن نطالب بالجلاء لأن هذا الجلاء هو حق طبيعى لنا ، ولأن هناك سبباً من شانه ان يضم إلينا مجموعة الأمم ، وهو ان الجلاء أمر لازم للسلام العام »

وقلت فى جلسة ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ : « ان الوقت المناسب لعرض قضية مصر على مجلس الأمن كان فبراير ومارس سنة ١٩٤٦ حيث عرضت على هذا المجلس قضايا سوريا ولبنان وإيران ، ولعلكم تذكرون حضراتكم انه فى هذا الوقت قد عرضت هذه القضايا على مجلس الأمن وكسبت هذه الدول قضاياها إذ تقرر فيها وجوب جلاء القوات الأجنبية عنها ، فاسمحوا لى ان أقول أننا تاخرنا فى عرض قضيتنا على مجلس الأمن عاما ونصف عام . لقد تعطل عرض القضية لأن الحكومة لجات إلى طريق المفاوضة » .

* * *

منع تمليك الأجانب

الأراضي الزراعية والعقارات

في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ قدمت إلى مجلس الشيوخ مشروع قانون بمنع تملك الأجانب للأراضي الزراعية والعقارات المبنية أو المعدة للبناء في المملكة المصرية ، وكان غرضي من هذا المشروع صيانة الأملاك المصرية من أن تنتقل إلى الأجانب ، وحفظها للمصريين ، وأرفقت بالمشروع مذكرة إيضاحية توضح الغرض منه وترسم خطوطه الرئيسية قلت فيها :

« تحرص الأمم على حفظ كيان أملاكها الثابتة وجعل ملكيتها مقصورة على المواطنين ، لأنها بوصف كونها ثابتة لا منقولة تعتبر ملتصقة بارض الوطن ، بل هي جزء منه ، ومن ثم تمنع الحكومات تملك الأجانب لها حفظاً لكيان الوطن ذاته ، ولقد سارت مصر على هذه القاعدة الى منتصف القرن التاسع عشر ، إذ كانت قوانينها المقتبسة من قوانين تركيا وقتئذ لاتجيز التصرف للأجانب في الأراضي والعقارات ، وكانت هذه حجة الخديوى اسماعيل في معارضة شروط الامتياز التى نالتها شركة قناة السويس في عهد سعيد باشا وحصلت بمقتضاها على ملكية رقعة واسعة من الأراضي المصرية ، ولكن مصر تحللت من هذه القيود وجعلت حق الملكية العقارية عاما للمواطنين والأجانب على السواء ، فانتقلت على تعاقب السنين ملكية جزء كبير من الأراضي إلى الأجانب افراداً وشركات ، فبحسب احصاء سنة ١٩٤٦ يتبين أن مجموع الأراضي الزراعية في المملكة المصرية تبلغ ٥,٩٠٣,١٤٣ فداناً منها ٣٥٧,١٩٢ فداناً يملكها الأجانب عدا مالهم من حقوق عقارية على جزء كبير من الأراضي المملوكة للمواطنين ، ومما يستوقف النظر في هذا الاحصاء أن الملكية الزراعية التى يزيد نصابها على الفي فدان يبلغ عدد ملاكها ٣٥ مالكا (عدا الوقف) منهم ثمانية عشر من المصريين ومجموع ما يملكونه ٥٤,٨٨٢ فداناً ، وسبعة عشر من الأجانب ومجموع ما يملكونه ١١٤,٦٠٧ أفدنة ، اى ان كبار ملاك الأجانب يملكون اكثر من ضعف ما يملكه كبار الملاك المصريين ، ولهذا الوضع من الدلالة مالا يخفى .

« وفضلا عن أن في انتقال ذلك الجزء الكبير من الأملاك الثابتة إلى أيدى الأجانب خطراً على الكيان القومي ، فليس معروفاً إلى اى مدى يستفحل هذا

الخطر فى المستقبل إذا ترك انتقال الملكية العقارية إلى الأجانب مطلقاً من كل قيد .

« فالتطورات الاقتصادية والمالية ، والوسائل الاستغلالية ، قد تتنوع وتغرى الملاك المصريين بمختلف الأساليب بالتصرف فى أملاكهم للأجانب إذا لمحوا بريقاً من الكسب الوقتى ، ولو كان بريقاً خداعاً ، لا يلبث أن يكون سرابا ، فعلى الدولة أن تحتاط لكيان الملكية العقارية وتضع من القوانين ما يمنع تسربها إلى أيدى الأجانب أفراداً أو شركات ، وليست هذه القوانين بدعا فى التشريع ، فإن معظم الدول حتى العظمى التى لايخشى على كيانها الاقتصادى تسير على هذا الوضع ، إما بمقتضى قوانينها أو بموجب الأمر الواقع بحيث لا ترخص للأجانب بامتلاك املاك ثابتة فى بلادها ، ويكفى لمن يريد أن يتثبت من هذه الحقيقة أن يجرب طلب شراء أرض زراعية أو عقارات مبنية فى أى بلد من هذه البلدان فإنه يصطدم حتما بقوانين تحظر تملك الأجنبى لشىء منها او يرفض طلبه بحكم الأمر الواقع المعمول به فى هذه البلاد .

« فهذه الحماية للملكية العقارية فى الدول المتحضرة هى التى يستوحى منها المشروع المعروض على هيئة المجلس احكامه ونصوصه .

« وليس فى هذا المشروع مساس بالحقوق المكتسبة للأجانب ، فإنه لايسرى على ما يملكونه قبل أن يصير قانونا ، بل يبقى ملكا لهم ، ولايسرى كذلك على ما يئول إليهم بعد صدوره بطريق الإرث ، وبذلك تصان الحقوق المكتسبة للأجانب من كل وجه .

« هذا إلى انه قد قصر الحظر بالنسبة لأراضى البناء والعقارات المبنية على المخصصة منها للسكن ، فأباح بذلك تملك الأجانب لهذا النوع من الأملاك الثابتة إذا كان الغرض منها إقامة المصانع أو المتاجر ، وقد روعى فى هذا التمييز أن لايضيق التشريع مجال النشاط الاقتصادى الصناعى والتجارى والمالى فى البلاد إذا ساهمت فيه رءوس أموال أجنبية ، ففى هذه الحالة لايسرى الحظر الوارد فى المشروع ، لأن الأصل فيه أن يقتصر على الأملاك الثابتة دون المنقولة ، ولما كانت المنشآت الصناعية والتجارية لاتعد من الأملاك الثابتة فلا تدخل ملحقاتها العقارية فى مدلول الأملاك المقصودة بالحماية التشريعية ، لأن هدف المشروع انما هو حماية الملكية الملتصقة أصلا وحكماً بارض الوطن والتى تعد جزءا لايجوز أن ينفصل عنه .

« ولقد سبق للمشرع المصرى أن أخذ بهذه الحماية ولكن فى دائرة ضيقة ، إذ حظر فى المرسوم بقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٤٥ على كل شخص

طبيعي أو معنوى اجنبي الجنسية ان يمتلك بأى طريق كان غير الإرث عقاراً كائنا بأحد المناطق التي تقوم على إدارتها مصلحة الحدود ويسرى الحظر فى هذا المرسوم على كل وقف على اجنبي وتقرير حقوق عينية له .

« فإذا كانت هذه الحماية قدرآها المشرع واجبة فى حدود الوطن وأطرافه ، فأولى بها أن تعم أرجاء البلاد جميعها » .

٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨

....

خطوات المشروع

مشى المشروع وئيداً فى مجلس الشيوخ ، ومع انه لقى من الراى العام تأييداً كبيراً ولم يلق من محيط الأعضاء معارضة ما ، لكن يبدو أن تيارات خفية كانت تعمل على عرقلته .

عرض لأول مرة على المجلس بجلسة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، فقرر قبل نظره موضوعا إحالته إلى لجنة الشئون الدستورية لبحثه من الوجهة الدستورية ومن جهة انطباقه أو عدم انطباقه على معاهدة مونترو .

وقد بحثته اللجنة من هذه الناحية وانتهت إلى أن المشروع مقبول دستوريا ولا يخالف أحكام معاهدة مونترو ، ووافقت الحكومة على ذلك بلسان مندوبها الذى حضر جلسات اللجنة وقدمت تقريراً مستفيضاً في هذا الصدد .

عرض هذا التقرير على المجلس بجلسة ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ ، فوافق عليه بالإجماع ، وقرر إحالة المشروع إلى لجنة الموضوع وهى لجنة العدل ، وقد بحثته هذه اللجنة بحثاً مستفيضاً ، ووافقت عليه بعد إدخال تعديلات عليه اهمها قصر حظر عدم تملك الأجانب على الأراضى الزراعية ، دون العقارات المبنية او المعدة للبناء ، وحضر جلسات اللجنة مصطفى مرعى بك وزير الدولة في عهد وزارة ابراهيم عبد الهادى باشا واعلن باسم الحكومة موافقته على المشروع بعد التعديلات سالفة الذكر ، ودافع عنه دفاعاً حاراً شكرته عليه ، وقال إن مجلس الوزراء بحث المشروع وانتهى إلى قبوله والموافقة عليه ، وقد بذل مصطفى مرعي بك جهوداً موفقة لدى سفارات بريطانيا وفرنسا واليونان لاقناعها بان المشروع لاينطوى على روح عدائية للأجانب بل يهدف إلى صيانة الثروة الزراعية وانه مشروع اجتماعى له نظائره فى التشريعات الأوروبية والأمريكية وقد اقتنعت السفارات بدفاعه .

قدمت لجنة العدل تقريرها عن المشروع بعد التعديلات التى اتفقت عليها مع الحكومة وعرض التقرير على المجلس بجلسة ١٠ مايو سنة ١٩٤٩ ،

فوافق على المشروع من حيث المبدأ ، ولكن عند تلاوة المواد ثارت اعتراضات على بعض أحكامه ترتب عليها أن قرر المجلس إحالته إلى لجنتى المالية والعدل مجتمعتين لبحثه من الوجهة الاقتصادية والمالية .

وقد تعطل المشروع أمام اللجنتين طويلا إلى أن نظرتاه مجتمعتين فى ٢٤ مايو سنة ١٩٥٠ وأقرتاه من جديد بعد تعديلات يسيرة ، وعرض تقرير اللجنتين على المجلس ونظره بجلسة ١٢ يونيه سنة ١٩٥٠ ، وفيها أثيرت مناقشات جديدة أخرى وأبديت اقتراحات عديدة ، فرأى المجلس إعادة المشروع إلى لجنة العدل لبحث الاقتراحات التى قدمت فى تلك الجلسة ، وانفضت الدورة البرلمانية بعد ذلك فلم يتسع الوقت لانعقاد اللجنة ، ولما حلت الدورةالجديدة اجتمعت اللجنة يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ودرست الاقتراحات والمناقشات التى أثيرت حول نصوصه فقبلت بعضها ورفضت البعض الآخر وقدمت تقريراً جديداً بالنصوص التى انتهت إليها ، وهى لاتختلف عن جوهر المشروع إلا فى قصر الحظر على الأراضى الزراعية دون العقارات والمبانى ، وعممت الحظر بالنسبة للأراضى الزراعية فاضافت إليها الأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية باعتبار أن مآل هذه الأراضى أن تكون أراضى زراعية من طريق استصلاحها ، وأدخلت تعديلات يسيرة فى المواد الأخرى ، وعرض تقرير اللجنة على المجلس مرفقاً به نصوص المواد كما عدلتها اللجنة فاقرها بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٠ .

وبعد إقرار المشروع فى مجلس الشيوخ أحيل إلى مجلس النواب فاقره أيضاً وصدر به القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ فى ١٠ مارس من تلك السنة ونشر فى « الوقائع المصرية » عدد ١٧ مارس سنة ١٩٥١ ، وقد حمدت الله على صيرورته قانوناً نافذاً من قوانين الدولة مع رجائى تعديله فى المستقبل بجعل الحظر شاملا المبانى المعدة للسكن وأراضى البناء .

....

عندما تتشابه الأسماء

يشترك معى فى اسم (عبد الرحمن الرافعى) بعض الأفراد الممتازين من أقاربى ، فمنهم عبد الرحمن أمين الرافعى بك وكيل محكمة استئناف مصر الآن (١٩٥١) ، والدكتور عبد الرحمن الرافعى مراقب الصحة المدرسية بوزارة المعارف .

وقد سبب هذا التشابه فى اسمائنا سلسلة من الحوادث الطريفة ، فكثيراً ما يحدث اللبس بيننا فى المكالمات التليفونية ، وفى الخطابات الخاصة

والعامة ، ففى التليفون يسألنى الكثيرون على اعتبار أنى عبد الرحمن بك الرافعى وكيل محكمة الاستئناف (والأفوكاتو العمومى ورئيس النيابة من قبل) أو على اعتبار انى الدكتور عبد الرحمن الرافعى ، فأجيبهم بلطف أن « النمرة غلط » وأنى لست المقصود بالكلام ، وأرشدهم عن مقصدهم ، والخطابات قد ترد لنا خطأ ، فيعيدها كل منا إلى المقصود بالخطاب ، وقد حدث فى سنة لا اذكرها أن قرأ صاحب قضية هامة فى الصحف نبأ تعيين « عبد الرحمن الرافعى بك » رئيساً لنيابة مصر ، فانزعج لهذا الخبر ، وكنت وكيله فى هذه القضية ، وكانت فى آخر مراحلها ، وظن أنه سيتعذر علىَّ أن اترافع فيها فى اليوم الموعود بعد تعيينى رئيساً للنيابة . وراح يبدى دهشته ويقول : كيف يقبل الرافعى أن يكون رئيساً للنيابة وهو الذى اعتذر عن منصب الوزارة ؟ وهرول إلى مكتبى يسال عن الخبر ليطمئن على قضيته ، فرآنى على مكتبى ، واطمان بعد ان فهم أن رئيس النيابة هو ابن عمى .

وكثيراً ما البى نداء التليفون ، فإذا بالمتكلم يستنجد بى لاسعاف مريض أو لانقاذ سيدة مشرفة على الوضع .. فافهمه أنى لست الدكتور بل المحامى ، وأرشده إلى رقم تليفون الدكتور عبد الرحمن الرافعى .

وأذكر ذات مرة أن الدكتور احتفل بزواج كريمته ، ونشر نبأ الزواج فى الصحف ، وإذا بى أتلقى رسائل وبرقيات التهانى .. وعلى الرغم من أن اسمه ذكر مسبوقاً بكلمة « دكتور » إلا أن الذين هنأونى لم يترددوا فى الأمر ، إذ ظنوا أنى أنا المقصود وأنى لا بد ان أكون دكتوراً فى القانون ! وكان فى مقدمة الرسائل خطاب من المغفور له الأمير عمر طوسون ، وقد رايت انه ليس من اللائق أن اكتفى بإحالة خطابه إلى الدكتور الرافعى ، فكتبت لسموه خطاباً رقيقاً شكرته فيه بالنيابة عن قريبى الدكتور .. وأرسل إليه الدكتور من ناحيته خطاب شكر آخر على تهنئته .

* * *

عندما دخلت الوزارة

سنة ١٩٤٩

كنت أصطاف في الاسكندرية سنة ١٩٤٩ حينما استقالت وزارة إبراهيم عبد الهادى باشا يوم ٢٥ يوليه ، وقد عهد جلالة الملك إلى حسين سرى باشا تأليف الوزارة الجديدة ، وهى وزارة ائتلافية تمثل الوفد والسعديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والمستقلين . ودعانى سرى باشا إلى الاشتراك فى هذه الوزارة ، وإذكان لا يعرف المنزل الذى أصطاف فيه (رقم ١٤٣ بشارع الأميرة فوزية بسيدى بشر) فقد عهد إلى أحد ضباط حرس الوزارة أن يستقل سيارة حكومية ليبلغنى رغبته فى مقابلته بدار الوزارة ببولكى ، فجاء الضابط إلى المنزل حوالى الظهر يوم ٢٦ يوليه وسأل عنى ، فقيل له إنى اتريض على الكورنيش وإنى أعود بعد ساعة ، فقال إن الأمر مستعجل فأرجو أن تعرفونى فى أى جهة من الكورنيش يتريض « وليحضر معى خادم ليعرفنى به » ، فاصطحبه أحد الخدم فى السيارة وذهب معه إلى الكورنيش ، وما هى إلا بضع دقائق حتى رأيانى عائدا إلى المنزل ، فوقفت السيارة ونزل الضابط والخادم . وحيانى الضابط وأبلغنى رغبة سرى باشا فى أن أقابله الآن . وبعد أن عدت إلى المنزل ذهبت معه إلى دار الوزارة ، ووجدت هناك جمعا من الصحفيين فقابلونى متهللين وقالوا لى : مبروك ! فقلت : على إيه ؟ فقالوا : مبروك الوزارة ، وكنا فى آخر أيام رمضان (وقفة العيد) ، فقلت لهم : غدا العيد فمبروك العيد ، ثم دلفت إلى مكتب رئيس الوزارة وقابلت سرى باشا ، وبعد تبادل التحية قال لى : هل تكون ثقيلا هذه المرة أيضا ؟ فقلت : أنا لست ثقيلا ولم أكن ثقيلا فى المرة الماضية .. إشارة إلى اعتذارى عن دخولى وزارته الأولى سنة ١٩٤٠ . واستوضحته برنامج الوزارة فأفهمنى انها وزارة قومية تعمل على توحيد الصفوف وائتلاف الأحزاب وإجراء انتخابات حرة . ألا توافق على ذلك ؟ قلت : بل أغتبط به وأؤيده ، ولكن ما هو موقف الوزارة تجاه معاهدة سنة ١٩٣٦ ؟ فقال : إنى أعتبرها غير قائمة لأن البلاد أعلنت ذلك ، وان وزارتى مع انها وزارة انتقال فانها متمسكة بالجلاء ووحدة وادى النيل فقلت : على بركة الله أقبل . وسألته فى تلطف : وكم يكون للحزب الوطنى من مقاعد فى الوزارة ؟ قال

مقعدان ، وهذا تمييز منى للحزب الوطنى فقد كان له فى الوزارة السابقة وزيران فى حين كان للأحرار الدستوريين ستة وزراء وكذلك للسعديين والآن سيكون له وزيران فى حين أن لكل من الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين أربعة وزراء أى أن نسبة الحزب قد ارتفعت فى وزارتى ، فشكرته على حديثه وعلى ثقته بشخصى ورجوت له التوفيق فى مهمته ، واستغرقت المقابلة نحو عشرين دقيقة . وانصرفت . فتلقانى الصحفيون بالأسئلة والاستيضاحات وعبارات « مبروك » ، فتخلصت من زحمة الأسئلة بقولى : ان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد مشاورة . فقالوا : نريد أن نقول مبروك يا معالى الوزير ، فأعدت عليهم قولى مبروك على العيد لأن غدا يوم العيد ، فقالوا : بل نقصد الوزارة .

عدت إلى منزلى واخبرت زوجتى بما حدث ، فقالت : وهل قبلت الوزارة ؟ قلت : نعم .قالت : ولكنك رفضتها فيمامضى . قلت : إن الظروف تغيرت لأن برنامج الوزارة الجديدة لا يتعارض مع مبادئنا ، ومع ذلك فان الأمر لا يزال فى دور المشاورة فماذا ترين ؟ قالت : إنى أرى ما تراه فلتقبل على بركة الله ، فارتاحت نفسى لهذا الجواب ، ولم أخبر أحدا بالأمر . ومن حسن الحظ لم يكن بالمنزل الذى أصطاف فيه تلفون فتخلصت بذلك من الأسئلة والأجوبة .. إلى أن كانت الساعة العاشرة مساء وإذا بطرق شديد على الباب ، ففتحنا ووجدنا ضابطا آخر غير الذى جاء ظهرا ، يصحبه أحد اقربائى ، وكان الضابط قد ظل يبحث عن منزلى ليلا أكثر من ساعة وهو لا يهتدى إليه ، إلى أن دله الناس على رافعى آخر هو الأستاذ جلال الرافعى ، فطلب إليه فى لهفة أن يصحبه إلى منزلى ، فجاء معه وهنانى الاثنان بالوزارة ، ورجانى الضابط أن أسرع فى ارتداء ملابسى لحلف اليمين أمام جلالة الملك ، فقلت له : ولكن ليس عندى هنا ردنجوت ، فأجابنى : لا لزوم لها والتعليمات أن يحضر أصحاب المعالى الوزراء بأى ملابس رسمية أو غير رسمية لأداء اليمين الليلة ، فذهبت مع الضابط فى سيارة الحكومة إلى دار الوزارة متأخرين ووجدنا أن الوزراء قد سبقونا إلى سراى رأس التين فلحقنا بهم وهناك أقسمنا اليمين بين يدى جلالة الملك .

توليت وزارة التموين ، وبدأت فى فترة العيد أصرف بعض شئون الوزارة المستعجلة .

وقد قوبل دخولى الوزارة بارتياح عام ، على أن صديقىَّ محمد محمود جلال بك والأستاذ محمود العمرى لم يوافقانى على الاشتراك فى الوزارة ، وأرسل لى جلال بك خطابا رقيقا من جنيف يطلب منى فيه الاستقالة من الوزارة ،

وطلب مني ذلك أيضا الأستاذ محمود العمرى ، ونظريتهما أن الاشتراك في الوزارة أيا كان برنامجها يتعارض مع سياسة الحزب الوطني ، ولم يقنعاني برايهما ، ولا اقنعتهما برأيي ، أما نظريتي فهي أن الأمر مرجعه إلى برنامج الوزارة وسياستها ، ورأيت في نظريتهما تشددا لم اقره ، وأنا بطبعي اميل إلى الاعتدال ، وأراه اقرب إلى نشر الدعوة الوطنية واجتذاب الأنصار إليها ، ومع اختلافي وإياهما في الراى فقد حفظت لهما خالص الود والتقدير ، ويطيب لي في هذه المناسبة أن أنوه بفضل الأستاذ محمود العمرى ، فهو من الوطنيين الملهمين المغمورين في زحمة البلبلة والهرجلة التي يعيش فيها المجتمع ، وقد اعتدت أن أشاوره في المسائل الهامة التي تحدثت فيها بمجلس الشيوخ وأفيد من افكاره وآرائه ونظراته فيها ، كبطلان المعاهدة ، والتضخم النقدى ، والأرصدة الاسترلينية ، والمعاهدات ومواثيق الضمان ، والميزانية ، والمسائل الاجتماعية ، وما إلى ذلك .

....

مشاهداتي في الوزارة

تعلمت من الوزارة أشياء وحقائق كثيرة كنت في حاجة إلى تعرفها ، حقا اني كنت أشعر ببعضها من قبل ، ولكن الوزارة زادتني معرفة بها وعرفتني بغيرها .

لاحظت بعد دخولي الوزارة أن احترام الناس حتى أقاربي قد زاد على ما كان عليه أضعافا مضاعفة .. ولم ترضني هذه الظاهرة ، فانها دلتني على قلة تقدير الناس للجهاد البعيد عن مظاهر الحكم بالنسبة إلى تقديرهم للجاه والمناصب ، وقلة التقدير للخدمات التي تؤدى للبلاد ما لم يكن صاحبها ذا مركز حكومي كبير ، ومعنى هذه الظاهرة أيضا أني لم اكن محترما الاحترام الكافي قبل دخولي الوزارة ، وهذا ما لم أرضه لنفسي ولا للناس .

ويدخل في هذا السياق أني لم أهنأ في حياتي على عمل بقدر ما هنئت على دخولي الوزارة ؛ مع أن دخول الوزارة في ذاته ليس عملا . بل هو ابتداء لعمل . فإذا كانت التهنئة مقصودا منها الشكر على عمل نافع فلينتظر المهنئون حتى يعمل الوزير عملا نافعا للبلاد فيهنئونه عليه . ولكن الحال هنا على عكس ذلك . ان التهنئة هي على الوزارة في ذاتها ، اى على تقلد المنصب . أو بعبارة أخرى على كرسي الوزارة . وإني لواثق انه إذا عمل الوزير عملا يستحق التهنئة فقلما يهنا عليه التهنئة الكافية . واغلب الظن أن يمر ولا يلتفت إليه أحد .

تلقيت بعد ان دخلت الوزارة نحو ستمائة تهنئة برقية وبريدية . عدا التهاني الشخصية وهي تعد بالمئات . أى انى تلقيت نيفا والف تهنئة ، وقد كنت اتساءل في خاصة نفسى ليت شعرى الم يسبق لى عمل فى حياتى الوطنية يستحق مثل هذه التهانى أو نصفها أو ربعها أو واحدا فى المائة منها ؟ إنى مع شكرى العميق لمن هنأونى وتقديرى لشعورهم النبيل كان لى أن أسأل نفسى هذا السؤال فلا اجد جوابا عليه .

....

عملى فى الوزارة

توليت بدخولى الوزارة أول منصب حكومى فى حياتى . وكان بعض الناس يظنون انى لعدم خبرتى بالروتين الحكومي سارتبك او اعجز عن الاضطلاع بأعباء وزارة هي في ذاتها من أعقد الوزارات ومن أكثرها مسئوليات (وزارة التموين) . ولكنى والحمد لله وجدت فى الأسبوع الأول من توليتى شئونها إنى أفهمها وأديرها إدارة خبرة ودراية . وأن الاستقامة فى إدارة شئون أى وزارة مع الكفاءة حتى المتوسطة هى الكفيلة بإصلاح الأداة الحكومية وجعلها اقرب إلى تحقيق مرافق البلاد ومصالح الجمهور .

أيقنت فى الأشهر التى قضيتها بالوزارة أن استقامة الوزراء هى أساس الإصلاح . فالوزير المستقيم يشيع روح الاستقامة فى نفوس موظفيه كبارا وصغارا . ومن السهل على الوزير المستقيم - حتى إذا لم يكن فنيا - أن يستعين بآراء الفنيين فى الوزارة . وإنى أعتقد أن المستوى الفنى لموظفى الوزارات عندنا هو مستوى حسن وممتاز ويمكن الاعتماد عليهم فى النهوض بمرافق البلاد . ولكن على الوزير أن يكون - إلى جانب استقامته - غيورا على العمل رقيبا على الموظفين . يكافىء المحسن الأمين ويجازى المسىء والمقصر منهم . وأن يكون دؤوبا على الدرس والبحث وعلى جانب من الذكاء ويكفى أن يكون متوسط الفهم . وبذلك كله يفهم شئون وزارته ويديرها بنجاح وتوفيق .

بعد أن توليت الوزارة بعدة أيام ولمناسبة ذهابى إلى دار الوزارة بالقاهرة جمعت رؤساء المراقبات والإدارات وبعض كبار موظفى الوزارة والقيت فيهم كلمة كانت وحى اللحظة . قلت لهم فيما قلت : « لقد دخلت الوزارة لأول مرة وانا لا أملك إلا سمعتى وماضىّ الطويل ، وقد جعلت سمعتى وتاريخى وديعة فى أيديكم ، فأنتظر منكم أن تحافظوا على هذه الوديعة » . فكان لهذه الكلمة العابرة اثر عميق فى نفوسهم ولاحظت هذا الأثر باديا على وجوههم .

ومن الحق ان اقول إني ـ في الفترة التي توليت فيها هذه الوزارة ـ وجدت كبار موظفيها ومتوسطيهم وصغارهم قد عاونوني بصدق وإخلاص . وحافظوا على الوديعة التي ائتمنتهم عليها . وكانوا يرون مني اني في عملي لا اريد إلا الحق ورعاية مصالح الجمهور . ولا اريد لنفسي مغنما . لا في الحاضر ولا في المستقبل ، وكنت المح من طريقة عرضهم لشئون الوزارة وطريقة إبداء آرائهم في المسائل التي تستدعيها هذه الشئون انهم يتوخون تلبية رغبتي في الوصول إلى الحق . وكانوا يرون من مناقشتي لهم أني ادرس مذكراتهم وآرائهم بروح الفحص والتدقيق . واني رغم ميلي إلى الطيبة لا اتساهل في كل ماله علاقة بالصالح العام . فكان هذا حافزا لهم إلى توخي هذا الصالح . ومن الحق أن اقول أيضا إن أحدا منهم لم يحاول أن يدخل الغفلة عليّ .

لم أدخل الحزبية ولا الميول الشخصية في أعمالي . ولا في معاملتي للموظفين . بل كنت انظر إليهم جميعا بعين العدل والمساواة . فمن كان له حق يناله . ومن لم يكن له حق لا أعطيه ما ليس له حق فيه . قد أكون أخطأت في التقدير . كالقاضي الذي يجوز عليه الخطأ في بعض أحكامه . ولكن ما دام الحق هو رائد الإنسان فان هذا يكفي لاستقامة الأمور التي يضطلع بها . وبهذه الروح كنت انظر إلى ذوي المصالح وطلاب الحاجات . كنت انظر في طلباتهم كما لو كنت قاضيا يقضي في دعاوى الناس ويعطي كل ذي حق حقه وكثيرا ما كان يحضر لي أشخاص لهم طلبات في الوزارة ويصطحبون صديقا أو قريبا لي أو يحضرون توصيات منهم ، فكنت لا اعير هذه التوصيات التفاتا ولا أعطي شخصا إلا ما أعتقد انه حقه .

لم أعين أحدا من أقاربي أو أصهاري في الوزارة ولم أعط أحدا منهم درجة استثنائية .

لم أغير أو أبدل في موظفي مكتب الوزير بل ابقيتهم كما كانوا في عهد الوزير السابق . ولم ازد عليهم احدا . وخوطبت في إجراء ما اشاء من التغيير والتبديل أو الزيادة والنقص . فكنت أقول : ليبق كل موظف في مكانه . إني أعتبر نفسي أبا ورئيسا لجميع الموظفين . وهم في نظري سواء . فلا داعي للتغيير والتبديل .

وأحسبني لم أغير من طباعي بعد أن توليت الوزارة . لم اتعاظم على الناس . وبقيت محتفظا بديمقراطيتي وشعبيتي . حقا ان منصب الوزير محاط عندنا بمظاهر كثيرة من التفخيم والتعظيم . ولكن هذه المظاهر لم تؤثر في نفسي . ولم ألق إليها بالي . بل كنت اعرض عنها احيانا . دعك من التحيات

والتعظيمات التى يلقاها الوزير فى ذهابه إلى الوزارة أو خروجه منها فهذه مسائل مالوفة ولابد من قبولها . ولكنى لم أستطع ان أهضم الطريقة التى يقابل بها الوزير فى محطة العاصمة أو الاسكندرية عند انتقاله من إحداهما إلى الأخرى فقد كان يحيط بى ضابط او ضابطان وثلة من الجنود يتقدمهم جندى ممتاز (لعله شاويش) يفسح الطريق لى على رصيف المحطة لم اقبل هذا الوضع بالذات وطلبت من الضابط ان يأمر الجندى بالتنحى عن السير امامى . فنفذ ما طلبت وكان الطلب وإجابته يتكرران كل مرة . ولم أكن احجز ديوانا خاصا لسفرى بل كنت اكتفى بمقعد فى عربة تكييف الهواء وعندما كنت بالاسكندرية لم اغير عادتى من التريض سيرا على قدمى فى طريق الكورنيش بعد غروب الشمس إلا فى الأيام التى كنت اضطر إلى العودة للوزارة مساء وكان الجندى المرافق لى من حرس الوزارة يطلب منى بالحاح ان يرافقنى فى نزهتى . ولو بعيدا عنى لأن التعليمات تقضى عليه بذلك فكنت امره بان لا يرافقنى لا من قرب ولا من بعد وفى بعض الأحيان - ترويحا للنفس وتحررا من مظاهر الفخفخة الوزارية - كنت أركب ترام الرمل فى بعض تنقلاتى واصرف سيارة الوزارة . وكان يلمحنى بعض معارفى واصدقائى راكبا الترام فيدهشون لهذا المنظر - منظر وزير يركب الترام ! وشاهدنى مرة فى هذه الحالة احد مراسلى « الكتلة » فاعتقد أن فى الجو ازمة وزارية وان الوزارة وشيكة السقوط وابرق إلى صحيفته بذلك لأنه لم يتصور ان وزيرا يركب الترام . إلا إذا كان على اهبة الاستقالة .

وكان جيرانى فى المصيف يلاحظون أنى اعود إلى منزلى بعد رياضتى سيرا على قدمىّ ، ويلاحظون على وجه العموم انى لم اتغير عما كنت عليه قبل دخولى الوزارة ، بالرغم من مظاهر العناية . والرعاية الحكومية التى احاطت منزلى ، كالكشك وحرس الوزارة وما إلى ذلك ، وقد اقامت بلدية الاسكندرية عمودا من النور اضاء الرحبة التى أمام المنزل وكانت من قبل مظلمة . واصلح عمالها الرحبة نفسها وسووا ارضها وازالوا منها اكوام الطوب والحجارة التى كانت منتشرة فيها ، فحمد الجيران هذه الصدفة التى جعلت جارهم وزيرا ، وبدا منهم نحوى شعور من الانعطاف والتقدير إذ راونى لم افارق تواضعى

كنت اهتم بشكاوى الجمهور واتولى فحصها وتحقيقها بواسطة الموظفين المختصين ، ولا اكتفى بإحالتها على المراقبات المختصة بل أؤشر عليها بنفسى بوجوب تحقيقها وعرض نتيجة التحقيق علىّ لأبدى فيها القرار الاخير ، وكانت إشاراتى المكتوبة كلها بخطى تشعر الموظفين المختصين بانى رقيب عليهم ، وكنت اسال فعلا بين حين واخر عن نتيجة تاشيراتى على هذه الشكاوى وساعدنى على ذلك انى كنت أدون فى مذكرة خاصة

(أجندة) أهم الشكاوى وانتظر الوقت المناسب فاسأل عما تم فيها وإذا تأخر تحقيقها كنت آمر بكتابة استعجال عنها ، فادرك الموظفون أن عين الوزير ساهرة ترقبهم ، وهذا وحده يساعد على استقامة الأمور .

وكنت آخذ معي يوميا عند انصرافي من الوزارة محفظة تحوى المذكرات والتقارير المهمة التي يُطلب فيها قرار من الوزير وأدرسها بمنزلي ليلا أو في الصباح الباكر وأكوّن فيها الرأى الصحيح واستدعى في الوزارة الموظفين المختصين وأناقشهم في تفصيلات هذه المذكرات فيعرفون أنى درستها دراسة دقيقة ، ثم أصدر القرار الذى يعتقد انه يطابق العدل والصالح العام بحضورهم ، دون إرجاء أو تسويف ، أو وضع للملفات في الأرشيف . وكنت أميل إلى سرعة البت في الأمور التي يستدعيها عمل الوزارة ، فأتولى دراستها بنفسي بعد أن آخذ رأى اللجان أو الموظفين المختصين ، وكثيرا ما كنت استعجل دراستها لكى لا يتأخر البت فيها

إن وزارة التموين موضع احتكاك وتضارب في المصالح والاتجاهات بين المنتجين والمستهلكين . وخاصة بين الجمهور وطبقة التجار والشركات والرأسماليين ،، فكنت أيضا افصل في خلافاتهم بروح العدل والإنصاف

وكانت نزعتي - وستبقى دائما - شعبية لا رأسمالية ، فكنت أميل إلى إنصاف الطبقات الشعبية وأقف في صفهم ضد بعض الرأسماليين ، ومن هنا صادفتني متاعب وعقبات تغلبت على كثير منها ، ولم يعمل برأيي في بعضها .

وقد نسبت إلىّ بعض الصحف - بإيعاز من بعض كبار الرأسماليين - أنى تنقصني الكفاءة الفنية في شئون التموين ، وأن بعض الوزراء شكا إلى رئيس الوزارة هذا النقص . وقد ابتسمت حينما قرأت هذه النبذة ، فأى كفاءة يقصدها هؤلاء السادة ؟ إنى في المحاماة استطيع أن أناقش آراء الفنيين في الطب والهندسة والصناعة والملاحة والشئون المالية وما إليها . وأن أوازن بين تقاريرهم وآرائهم التي يدلون بها أمام المحاكم ، وأن أتعرف وجه الحق والصواب فيما يقررون . فهل أعجز عن فهم الآراء الفنية في شئون التموين وهى أسهل بكثير من الأمور المعقدة التي تعرض في ساحات القضاء ؟

وقد اشتد الخلاف على الأخص بيني وبين شركة السكر ، إذ كنت أراها تعمل على إنقاص مقررات السكر للعائلات والأفراد والمصانع وتتباطأ في شحن هذه المقررات في الوقت المناسب مما أدى إلى ارتفاع سعر السكر في السوق السوداء .. وجاءتني شكاوى كثيرة في هذا المعنى من مختلف البلاد ، فأصدرت التعليمات للشركة بأن تفي بالتزاماتها ، ولكني رأيت منها

تلكؤا متعمدا فى تنفيذها ، فاصدرت قرارا وزاريا (رقم ١٤٤ لسنة ١٩٤٩) بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ الزمتها فيه بشحن مقررات السكر الشهرية إلى جميع مناطق الاستهلاك طبقا لما تحدده وزارة التموين وان يتم شحن هذه المقررات فى ميعاد لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق للشهر المخصصة له ، وحظرت عليها التصرف فى أى نوع من السكر الخام أو المكرر بغير ترخيص من الوزارة والزمتها بإرسال بيان إلى الوزارة بالمركز الإحصائى للسكر الذى فى مخازنها وان ترسل فى الاسبوع الأول من كل شهر بيانا برصيد السكر المكرر الموجود فى اليوم الأول من الشهر السابق بمصنع التكرير بالحوامدية وبمخازن الشركة كل على حدة ، وفرضت فى القرار عقوبات على عضو مجلس الإدارة المنتدب ومديرى الشركة فى حالة مخالفتهم لأحكام هذا القرار

وقد نشر القرار فى الجريدة الرسمية فى عدد غير اعتيادى صدر فى اليوم نفسه ، فصار قانونا نافذا ، ولاحظت ان توزيع السكر قد انتظم بعد صدور هذا القرار وارتاح الجمهور من هذه الناحية . على ان عضو مجلس الإدارة المنتدب قد ثار وشكانى إلى رئيس الوزارة وكان يظن ان صداقته لسرى باشا تجعله فوق القانون ، وفى الحق أن سرى باشا قد وقف من هذا الخلاف موقفا قويما وتركنى اتصرف فى حدود سلطتى . ولم يتدخل فى اختصاصى ولا وجه إلى اى اعتراض فيما اتخذت من إجراءات . وقد اكبرت منه هذا المسلك الذى يدل على روح محمودة من الاستقامة والنزاهة .

وفى ظنى انى تغلبت على ازمة السكر بوقوفى هذا الموقف تجاه شركة السكر ثم بمبادرتى باستيراد كميات كبيرة من السكر من الخارج لكفاية الاستهلاك المحلى . وقد وافقتنى لجنة التموين العليا على ما عرضته عليها من استيراد خمسين الف طن من السكر ورد بعضها أثناء وجودى بالوزارة وورد البعض بعد خروجى منها .

وقامت فى عهدى مشكلة اخرى وهى اسعار الأقمشة التى تنتجها شركات الغزل والنسيج المصرية ، فقد كانت تشكو من مزاحمة الوارد من الأقمشة الأجنبية وتطلب زيادة الرسوم الجمركية على هذه الواردات حماية للإنتاج المحلى . وقد وافقت ضمن من وافقوا من الوزراء على هذه الحماية بزيادة التعريفة الجمركية على الأقمشة الواردة من الخارج ولكنى اشترطت ان تتعهد الشركات بان لا تزيد فى المستقبل من اسعار الأقمشة الشعبية التى تنتجها . وقد تعهدت بذلك واشير إلى هذا التعهد فى المذكرة التى أقرها مجلس الوزراء فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩ على أن مندوبى هذه الشركات قد

قابلونى فى أواخر أكتوبر وطلبوا منى الموافقة على زيادة هذه الأسعار زيادة تتناسب مع ارتفاع أسعار القطن فرفضت ذلك وذكرتهم بتعهدهم السابق وبقيت الأسعار كما هى ، وأظن أن هذه الشركات وغيرها قد اغتبطت لخروجى من الوزارة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ حيث استقالت الوزارة الائتلافية فقد قرأت بعد أسبوعين فى صحيفة (المقطم) بالعدد الصادر يوم ١٩ نوفمبر خبرا تحت عنوان (ارتفاع أسعار الاقمشة الشعبية بدون مبرر) جاء فيه أن شركات الغزل والنسيج رفعت أسعار منتجاتها فى الأسبوع الماضى . وبعد أن ذكرت الصحيفة مقدار الزيادة فى كل صنف من هذه المنتجات أضافت إلى ذلك قولها . وقد علمنا بعد كتابة ما تقدم أن هذه المصانع قد اعلنت صباح امس (١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٩) أسعارا جديدة تزيد على الأسعار التى اشرنا إليها بمقدار ٥ ٪ .

وتساءلت الصحيفة « هل عند الحكومة او المسئولين فيها علم بذلك ، وهل وافقت أو وافقوا على هذه الأسعار الجديدة التى سيتحملها المستهلك فوق ما يتحمل من اعباء جسام ؟ وهل هذا يتفق وتصريحات المسئولين كل صباح ومساء عن مكافحة الغلاء وخفض الاسعار ؟ »

وفى يقينى انى لم اكن متجنيا على الشركات الصناعية عامة فى منعها من زيادة اسعار منتجاتها . لأن هذه الزيادة لم يكن منشؤها الموازنة بين التكاليف والأسعار كما تدعى بل الرغبة الملحة فى زيادة ارباحها وقد اشرت إلى هذه الحقيقة فى مناقشة سياسة حكومة الوفد نحو الغلاء بمجلس الشيوخ إذ قلت بجلسة ٨ مايو سنة ١٩٥٠ ان شركات الغزل والنسيج لم تحترم تعهدها فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ وأنها رفعت اسعار منتجاتها من الأقمشة أكثر من ٣٠ (ثلاثين) فى المائة عما كانت عليه فى ذلك التاريخ . وقارنت بين ارباح هذه الشركات من واقع تقاريرها عن سنة ١٩٤٩ وبين ارباح شركات الغزل والنسيج فى انجلترا . فوجدت ان متوسط ارباح هذه الشركات فى تلك السنة بلغت ١٥ ٪ من راس مالها فى حين ان أرباح شركات الغزل والنسيج فى مصر فى نفس هذه السنة بلغت ٣٧ ٪ وقلت أن من واجب الحكومة ان تحد من هذه الأرباح لتكون فى مستوى ارباح الشركات فى بريطانيا . وأن القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بشئون التموين يخول الوزارة هذا الحق ولكن وزير التجارة والصناعة ـ غنام باشا ـ عارضنى فى هذا الراى

.. ..

روح الائتلاف

لم أجد فى الوزارة الائتلافية ما كنت أنشده وانتظره من إشاعة روح الائتلاف بين أعضائها ، بل رأيت تنافرا شديدا بين مختلف الكتل الممثلة فيها وقد أسفت لهذه الحالة . وعددتها من نقائص حياتنا السياسية وطالما افضيت لبعض زملائى فى الوزارة أن يكبحوا جماح الحزبية العنيفة وأن يبذلوا جهودهم فى تدعيم الائتلاف لأنه تجربة تشهدها البلاد بعد سنوات طويلة من التناحر والشقاق وقلت لهم ان الامة قد اغتبطت بهذا الائتلاف اغتباطا كبيرا واملت من ورائه خيرا كثيرا وأنها ترقب فى لهفة نجاح هذه التجربة فإذا فشلت فان الامة ستكون معذورة إذا تزعزعت ثقتها فى الأحزاب وفى كفاءتها وقدرتها بل وإخلاصها . وبالرغم من أنى كنت اسمع تحبيذا لأرائى من زملائى فان تيارات الشقاق كانت تفعل فعلها فى هدم الائتلاف وساعد على ذلك لهجة بعض الصحف إذ كانت تعمل على خلق الأسباب والذرائع لفضه . وكان الخلاف على أشده فى تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها ، ويبدو لى مما كنت أشاهده أن الوزراء السعديين لم يعملوا على نقض الائتلاف بل كانوا يسيرون فى فلكه ، وكذلك الوطنيون . وكذلك أيضا شان الوفديين فى بداية عهد الوزارة ، ورأيت الثورة على الائتلاف تبدء من معسكر الأحرار الدستوريين والعجيب فى هذا الصدد أن اغلبية وزرائهم كانوا ميالين إلى بقاء الائتلاف ولكن الأقلية الصاخبة قد تغلبت على الاغلبية الهادئة .

وكان يمكن لرئيس الوزارة أن يتغلب مع ذلك على تيارات الشقاق ويعيد إلى الائتلاف كيانه . لأن عقبات جوهرية قد تخطتها الوزارة واجتازتها بسلام . ولم يكن بقى سوى عدد قليل من الدوائر الانتخابية اشتد عليها الخلاف بين الوزراء الوفديين والأحرار الدستوريين . وقد وافقت اللجنة الوزارية الموكول إليها تقسيم الدوائر على تحكيم رئيس الوزراء فى أمر هذه الدوائر . ولكن لسبب لا اعرفه تنحى رئيس الوزارة عن قبول هذا التحكيم . ولو انه قبله لانتهى الخلاف على الدوائر المعدودة التى كانت متار الخلاف . ويبدو لى ان عاملا جديدا ظهر فى محيط الوزارة وعجل بسقوطها قبل أن تتم مهمتها . وهو ان الوزراء الوفديين اخذوا يتنكرون للائتلاف ويعملون على إسقاط الوزارة لتحل محلها وزارة محايدة . وتلك كانت امنيتهم بل انشودتهم القديمة .

ولعمرى ليست التشكيلات الوزارية هى جوهر الموضوع وإنما ادعو الله من كل قلبى أن تصفو نفوس المواطنين وتخف حدة ما بينهم من خلاف وشقاق لأن امام البلاد من الاعباء ما يستدعى أن نواجهها بجبهة متحدة ، وأن وحدة الكلمة هى من أقوى الأسلحة فى تحقيق اهدافنا القوميه

• • •

إخراجي من مجلس الشيوخ

ابريل سنة ١٩٥١

في سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ وقفت من حكومة الوفد في مجلس الشيوخ موقفي من كل وزارة ، وهو تأييدها فيما تحسن ومعارضتها فيما تسيء ، وهذه هي الخطة التي رسمتها لنفسي في الحياة البرلمانية ، ولكن هذا الموقف لم يرض وزارة الوفد ، لأن الوفد لا يريد إلا الخضوع والاذعان ، وقد نبهني إلى ذلك بعض أصدقائي ، ولفتوا نظري إلى ان مدة عضويتي بالمجلس تنتهي في مايو ١٩٥١ ، وسادخل الانتخاب في التجديد النصفي للمجلس ، فمن الحكمة ان أكف عما اسميه « المعارضة النزيهة » ، لان هذه المعارضة ستجلب لي المتاعب التي لقيتها منذ سنة ١٩٢٤ ، وربما اقصتني عن الحياة البرلمانية . ومع ان النصيحة كانت من الوجهة العملية معقولة ، لكني لا ادري لماذا لم اقتنع بها . وكل ما تملكني ان النيابة في نظري رسالة لا حرفة ، يجب أن يؤديها عضو البرلمان بكل إخلاص ونزاهة ، الم نقسم اليمين المرة تلو المرة علنا في البرلمان أن نؤدي أعمالنا بالذمة والصدق ؟

وإذ كانت مساويء وزارة الوفد في سنة ١٩٥٠ و ١٩٥١ قد فاقت كل مساويء له في اي عهد مضى ، فلم يكن في استطاعتي أن اسكت عن معارضة سياسة الوفد في الحكم[١] ، ومع ذلك فان معارضتي كانت غاية في الاعتدال وضبط النفس ، لكن هذا المسلك قد اثار عليّ غضب الوفد ، وزعامة الوفد ، تماما كما حدث لي سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٣٦ ، فلما حل موعد التجديد النصفي رشح الوفد ضدي في دائرة الشيوخ محمد عبد الرحيم سماحة وكان عضوا بمجلس النواب

وقد فهمت من ملابسات هذا الترشيح أن المقصود منه إقصائي عن المجلس ، لانه إذا كان الغرض منه هو الاستفادة من مواهب منافسي فان في مجلس النواب متسعا لها ، ومع هذه الملابسات فقد خضت معركة الانتخاب ، وكان ذلك في ابريل سنة ١٩٥١ ، ولو تركت حكومة الوفد الانتخاب حرا لما كان هناك شك ـ فيما اعتقد ـ في نجاحي ، لأن الوعي القومي

---

(١) انظر في تفصيل هذه المساويء كتاب (في اعقاب الثورة المصرية) ج ٣ ص ٢٩٥ وما بعدها

قد تنبه بحيث يمكن للناخبين لو تركوا احرارا أن يختاروا الأصلح لعضوية المجلس ، وكان الواجب على الوفد وقد ظفر بالأغلبية فى مجلسى البرلمان أن يحترم حرية الانتخاب فى الدوائر التى خلت فى عهده ، ولكن الحكم المطلق - وهو شعار الوفد - يولد فى النفوس نزعة التمادى فى الاستبداد والطغيان ومحاربه الحزبية أينما وجدت ، وبرغم أن الأحزاب المعارضة ، توقعا لهذه النتيجة ، قد اضربت عن دخول انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٥١ ، ولم يبق إلا ثلاث عشرة دائرة جرت فيها الانتخابات - ومنها دائرتى - فان وزارة الوفد قد اتت فيها من صنوف الضغط وضروب الارهاب والتزييف مالم يحدث مثله فى عهد اى وزارة اخرى ، وتولى فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وقتئذ الإشراف على هذه العملية الإجرامية ، ففاز مرشحو الحكومة فى جميع هذه الدوائر ولم ينجح احد من المعارضين او المستقلين فيها ، وتبين من المقارنة بين الماضى والحاضر أن إسماعيل صدقى كان أرحم من فؤاد سراج الدين فى التدخل فى الانتخابات ، وأخف وطاة ، فقد اجرى صدقى باشا انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ سنة ١٩٤٦ ، فترك حوالى نصف الدوائر حرة لم تتدخل فيها الحكومة باى وجه ، وتدخل تدخلا هينا فى نصف الدوائر الأخرى ، اما فؤالد سراج الدين فقد ابى إلا ان يعصف بحريه الانتخابات ، فى كل الدوائر ، وسخر قوات الشر والإجرام لإنجاح مرشحى الحكومة فيها جميعا .

ولم اتاثر كثيرا هذه المرة مما فعله الوفد معى فى الانتخاب ، ويظهر لى أن هذا يرجع إلى اعتيادى محاربة الوفد لى سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٥ و ١٩٣٦ ، وإلى انى لم اخسر المعركة بمقدار ما خسرها الوفد معنويا ووطنيا ، ولم اشا ان اكتب شيئا عن اساليب وزارة الوفد معى فى الانتخاب ، ولكنى رأيت جريدة « البلاغ » وهى من صحف الوفد تاخذ من سكوتى دليلا على ما زعمته من حرية الانتخابات ، فلم ار بدا من أن اذكر بعض الحقائق الوجيزة ، وبعثت بها إلى صحيفة البلاغ فنشرتها فى العدد الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٥١ ، ويطيب لى أن انشر هذا المقال فان فيه صورة مصغرة لما جرى فى عهد الوزارة التى اسمت نفسها وزارة الشعب قلت :

« حضرة الأستاذ المحترم رئيس تحرير « البلاغ » الأغر » .

« اقحمتم اسمى مرتين فيما كتبتموه عن انتخابات الشيوخ الاخيرة ، وذلك فى عددى ٥ ، ٦ مايو ، وفى العدد الاخير بالذات جعلتم عنوان المقال (نحن نقدم الشواهد على حرية الانتخابات) ، وذكرتم عنى انى قدمت شكوى حققت بمعرفة مفتش الداخلية وانى قلت فى محضر التحقيق انى مطمئن إلى حياد رجال الإدارة .

« ولولا ان اقحام اسمى فى هذا السياق قد يفهم منه انى موافق على ان هذه الانتخابات جرت فى حياد وحرية لآثرت السكوت عن الخوض فى شانها ، لانى استنكف ان اقف موقف الشاكى من اى ضيم وقع بى. اما وفى مقالكم تعريض بى فلا يسعنى إلا ان اعقب عليه بان ما جرى فى دائرة فارسكور هو التدخل الإدارى السافر المبنى على الضغط والإرهاب وكل صنوف التزييف

« لقد شكوت إلى معالى وزير الداخلية قبل موعد الانتخابات بنحو شهر تدخل مامور المركز وجمعه العمد والتنبيه عليهم بمساعدة مرشح الحكومة وتهديدم بما حدث لزملاء لهم من العمد من الفصل والإيقاف عقب انتخابات يناير سنة ١٩٥٠ ، فاكد لى معالى الوزير بان الانتخابات هذه المرة ستجرى فى حياد وحريه تامين ، وكلم مامور مركز فارسكور بالتليفون بحضورى منبها عليه بالتزام الحياد ، ولم ينكر المامور الواقعة التى شكوت منها ، وانتدب الوزير مفتش الداخلية بالدقهلية لتحقيق هذه الشكوى ، وكان المراد من التحقيق ان اذكر اسماء من ابلغونى ذلك التهديد ، ولكنى وجدت من الحكمة ان لا اذكر اسماءهم حتى لا يتعرضوا هم ايضا للأذى والتنكيل واكتفيت بما تضمنته برقيتى التى ارسلتها إلى الوزير وقلت فى محضر التحقيق بانى لا اتردد عن الشكوى كلما حدث تدخل من الإدارة .

« ولا اذيع سرا إذا قلت لكم ان شكوت لسعادة مدير الدقهلية (فؤاد عثمان) مشافهة وبالتليفون فى كل يوم تدخل الإدارة عشرات المرات وكان يعدنى كل مرة بانه سيوقف هذا التدخل دون ان اجد نتيجة لهذه الوعود ، واما إعطاؤه اجازة مامور مركز المنصورة (قريب مرشح الحكومة) عقب شكواى من تدخله فقد تبين لى ان المقصود من هذه الاجازة هو إفساح المجال لحضرته ليمر باستمرار ليلا ونهارا مع قريبه فى معظم بلاد الدائرة والتنبيه على العمد والمشايخ بان الحكومة يهمها نجاح مرشحها ، ومما فعله هذا المامور انه فى اليوم السابق للانتخاب حصل من المديرية على أسماء المندوبين الذين اخترتهم عنى فى جميع لجان الانتخاب ، رغم سرية هذه البيانات ، وتسنى له ولرجال الإدارة بهذه الوسيلة معرفة اسمائهم جميعا وتهديدهم شخصيا وتشريدهم لكيلا يحضروا عملية الانتخاب ، وقد وصلوا فعلا إلى هذا الغرض ، ومن الامثلة على ذلك انه فى الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليلة الانتخاب دق جرس التليفون فى منزل صهرى بالمنصورة وإذا بالمتكلم احد مندوبىّ فى لجنة كفر العرب من بلاد مركز فارسكور يحدثنى من دمياط ويخبرنى فى لهجة من الهلع والفزع ان عمدة كفر العرب وخفراءها نبهوا عليه وعلى الوكيل الذى اخترته فى هذه اللجنة بان الإدارة تامرهما

بمغادرة البلدة وتهددهما بالحبس إذا لم يغادراها واضطرهما العمدة والخفراء تحت تأثير هذا التهديد إلى مغادرة البلدة ليلا إلى دمياط ، وتبين لى فى الصباح أن معظم مندوبىّ فى اللجان منعوا بهذه الطريقة من حضور عملية الانتخاب وخلت معظم اللجان من وجود ممثلين لى مما سهل مامورية رجال الإدارة فى تسويد تذاكر الانتخاب .

« ومن أمثلة التدخل أن الإدارة فى ليلة الانتخاب حققت مع بعض العمد بدعوى مساعدتى فى الدعاية الانتخابية فى الوقت الذى أوحت إلى معظم العمد بإقامة حفلات فى بلادهم لتأييد مرشح الحكومة

« وأن مندوب مرشح الحكومة أمر ضابط البوليس فى صبيحة يوم الانتخاب بالقبض على محام من انصارى فنفذ الضابط الأمر واستمر المحامى محبوسا من الساعة التاسعة صباحا حتى الرابعة والنصف مساء أى طيلة يوم الانتخاب تقريبا مما ترتب عليه تشتيت أنصارى من الناخبين وإلقاء الفزع فى نفوسهم .

« وفى يوم الانتخاب لم تكن تمر عشر دقائق إلا وتبلغنى أنباء التهديد الواقع على الناخبين فى جميع اللجان واحتشاد جنود البوليس والخفراء والضباط والعمد وتهديدهم الناخبين لانتخاب مرشح الحكومة وكنت أبلغ المدير هذه الشكاوى تليفونيا . وكان الجواب فى كل مرة أنه سيتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع التدخل ! وأخيرا رأيت من العبث أن أبلغه الشكاوى لكثرتها ولعلمى أن لا جدوى ولا فائدة منها .

« وإننى أذكر سعادة المدير فى هذا السياق بما قاله لى شخصيا قبل الانتخاب بأسبوعين من أنه قد أبلغ وزارة الداخلية بما عرفه من تحرياته فى بلاد الدائرة وهو أنه إذا استمرت الحالة طبيعية والإدارة على الحياد فان أمل مرشح الوفد فى النجاح مفقود

« فإذا كان هذا هو رأى المدير فى نتيجة الانتخاب قبل موعده بأسبوعين فبماذا يمكن إن نفسر النتيجة التى ظهرت سوى أنها الأثر المباشر للتدخل الإدارى السافر ؟ » .

وقد فاتنى أن أذكر فى هذا المقال تعاون رجال خفر السواحل مع رجال الإدارة فى إسقاطى ، فان بعض بلاد الدائرة كعزبة البرج وغيط النصارى تقع فى مناطق خفر السواحل فتبارى رجالها الرسميون من ضباط وجنود مع رجال الإدارة فى الضغط على الناخبين ، ونالوا بغيتهم ! وثناء رؤسائهم ! .

● ● ●

مذهبى السياسى

ليس الجلاء ووحدة وادى النيل هو وحده مذهبى السياسى . بل اراه لا يكفى إلا إذا كان له سند من مذهب جوهرى آخر ، هو الأساس لكل المذاهب الصالحة ، وهو الاستقامة السياسية ، فهى فى نظرى الأصل ، والمذاهب الصالحة متفرعة عنها .

إن من طبيعة المجتمعات الحرة المتقدمة ان تتعدد فيها المذاهب والبرامج السياسية ، فلا يمكن لمجتمع حر أن يتالف منه حزب واحد ، إلا إذا سادته روح الدكتاتورية التى لا تحتمل حرية الراى فى السياسة والاجتماع

ولست ارى فى اختلاف المذاهب السياسية غضاضة على المشتغلين بشئون البلاد العامة ، ولا أرى ضررا من تعدد الأحزاب وتعدد المذاهب فى السياسة ، ولكن هناك مبدأ يجب ان يكون أساس قيام الأحزاب وتعدد مناهجها وبرامجها ، ودعامة كفاحنا السياسى ، وهو الاستقامة السياسية ، فالإستقامة السياسية هى خير مذاهب السياسة ، وهى الوسيلة الفعلية لإفادة البلاد من المشتغلين بالسياسة ، احزابا وجماعات وافرادا .

الاستقامة السياسية هى التزام المشتغل بالسياسة جادة الصدق والنزاهة والخلق القويم فى حياته العامة ، وفى حياته الخاصة ايضا ، لا اقول هذا مبالغة منى فى هذا المذهب السياسى ، بل لأنى أرى الاستقامة السياسية غالبا ما تكون نتيجة للاستقامة الاجتماعية والشخصية .

كثيرون من الناس يظنون أن الحياة السياسية لا تتفق والاستقامة ، ويرون ان الذى ينشد الاستقامة يحسن به أن يبتعد عن السياسة ، لأن السياسة فى نظرهم كذب وخداع ونفاق ورياء وتسابق على اقتناص المنافع الشخصية ، وهذا وهم سرى إلينا من التواء السياسة عندنا ، فعلينا أن نحارب هذا الوهم . لانه ولا شك من أسباب تأخر الحياة السياسية وتأخر المجتمع تبعا لذلك .

الاستقامة هى اساس السياسة الناجحة ، واقصد بالسياسة هنا السياسة الداخلية ، اى علاقات الناس بعضهم ببعض فى الشئون العامة .

اما السياسة الخارجية فالاستقامة فيها موضع نظر وخلاف ، قد تكون الاستقامة السياسية غير مرغوب فيها فى السياسة الخارجية اى فى علاقات

الدول بعضها ببعض ، فالكذب ، والخداع ، والغصب ، والعدوان ، ونقض العهود والمواثيق ، لا تزال مع الأسف من وسائل النجاح فى السياسة الخارجية ، ومع ذلك فان محبى السلام والإنسانية فى العالم يدعون إلى الاستقامة فى السياسة الدولية ، أى فى علاقات الدول والأمم بعضها ببعض ، ويدعون إلى المساواة بينها ، واحترام حقوق كل دولة فى الحرية والاستقلال ، ويستنكرون سياسة الغش والغصب والإكراه ، ويرون فيها مصدر الكوارث التى تصيب الإنسانية ، حقا إن هذه الدعوة لم تستجب إلى الآن ولا يزال أمام الإنسانية زمن طويل حتى تستجاب وتعم الدول جميعا

وعلى أى حال فإذا كانت الاستقامة مشكوكا فى صلاحيتها فى السياسة الخارجية ، فهذا القول ليس صحيحا قطعا فى الحياة السياسية الداخلية ، بل يجب لكى تنهض البلاد وتتخلص من نقائصها ان يتذرع الساسة والقوامون على شئونها العامة بالاستقامة والنزاهة ، فالحياة السياسية ، والحياة الحزبية ، والحياة البرلمانية ، والحياة الصحفية ، يجب أن تسودها روح الاستقامة لكى تكون حياة ناجحة منتجة خيرا للمجتمع

ولا يظنن أحد أن البلاد تفيد من حياة عامة تتنكب سبيل الاستقامة ، قد يتقدم المرء فى المجتمع بغير الاستقامة ، ولكن هذا التقدم يكون على حساب مصالح الوطن العليا ، وليس هذا هو السبيل لتقدم المجتمع .

فعلينا أن نتذرع بالاستقامة فى حياتنا السياسية ، وان نقيم بناءها على هذا الأساس ، فانه الكفيل بتحقيق أهداف البلاد فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ، يجب أن يكون قوام الأحزاب والجماعات إيمان اعضائها بمبادىء معينة يقتنعون بها ويعتقدون صلاحيتها للنهوض بالبلاد ، ويسيرون عليها ويخدمونها وينفذونها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا ، أما قيام الحياة السياسية على أساس العبارات الجوفاء والكلمات البراقة المطاطة ، والروابط الشخصية ، والسعى وراء المصالح الذاتية ، فان هذا يؤدى لا محالة إلى تراجع الحياة العامة ، ويعرقل تقدم الأمة وإصلاح شئونها

وعلى من يشتغل بالسياسة سواء تحت لواء الأحزاب او مستقلا ـ على ان يكون هذا الاستقلال استقلالا حقيقيا ـ أن تكون له مبادىء عامة يعتنقها ، ويعمل على تحقيقها ، ويصدر عنها فى اعماله وتصرفاته ، لا أن يكون هدفه الوحيد أن ينال لنفسه مركزا ممتازا فى المجتمع فحسب .

إن من أسباب تأخر الحياة السياسية اتخاذ المشتغلين بها انضمامهم إلى الأحزاب وسيلة لإدراك المراكز الممتازة فحسب ، فإن هذا الهدف يصرفهم عن السعى للنهوض بالبلاد عامة ، ولعل هذا يفسر لنا تلك الظاهرة التى تبدو

عندما تتشابه الأسماء



عبد الرحمن أمين الرافعي بك
وكيل محكمة استئناف مصر

عبد الرحمن الرافعي
صاحب المذكرات

الدكتور عبد الرحمن الرافعي
مراقب الصحة المدرسية بوزارة المعارف

احيانا عندنا ، وهى سرعة تنقل بعض المشتغلين بالسياسة من حزب إلى آخر ، فكثرة هذا التنقل لا تدل على إيمان عميق بالمبادىء السياسية ، ولا على تقدير للاستقامة ، بل تدل على الرغبة فى الوجاهة ، أى أن يكون المرء وجيها فى المجتمَع ، وليس هذا هو الهدف القويم للحياة السياسيه المستقيمة

إذا عمت روح الاستقامة والنزاهة محيطنا السياسى ، افادت كثيرا فى تقدم البلاد وارتقاء الروح العامة للمواطنين ، وعلى الأحزاب ان تحرص على سلامة هذه الروح ، فإنها عدة الأمة وعتادها فى نهوضها ومواجهتها للحوادث والأحداث ، وعلى الأحزاب أيضا ان تكون لها مذاهب وبرامج معينة واضحة المعالم تعمل على تنفيذها سواء كانت فى الحكم او فى المعارضة ، عليها ان تحترم برامجها وتحترم وعودها للناخبين لكى تكتمل ثقة الأمة باحزابها وجماعاتها والقائمين على شئونها ، فالثقه المتبادلة بين الأحزاب والأمة ، وبين الحكام والمحكومين ، هى من العوامل الفعالة فى تقوية جبهة البلاد ومقاومة عوامل الضعف والفساد .

إن الاستقامة والنزاهة هى المذهب السياسى الأول لمن يريدون أن يخدموا البلاد عن طريق الاشتغال بالسياسة ، وهى السبيل إلى إصلاح ما فسد من شئون الحكم وإلى جعل الأداة الحكومية اداة إنتاج وتقدم ومناعة ، وذود عن حقوق البلاد وكيانها ، الاستقامة هى اساس كل صلاح وفلاح ، وقد جمع فيها رسول الله أطراف الإسلام كافة ، إذ ساله سفيان ابن عبد الله الثقفى ان يقول له فى الإسلام قولا لا يسال عنه أحدا غيره ، فاجابه رسول الله صلوات الله عليه بهذا الجواب الجامع المانع الحكيم : « قل آمنت بالله ثم استقم » .

● ● ●

اعترافاتى[1]

إن « الاعترافات » بمعناها اللغوى ومعناها القانونى تنصرف إلى المآخذ والنقائص ، فاعتراف الإنسان لغة هو إقراره بالشيء على نفسه ، والاعتراف قانونا هو الإقرار بالدين أو بالتهمة ، وفى القرآن الكريم « وآخرون اعترفوا بذنوبهم » ، فالذى يكتب عن اعترافاته إنما يتكلم عن نقائصه وعيوبه ، وعليه أن يحصى على نفسه السيئات .. دون الحسنات ، وبغير ذلك لا يكون موضوع حديثه « اعترافات »

بهذا المعنى اكتب عن « اعترافاتى » ، وليس الحديث عنها عسيرا ، فما اكثر مافى حياة المرء من نقائص وعيوب ، واخطاء ومآخذ ! وحسب الإنسان ان تربو حسناته على سيئاته ، وان ترجح فى الميزان مزاياه على نقائصه

إنى اعترف بان بى نقائص كثيرة سعيت جهدى ولا أزال أسعى فى ان اتحرر منها ، واخفف من وطاتها .

الحياء ضعف

واول ما اعترف به على نفسى انى شديد الحياء .. لازمنى هذا النقص منذ صباى ، ولم يفارقنى فى أدوار حياتى

إنى اعتقد أن الحياء ضعف فى الإنسان ، ومهما قيل فى مدحه ، فانى أراه على العكس مجلبة للضرر ، ووسيلة إلى الزلل ، وقد شعرت بانه اضرنى فعلا ، وضيع علىّ حقوقا ومصالح ومزايا كثيرة ، وسعيت جادا فى أن أتحرر منه .. ولكن ذهب مسعاى سدى .

لست أدرى مصدر هذا الضعف ، ولا كيف تمكن منّى ، ولعله من العناصر الاصلية فى تكوينى ، ومع شعورى بانى لست ضعيف الإرادة فقد ضعفت إرادتى عن علاج هذا النقص .

انا لا احب الحياء ولا اريده .. ولكن ما حيلتى وقد ركب هذا النقص فى طبعى ؟ وكل ما سعيت إليه أن لا يتحول الحياء عندى جبنا ، ولعلى قد

(١) نشرت فى مجلة « الهلال » عدد سبتمبر سنة ١٩٥١ .

نجحت في هذا المجال ، فاني والحمد لله لست جبانا ، بل عندى قسط لا باس به من الشجاعة ولا اريد ان اقول كيف نجحت في هذا المسعى وإلى اى مدى نجحت ، لأني إذا استطردت إلى هذا الحديث خرجت من دائره « الاعترافات »

الحياء والحب

وما دمت في صدد « اعترافاتي » فاني اقر على نفسي باني تورطت مرة في الحب عن طريق الحياء ، كان ذلك في باكورة الشباب ، وانا بطبعي مرهف الحس ، وهذا باب ينفذ منه الحب في يسر وسهولة ، ولقد احببت حبا عاطفيا روحانيا ، ولكني ادركت مع الأيام ان الحب امر متعب لا لزوم له ولا فائدة منه . فتخلصت منه ، وكان للحياء دخل في نهايته ، كما كان له اثره في بدايته ، وتعلمت من هذه التجربة ان من الخير للإنسان ان ينشد الحب العائلي ـ اى الحب بين الزوجين ـ الحب الهادىء المعتدل المتصل ، فانه من اركان السعادة في هذه الحياة .

....

المرونة والعناد

إني لا املك المرونة الكافية التي يقتضيها الانسجام في المجتمع ، انا مهذب ومؤدب في احاديثي مع الناس ، وفي معاملتي لهم كبارا وصغارا ، والناس ـ فيما اظن ـ يشهدون لي بذلك ، ولكني اعترف باني لست مرنا كما ينبغي ، والمرونة في نظري واجبة ، وعندى جانب منها ، ولكني اعتقد انه ضئيل ، وقد سعيت ان استزيد منه ، فلم ابلغ ما اريد ، ولعل السبب في ذلك ان بي عيبا اخر لا يتفق مع المرونة ، وهو العناد ، ولا اعرف من اين جاءني هذا العيب .

ارى الناس احيانا يكونون في الشرق ، وانا اكون في الغرب ، اليس هذا عنادا ، وعبثا حاولت ان اعالجه فلم استطع ، وتساءلت لكى اقنع نفسي بالإقلاع عنه كيف يتفق الحياء مع العناد ؟ فلم اجد جوابا مقنعا ، إلا ان كليهما عيب ، ولكن لا سبيل إلى التخلص منهما

على ان العناد لم يبلغ بي مبلغ التنطع والسخف ، بل إني لاعذر نفسي احيانا في عنادى ، لاني إنما اعاند فيما اعتقد اعتقادا راسخا بعد دراسة عميقة باني على حق فيه ، فكيف اكذب نفسي واصدق الناس ؟ ثم اني كثيرا ما اراهم يسيرون في بعض الشئون وراء اكاذيب ضخمة اصطلحوا عليها دون

بحث أو دراسة ، فكيف أوافقهم على ذلك ؟ وأراهم يرجعون أحيانا عن آرائهم واتجاهاتهم ، فما رأوه بالأمس أبيض يرونه غدا أو بعد غد أسود ، وما رأوه حراما يرونه اليوم حلالا ، فهل أدور معهم كل يوم أينما داروا ؟ إن هذا ما لا أحتمله ولا أطيقه ، فليكن مسلكى عنادا ، وليكن العناد عيبا ، ولكنه عيب له « ظروفه المخففة » كتعبير رجال القانون .

....

الحفلات والمآدب

الحفلات والمآدب من الوسائل العملية ليكون الإنسان « اجتماعيا » ، ويتعرف إلى أكبر عدد من الناس ، وتعلو بذلك منزلته الاجتماعية والسياسية ، ولكنى أعترف بأنى لا أميل كثيرا إلى حضور الحفلات والمآدب ، وأعتذر عن أكثرها ، ولا أحضر إلا القليل منها ، وهذا عيب كبير .

إنى بطبعى أميل إلى الاجتماعات ، أما الحفلات والمآدب فيصدنى عنها أن الرسميات لها المقام الأول فيها ، فأصحاب الرفعة والدولة يقدمون على أصحاب المعالى ، وأصحاب المعالى يقدمون على أصحاب السعادة ، والوزراء يقدمون على غير الوزراء ، والباشوات يقدمون على البكوات ، والبكوات على الأفندية ، وهلم جرا وأصحاب الدعوات يلاحظون هذا الترتيب بكل دقة ، ولهم عيون ورقباء يقومون على تنفيذه ، والصحافة أيضا تسير على هذا الغرار فى وصف الحفلات وأسماء من يحضرونها ، وأنا شخصيا لا أقر هذه الأوضاع ولا أهضم توزيع مظاهر الاحترام والحفاوة بهذا الميزان ، ومن هنا أميل إلى الاعتذار عن معظم هذه الحفلات والولائم ، وهذا ولا شك نقص كبير ، سأعالجه مع الزمن

حسن ظنى بالناس

إنى حسن الظن بالناس أكثر مما يجب ، ويلزمنى أن أتعلم المثل القائل « إن سوء الظن من أقوى الفطن » ، لقد قرأته كثيرا ، ولكنى لم أعمل به ولم أتبعه .

أحسنت ظنى بأناس كثيرين ، وخاب ظنى فيهم ، ومن الغريب حقا أنى لا أفيد من التجارب ، فكان يجب علىّ أن أسىء الظن بالناس بعد ما رأيت المرة بعد المرة من خيبة ظنى فى كثير منهم ، ولكنى مع ذلك أعود فأحسن ظنى بهم ، أى أعود إلى ما كنت فيه .. فمتى ـ ليت شعرى ـ أتعلم ؟

....

وبالحـوادث ...

ومن عيوبى انى حسن الظن بالحوادث ، وانى متفائل اكثر مما ينبغى ، وكثيرا ما تأتى النتائج على غير ما كنت اتوقع ، ومع ذلك لا اتعلم ، ولا أغير من نظرى إلى الناس والحوادث .

انا لا اتهم نفسى بالغباوة ، فانى لست غبيا ولا بليد الذهن ، فلا أظلم نفسى وادعى الغباوة ، ولكن لماذا إذن لا اتعظ ولا اتعلم إساءة الظن بالناس والحوادث ؟ لعل لى عذرا فى هذا العيب ، فانى لو رُضت نفسى على أن اعرف العالم على حقيقته واسات ظنى بالناس ، لما ترك لى اليأس مجالا للعمل ، ولسد علىَّ منافذ الأمل ، او لعل الأيام والحوادث سواسية فيما تأتى به من خير او شر ، فلنقبلها على علاتها ، ولننظر إليها كما يقول فيها أبو تمام

على انها الأيام قد صرن كلها
عجائب حتى ليس فيها عجائب

وليكن الإنسان متغابيا ومتجاهلا ، لكى يستطيع أن يبقى مكافحا ومناضلا ، فالحياة مرادفة للكفاح والنضال .

....

الحقيقـة والخيـال

واظهر عيوبى انى لست رجلا عمليا ولا واقعيا ، وانى اقرب أن اكون نظريا او خياليا ، وانى لا اريد أن افهم الحياة على حقيقتها .

انا اعلم حق العلم أن الحقائق شىء والخيالات شىء آخر ، واشعر اننى اعيش غالبا فى جو من الخيال ، ومع اعترافى بهذا ، فانى اوثر الخيال على الحقيقة احيانا ، قد يكون هذا مكابرة ، او غفلة ، او ما إلى ذلك ، لكنى اود أن ابقى متعلقا بالخيال ، فقد يكون الخيال خيرا من الحقيقة ، وقد يصبح حقيقة بعد حين ، وقد تفيد الأمم من الخيال اكثر مما تفيد من الأمر الواقع !

● ● ●

نصائحي للشباب

وما عليهم من واجبات

إن آمالنا معقودة بقيام شباب الجيل بواجباتهم نحو انفسهم ونحو بلادهم ، فالشباب عدة الوطن وذخيرته ، ومن حقنا ان ننتظر منهم أن يؤدوا واجباتهم على أكمل وجه ، ولست اريد شططاً فيما اذكره من واجبات الشباب ، ولا ابتغي إرهاقاً لهم ، بل إني استملي في هذه الكلمة روح الاعتدال والرفق بالشباب .

إن اول واجبات الشباب ـ فتيانا وفتيات ـ هو واجب كل شاب نحو نفسه ، وإني لابدأ بهذا الواجب عن عقيدة واقتناع ، ولا يدهشن احد إذ اقدم هذا الواجب على واجب الشباب نحو وطنه ، فإن خير النصح ما كان مطابقاً لحقائق الأمور ، والوطنية حقيقة واقعية ، لاخيال كما يدعون

انا لا اتملق الشباب إذا قلت إن أول واجب عليه نحو المجتمع هو تكوين انفسهم ليكونوا مواطنين صالحين في المجتمع ، فكلما كان الشاب ذا مركز محترم وذا مكانة مستقلة ، ولا يعيش عالة على غيره ، استطاع أن يخدم بلاده باكثر مما لو كان يعتمد على غير نفسه في الحياة

فنصيحتي إلى الشباب ان يكونوا لأنفهسم مراكز محترمة في المجتمع ، وان يعتبروا واجبهم نحو انفسهم هو الحجر الأساسي لما تطلبه البلاد منهم ، وانهم بتكوينهم هذه المراكز يمهدون لأنفسهم سبيل العمل المنتج والجهاد المثمر في سبيل إحياء البلاد ورقيها وعظمتها .

وواجب الشباب نحو انفسهم يتضمن واجبهم نحو اسرهم وذويهم ، ذلك لانهم ينتظرون منهم أن يكونوا عونا لهم في هذه الحياة .. فالآباء عندما يبذلون جهودهم لتربية ابنائهم يحق لهم أن ينتظروا منهم ان يكونوا عونا لهم في مستقبل حياتهم ، وإن هذا العون لمما يشرف الشاب ويرفع شأنه بين الناس .

ثم تاتي في المرحلة الثانية ، واجبات الشباب نحو وطنه ، ولا أقول إن هذه الواجبات تاتي في الصف الثاني من الأهمية ، بل على العكس فإن واجب الشباب نحو وطنهم اعظم وأوسع مدى من واجبهم نحو انفسهم ، ذلك لأن البلاد ماهي إلا عائلة كبيرة تتالف من مجموع عائلات المواطنين ، فعندما

يؤدى الإنسان واجبه نحو نفسه عليه أن يؤدى واجباته نحو عائلته الكبرى وهي الوطن .

وواجبات الشباب نحو وطنهم تتفرغ إلى ثلاثة اقسام : واجبات سياسية ، وواجبات اقتصادية ، وأخرى اجتماعية .

....

الواجبات السياسية

والوجب السياسى هو أن يساهم الشاب بجهوده وبعلمه وبكفاءته وباخلاصه في النهوض بالبلاد من الناحية السياسية ، واول ما يجب على الشباب هو أن تكون له عقيدة سياسية ، او بعبارة أوضح عقيدة وطنية ، لان الذى يعمل بغير عقيدة قلما تفيد البلاد منه فائدة ما .

قد يقال إن هذا الكلام نظرى .. وان البيئة والوسط والظروف وحالة البلاد تدعو إلى عدم تقيد الإنسان بعقيدة سياسية ، ولكنى على العكس اقول إنه يجب على الشباب الا يعيش على هامش الحوادث والأحزاب ، بل يجب أن يكون له رأى وتكون له عقيدة يدافع عنها ويصدر عنها فى أعماله واتجاهاته

على الشباب إذن ان يختار لنفسه الهيئة السياسية التى تتفق مع عقيدته ولا يتحول عن هذه العقيدة .

إنى ادعو الشباب أن يحيوا بالعقيدة الوطنية ، لأنها اساس التقدم والكفاح ، كما أنها الملاذ الأخير للإنسان إذا ما صادفته فى حياته عقبات أو صدمات او نكران للجميل . والرجل الذى يخلو من العقيدة لايلبث ان يتخاذل ويتراجع ، وينتهى فى آخر الأمر الى اطراح الجهاد .

إنى أدعوهم إلى تنمية روح العقيدة الوطنية فى نفوسهم ، والا يتعجلوا تقدير الناس لجهودهم فأنا اعلم الناس بان المواطن الذى يعلق عمله على تقدير الناس لجهوده لايلبث ان يصاب من المجتمع بخيبة امل قد تؤدى به إلى أن ينقلب على عقبيه ، كما أن الوطنية الحقة أساسها أن يؤدى الانسان واجبه دون ان ينتظر من الناس جزاء ولا شكورا .

ان الشباب وان كان يجب عليهم أن يتمسكوا بعقيدتهم فليس من الخير أن يسخطوا على الناس إذا كانوا لايشاركونهم فى عقائدهم ، ولا أن يحاسبوهم حساباً عسيراً اذا خالفوهم فيما يعتقدون ، إن لهم أن يتشددوا فى عقائدهم ، ولكن عليهم أن يكونوا أشداء على انفسهم ، رحماء على الناس ، فلعل ذلك ادعى لخدمة عقائدهم واجتذاب القلوب إليها ، واقرب إلى اعتناق الناس مع الزمن لمبادئهم .

إننا فى خلال اربعين عاماً عندما كنا ننادى بالجلاء والملحقات لم يكن نداؤنا يقابل فى الجملة إلا بالتهكم والسخرية ، لا من الأشخاص العاديين فحسب ، بل من الأشخاص ذوى المراكز الكبيرة والأسماء الضخمة . ولقد كنت أرى دائماً الا نناصب من يخالفوننا فى عقائدنا العداء ، بل كنت ادعو إلى التسامح معهم ، لعلهم يرجعون آخر الأمر إلى مبادئنا ، واظنني كنت محقاً فى أن هذه الخطة اقرب إلى تعميم هذه المبادىء ، وانها كسبت مع الزمن الانصار والمؤيدين من طبقات الشعب كافة ، حتى أولئك الذين كانوا يجرحون مبادئنا ويعتبرونها خيالا فى خيال

واود ان أضيف نصيحة أخرى ، وهى أن يعمل الشباب دائماً على تاليف القلوب ، لا على تفريقها ، لأن تاليف القلوب وتوحيد الصفوف من أمضى الأسلحة التى نعتمد عليها فى كفاحنا فليكن الشباب رسل وئام ومحبة وسلام ، لا دعاة فرقة وكراهية وانقسام .

إن الشباب هم طليعة جيش الوطن ، فعليهم أن يكونوا قدوته فى التماسك والتكتل ، وبدون ذلك لا يستطيع الشباب أن يؤدوا رسالتهم

إن الإنسان مها ضحى فى سبيل الوحدة ، فإن تضحيته لها قيمتها ، وهى جديرة بأن يشكر صاحبها عليها .

....

الواجبات الاقتصادية

من الناس من يظن أن الحياة الوطنية هى السياسة ، وهذا خطأ أربا بالشباب أن ينحدروا اليه لأن الحياة القومية يجب أن تشمل الجانب الاقتصادى والاجتماعى ، فلا يمكن لأمة أن تحقق أهدافها إذا لم تهتم بالناحية الاقتصادية فيها ، فالنهضة الاقتصادية هى من الأسلحة التى تتميز بها الأمم القوية عن الأمم الضعيفة ، والأمة الغنية اقوى فى ميدأن الكفاح السياسى من الأمة الفقيرة

لقد لاحظنا كيف كان لعامل المال الأثر الفعال فى نتائج الحرب العالمية الأولى والثانية ، فقد كتب النصر للأمم التى تفوقت على أعدائها فى ميدان المال ، ولذلك قالوا إن النصر يكون لاقوى الأمم واكثرها مالا

ولعل من الخير أن نلاحظ أن الحركة الوطنية قد اقترنت بالنهضة الاقتصادية ، فقد كان مصطفى كامل يعمل فى الناحية السياسية ، بينما كان طلعت حرب وعمر لطفى يعملان فى الناحية الاقتصادية ، فكلتا النهضتين إذن ضرورية للأخرى بل مكملة لها ، ومن ثم كان من الواجب علينا أن نتعاون على

الأخــــلاق

الأخلاق ! الأخلاق ! هى اساس الوطنية وركنها الركين ، هى سياجها وحصنها الحصين هى قوامها وغذاؤها الدائم وان امة بلا اخلاق لا تستطيع ان تحمل اعباء الوطنية او تسير خطوة إلى الامام .

فلنتعهد الاخلاق وليبدأ كل منا بنفسه . كباراً وصغاراً شيباً وشباناً . فإن الاخلاق والفضائل الوطنية لاتنمو ولا تقوى إلا إذا كان اساس الدعوة إليها القدوة الصالحة ، فليتعهد كل منا اخلاقه . ويقوم المعوج منها ، ويحصن السليم منها ، فإنه بذلك يؤدى اعظم خدمة للمجتمع . وبضع لبنة فى صرح الاستقلال والنهضة القومية

* * *

تم بحمد الله

مؤلف

حقوق الشعب :

يتضمن شرح المبادىء والنظريات والقواعد الدستورية وحقوق الانسان . طبع سنة ١٩١٢ .

نقابات التعاون الزراعية :

يتضمن تاريخ التعاون الزراعى ومنشآته فى اوروبا ونشأة التعاون فى مصر وتاريخه ونظامه ، وعلاقته بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية . طبع سنة ١٩١٤ .

الجمعيات الوطنية :

صحيفة من تاريخ النهضات القومية يتضمن تاريخ الانقلابات السياسية والنهضات القومية فى طائفة من البلدان مع شرح اصول الدساتير ، والنظم البرلمانية فيها والمقارنة بينها طبع سنة ١٩٢٢ .

تاريخ الحركة القومية (فى جزأين) :

الجزء الأول : يتضمن ظهور الحركة القومية فى تاريخ مصر الحديث وبيان الدور الأول من ادوارها وهو عصر المقاومة الأهلية التى اعترضت الحملة الفرنسية فى مصر وتاريخ مصر القومى فى هذا العهد (الطبعة الاولى سنة ١٩٢٩) .

الجزء الثانى : من إعادة الديوان فى عهد نابليون الى عهد ولاية محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٢٩) .

عصر محمد على :

يتناول تاريخ مصر القومى فى عهد محمد على (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٠)

عصر اسماعيل (فى جزأين) :

الجزء الأول : يشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد إسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الجزء الثانى : وفيه ختام الكلام عن عهد اسماعيل (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢)

الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى : (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٧) .

مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٢) . .

مصطفى كامل : باعث الحركة الوطنية .

تاريخ مصر القومى من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٨ (الطبعة الأولى سنة ١٩٣٩) .

محمد فريد : رمز الاخلاص والتضحية

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١٩ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤١) .

ثورة سنة ١٩١٩ فى جزأين :

تاريخ مصر القومى من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢١ (فى جزأين) الطبعة الأولى سنة ١٩٤٦ .

الجزء الأول : يشتمل على حالة مصر وحوادثها التاريخية اثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وبيان الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للثورة . وتطور الحوادث من بعد انتهاء الحرب الى شبوب الثورة فى مارس سنة ١٩١٩ ثم وقائع الثورة فى القاهرة والاقاليم .

الجزء الثانى : وفيه الكلام عن مهادنة الثورة واستمرارها ومحاكمات الثورة ولجنة ملنر والحوادث التى لابستها ومفاوضات ملنر واستشارة الأمة فى مشروع ملنر . والتبليغ البريطانى بان الحماية علاقة غير مرضية ونتائج الثورة فى حياة مصر القومية .

فى أعقاب الثورة المصرية (ثورة سنة ١٩١٩) : فى ثلاثة اجزاء :

الجزء الأول : تاريخ مصر القومى من ابريل سنة ١٩٢١ الى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٧) .

الجزء الثانى تاريخ مصر القومى من وفاة سعد زغلول سنة ١٩٢٧ الى وفاة الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ (الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٤٩)

الجزء الثالث : تاريخ مصر القومى من ولاية فاروق عرش مصر فى ٦ مايو سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٥١ (الطبعة الأولى سنة ١٩٥١) .

مقدمات ثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ :

(الطبعة الاولى سنة ١٩٥٧)

الكفاح فى القنال سنة ١٩٥١ - حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ .

وزارات الموظفين - اسباب الثورة - فاروق يمهد للثورة .

ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ :

تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ (طبع سنة ١٩٥٩) .

تاريخ الحركة القومية فى مصر القديمة :

من فجر التاريخ الى الفتح العربى (طبع سنة ١٩٦٣) .

تاريخ مصر القومى :

من الفتح العربى حتى عصر المقاومة والحملة الفرنسية طبع بعد وفاة المؤلف .

مذكراتى (١٨٨٩ - ١٩٥١) :

خواطرى ومشاهداتى فى الحياة

شعراء الوطنية فى مصر :

تراجمهم وشعرهم الوطنى . والمناسبات التى نظموا فيها قصائدهم الطبعة الاولى سنة ١٩٥٤

مجموعة أقوالى واعمالى فى البرلمان :

(مجلس النواب الاول) طبع ١٩٢٥

اربعة عشر عاما فى البرلمان :

فى مجلس النواب سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .

وفى مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٩ الى سنة ١٩٥١ (طبع سنة ١٩٥٥) .

★ ★ ★

كتب مختصرة

مصطفى كامل :

باعث النهضة الوطنية (طبع سنة ١٩٥٢) .

بطل الكفاح . الشهيد محمد فريد :

(طبع سنة ١٩٥١)

الزعيم الثائر أحمد عرابى :

(الطبعة الأولى ـ يناير سنة ١٩٥٢) .

جمال الدين الأفغانى :

(طبع سنة ١٩٦٦)

بحث وتحليل معاهدة سنة ١٩٣٦ .

استقلال ام حماية (طبع سنة ١٩٣٦)

كتب لطلبة المدارس الثانوية

(طبعت سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) .

مصر المجاهدة فى العصر الحديث :

فى ست حلقات تشتمل على كفاح الشعب فى عهد الحملة
كفاحه فى العهود التالية الى بداية ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢

(تحت الطبع)

مختاراتى من دواوين الشعراء فى الجاهلية والاسلام .

★ ★ ★

فهـــرس

رقم الإيداع بدار الكتب ٥٤٧٤ / ١٩٨٩

الترقيم الدولى ٢ ـ ٣١٥ ـ ١٢٤ ـ ١٩٧٧ ISSN





عبد الرحمن الرافعي

مطابع الأخبار